الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من طرف: بن يحي زينب ويوسفي هاجر

بعنوان:

دور التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية

نوقشت بتاريخ..14 /.06./.2025 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

السيد درار أرسلان	الدرجة ب	جامعة تلمسان	رئيسا
السيد حابي عبد اللطيف	الدرجة ا	جامعة تلمسان	مشرفا
السيد خلوف ياسين	الدرجة ا	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية
2025 - 2024

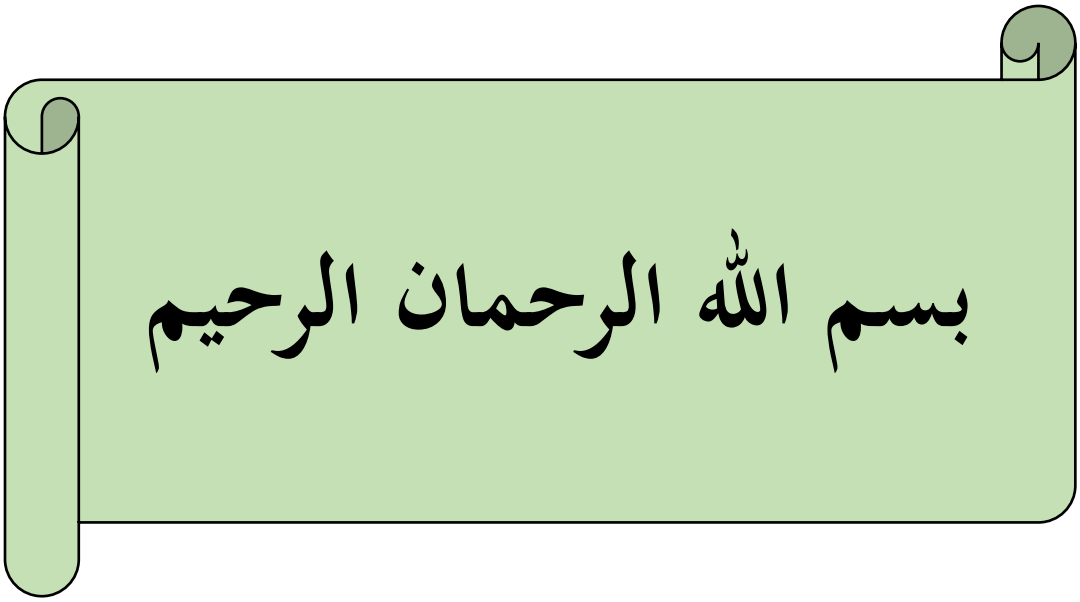
بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، ووهبنا نعمة العقل والمعرفة، الحمد لله الذي بفضله وتوفيقه أنجزنا هذا العمل، وبلغنا ختامه رغم كل التحديات والصعوبات. له الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نتقدّم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لأستاذنا المشرف الفاضل "حابي عبد اللطيف"، الذي كان لنا نعم السند والموجّه، والذي لم يبخل علينا بعلمه، وصبره، وتوجيهاته السديدة طيلة فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كان لدعمه المتواصل وحرصه على جودة العمل الأثر الكبير في بلوغ هذا المستوى، فله منا كل الاحترام والعرفان.

نتوجه بخالص الشكر والعرفان للأستاذ "بن عامر عماد الدين" على دعمه وارشاداته التي ساعدتنا في انجاز هذه المذكرة

كما نعبر عن بالغ امتناننا للسادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين تشرّفنا بحضورهم الكريم.

كما لا يفوتنا أن نوجّه شكرًا خاصًا لصديقتين عزيزتين "سعاد" و"مونية"، اللتين كانتا بجانبنا قلبًا وقالبًا، لقد كان لدعمهما وتشجيعهما أثر بالغ في تجاوز لحظات التعب والضغط.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل عمال مركز الضرائب ولاية تلمسان

ختاماً، نعجز عن الإحاطة بكل من أسهم معنا بكلمة أو دعم، لكن يبقى الدعاء لهم بظهر الغيب أقل ما يمكن أن نقدّمه: جزاكم الله خير الجزاء، وبارك لكم في علمكم وأعمالكم، ووفقكم لما يحب ويرضى

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا الا برضاه الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا الا بفضله واليه ينسب الفضل.

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات من الاجتهاد والمثابرة، احمد الله على توفيقه في بلوغ هذه المرحلة.

فالحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنت لأفعل هذا لو لا فضل الله على البدئ والختام...

اهدي هذا النجاح لنفسي أولا، ثم الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة...

الى كل من كافحوا في صمت وشموخ من اجل ان اشق طريقي الى من افهموني ان الحياة جهد وكفاح الى من كان دعائهم سر نجاحي...**ابي وامي**.

الى من هم دائما الكتف والسند الذي لا يميل...**اخي واخواتي**.

الى كل من كانوا الدعاء منهم عادة، والدعم منهم فطرة...**جدي وجدتي**.

الى من كانوا للعون عنوانا، وللثبات حضورا...**خالتي واخوالي**.

الى من كانت روحا تشبه الأخت، وحضورا لا ينسى...**زوجة خالي "وفاء", رحمك الله**

الى من كن لي العون والسند من افراد عائلتي...**زينب، ايمان، بسمة**.

الى من كان الحضور معهم امانا، والرحلة برفقتهم أخف وأجمل، لبعض الرفقة أثر لا ينسى...**سارة، مونية، شيماء، سعاد، هدايات، زينب، أية، اكرام**...

الى كل عضو في هيئة التدريس كان لي خير معلم، وساهم في بلوغي لهذا الهدف.

هاجر

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا الا برضاه الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا الا بفضله واليه ينسب الفضل.

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم إلى مدرسي الأول في هذه الحياة اطال الله في عمره

أبي الغالي على قلبي

وإلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعتني خطوة عملي. إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي جزاها الله عنا خير الجزاء في الدارين

نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين

الى السند والكتف الذي إذا مالت الدنيا لا يملون الى قرة العين الى القلب الدافئ والابتسامة الصادقة اول الداعمين

اخي واختي مهدي ومريم

الى توأم الروح وبهجة الأيام الى من كانوا السند أوقات الضعف من شاركوني التعب والفرح طيلة المشوار الى اخوتي التي لم تلدهن امي

شيماء، امينة

واهدي لكل من ساعدني في هذا البحث صديقات الوفيات الصدوقات

هاجر سعاد، اكرام، شيماء

زينب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى فعالية التدقيق الجبائي كألية للرقابة والوقاية من المخاطر الجبائية, حيث قمنا بتقديم اطار نظري لمفاهيم متعلقة بالتدقيق الجبائي مع التركيز على اهم إيجابيات ومفاهيم أخرى متعلقة بالمخاطر الجبائية, وهدفت هذه الدراسة لتحليل مدى مساهمة التدقيق الجبائي ودوره في الحد من المخاطر الجبائية, لدى مركز الضرائب لولاية تلمسان, حيث تم تصميم استبيان وتوزيعة على عينة الدراسة المتمثلة في المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها في مركز الضرائب لولاية تلمسان, حيث بلغ عددهم (80) مؤسسة واسترجاعها كلها لدراستها, بحيث تم تقسيم الموضوع عبر نموذج للدراسة يعتمد على التدقيق الجبائي كمتغير مستقل والمخاطر الجبائية كمتغير تابع من جهة أخرى, ومن ابرز النتائج المتوصل اليها ثبوت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الجبائي والتحكم في المخاطر الجبائية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الجبائي، المخاطر الجبائية، الامتثال الضريبي، استبيان، مركز الضرائب

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'efficacité du contrôle fiscal en tant que mécanisme de surveillance et de prévention des risques fiscaux. Nous avons présenté un cadre théorique des concepts liés au contrôle fiscal, en mettant l'accent sur ses principaux avantages, ainsi que d'autres concepts relatifs aux risques fiscaux. L'objectif de cette étude est d'analyser dans quelle mesure le contrôle fiscal contribue à la réduction des risques fiscaux au niveau du Centre des Impôts de la wilaya de Tlemcen. Pour ce faire, un questionnaire a été conçu et distribué à un échantillon d'entreprises économiques de différentes catégories affiliées à ce centre. Le nombre total d'entreprises enquêtées est de 80, et tous les questionnaires ont été récupérés pour étude. Le sujet a été structuré autour d'un modèle d'étude basé sur le contrôle fiscal comme variable indépendante et les risques fiscaux comme variable dépendante. Parmi les résultats les plus importants obtenus, on note l'existence d'une relation positive statistiquement significative entre le contrôle fiscal et la maîtrise des risques fiscaux.

Mots-clés : contrôle fiscal, risques fiscaux, conformité fiscale, questionnaire, Centre des Impôts

Abstract:

This study aims to highlight the effectiveness of tax auditing as a mechanism for oversight and prevention of tax risks. We presented a theoretical framework of concepts related to tax auditing, focusing on its main advantages, as well as other concepts related to tax risks. The objective of this study is to analyze the extent to which tax auditing contributes to the reduction of tax risks at the Tax Center of the Wilaya of Tlemcen. To achieve this, a questionnaire was designed and distributed to a sample of economic institutions of various types affiliated with this center. The total number of surveyed institutions was 80, and all questionnaires were collected for analysis. The subject was structured around a study model based on tax auditing as an independent variable and tax risks as a dependent variable. Among the most significant results obtained is the existence of a statistically significant positive relationship between tax auditing and the control of tax risks.

Keywords : Tax auditing, tax risks, tax compliance, questionnaire, Tax Center.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمات الشكر والعرفان	ب
الاهداء	ج–د
الملخص	هـ–و
قائمة المحتويات	ز–ك
قائمة الجداول	ل–م
قائمة الأشكال	ن
قائمة الرموز والمختصرات	س
قائمة الملاحق	ع
المقدمة العامة	4–2
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**34–5**
تمهيد الفصل	5
المبحث الأول: ماهية التدقيق الجبائي	**6**
المطلب الأول: تعريف التدقيق الجبائي واهميته	**6**
الفرع الأول: تعريف التدقيق الجبائي	6
الفرع الثاني: أهمية التدقيق الجبائي	7
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الجبائي	**7**
الفرع الأول: النوع الأول	7
الفرع الثاني: النوع الثاني	8
المطلب الثالث: اهداف ومبادئ التدقيق الجبائي	**8**
الفرع الأول: اهداف التدقيق الجبائي	8
الفرع الثاني: مبادئ التدقيق الجبائي	8

المطلب الرابع: منهجية التدقيق الجبائي	**9**
الفرع الأول: التخطيط لمهمة التدقيق الجبائي	**10**
الفرع الثاني: التعرف على المؤسسة محل التدقيق	**10**
الفرع الثالث: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الجبائي	**10**
الفرع الرابع: التحقق من العمليات ذات الطابع الجبائي	**10**
الفرع الخامس: اعداد القرير النهائي للتدقيق الجبائي	**11**
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر الجبائية	**13**
المطلب الأول: تعريف المخاطر الجبائية	**13**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر الجبائية	**13**
الفرع الأول: خطر عدم التزام بالقوانين الجبائية	**15**
الفرع الثاني: مخاطر جبائية مصدرها عدم استغلال الفرص الجبائية	**21**
الفرع الثالث: مخاطر متعلقة بوضعية المؤسسة	**21**
الفرع الرابع: مخاطر ناتجة عن المعاملات التجارية	**21**
الفرع الخامس: مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية)	**21**
الفرع السادس: مخاطر متعلقة بالتسيير	**22**
الفرع السابع: مخاطر السمعة	**22**
المطلب الثالث: مصادر المخاطر الجبائية	**22**
الفرع الأول: مصادر داخلية	**22**
الفرع الثاني	**23**

المطلب الرابع: تسيير الخطر الجبائي	24
المبحث الثالث: التدقيق الجبائي وعلاقته بالمخاطر الجبائية	24
المطلب الأول: تسيير المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية	24
الفرع الأول: خطوات تسيير الخطر الجبائي	25
الفرع الثاني: دور التدقيق الجبائي في تفعيل تسيير الخطر الجبائي	27
المطلب الثاني: التدقيق الجبائي والخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية	27
الفرع الأول: دور التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية	27
الفرع الثاني: أثر التدقيق الجبائي على المؤسسات الاقتصادية	28
المطلب الثالث: تدقيق الفعالية الجبائية ودور التدقيق الجبائي في كبح المخاطر الجبائية	29
الفرع الأول: تدقيق الفعالية الجبائية	29
الفرع الثاني: دور التدقيق الجبائي في كبح المخاطر الجبائي	29
المطلب الرابع: الية عمل التدقيق الجبائي	31
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	35-58
تمهيد الفصل	35
المبحث الأول: الدراسات المحلية الوطنية	36
المطلب الأول: الدراسات المحلية باللغة العربية	36
المطلب الثاني: الدراسات المحلية اللغة الأجنبية	47
المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية	49
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية باللغة العربية	50
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية بالغة الأجنبية	51

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية	**56**
المطلب الأول: أوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة **المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة**	**56**
خلاصة الفصل	**58**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	**119-59**
تمهيد الفصل	**59**
المبحث الأول: التعريف بمركز الضرائب تلمسان	**60**
المطلب الأول: نشأة مركز الضرائب وتعريفه	**60**
الفرع الأول: نشأة مركز الضرائب	**60**
الفرع الثاني: تعريف مركز الضرائب	**60**
المطلب الثاني: أصناف مركز الضرائب ومجال اختصاصه	**61**
الفرع الأول: أصناف مركز الضرائب	**61**
الفرع الثاني: مجال اختصاص مركز الضرائب	**61**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	**63**
الفرع الأول: مهام مركز الضرائب	**63**
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي	**65**
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	**70**
المطلب الأول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة	**70**
الفرع الأول: منهج الدراسة	**70**
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة	**71**
الفرع الثالث: عينة الدراسة	**71**
المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب المستعملة	**72**
الفرع الأول: أداة الدراسة	**72**
الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة	**73**

المطلب الثالث: صدق الاستبيان	**75**
الفرع الأول: صدق الاستبيان	**75**
الفرع الثاني: ثبات الاستبيان	**78**
المبحث الثالث: التحليل والمعالجة الإحصائية لإجابات افراد عينة الدراسة	**79**
المطلب الأول: تحليل المعلومات العامة للمبحوثين	**79**
المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات افراد عينة الدراسة	**88**
الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج محور جاهزية البني التحتية للتدقيق الجبائي	**88**
الفرع الثاني: عرض وتحليل النتائج محور المخاطر الجبائية	**95**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات الدراسة	**99**
الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى	**100**
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثلنية	**102**
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة	**105**
الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة	**107**
الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية	**110**
المطلب الرابع	**113**
لفرع الأول	**113**
الفرع الثاني	**114**
الفرع الثالث	**116**
الفرع الرابع	**116**
خلاصة الفصل	**118**
الخاتمة العامة	**121-119**
قائمة المراجع	**122**
قائمة الملاحق	**127**

قائمة الجداول والاشكال والرموز والمختصرات

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عقوبات عدم الإيداع او التأخير في التصريح.	16
2	أوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة	56
3	أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة	57
4	مقياس ليكرت الخماسي	70
5	الاحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبانة	72
6	معامل الثبات (ألفا كرومباخ)	76
7	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	77
10	توزيع أفراد العينة حسب العمر	78
11	توزيع أفراد العينة حسب الصفة	79
12	توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة	80
13	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	81
14	توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة	82
15	توزيع أفراد العينة حسب الطبيعة القانونية	83
16	توزيع أفراد العينة حسب نظام الاخضاع الضريبي	84
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي	86
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الكفاءة والاستقلالية	87
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تنفيذ التدقيق الجبائي	89
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد جودة التقارير	90
21	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المخاطر الجبائي	92
22	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	97
23	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	100
24	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	102
25	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	105

26	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	107

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مراحل التدقيق الجبائي	10
2	أنواع المخاطر الجبائية	11
3	خطوات التسيير الخطر الجبائي	25
4	إجراءات تحقيق الامن الجبائي	30
5	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب تلمسان	69
6	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	80

7	توزيع أفراد العينة حسب العمر	82
8	توزيع أفراد العينة حسب الصفة	83
9	توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة	84
10	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	85
11	توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة	86
12	توزيع أفراد العينة حسب الطبيعة القانونية	87
13	توزيع أفراد العينة حسب نظام الاخضاع الضريبي	88
14	**تأثير أبعاد الرقابة الجبائية على الامتثال الضريبي**	113

قائمة الرموز

الرمز	الدلالة
ATIC	الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة
IRG	ضريبة الدخل الإجمالي
IBS	الضريبة على دخل الشركات
G50	للتصريحات الشهرية
Spss	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

CDI	مركز الضرائب تلمسان
Sig	النظام المعلوماتي الجبائي
ALPHA CRONBACH	معامل لقياس الثبات
TVA	الرسم على القيمة المضافة
$\bar{X}$	المتوسط الحسابي
Ecart type	الانحراف المعياري
T-test	اختبار للمقارنة بين المتوسطات
Beta	معامل الانحدار
Ecart standard	الخطأ المعياري
ANOVA	جدول تحليل التباين
R	معامل الارتباط
R2	معامل التحديد
Ddl	درجة الحرية

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	الاستبيان	127
2	نتائج ارتباط المحور الأول	131
3	نتائج إجابات الافراد لبعد الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي	135
4	نتائج إجابات الافراد لبعد الكفاءة والاستقلالية	136

5	نتائج إجابات الافراد لبعد تنفيذ التدقيق الجبائي	137
6	نتائج إجابات الافراد لبعد جودة التقارير	138
7	نتائج إجابات الافراد المخاطر الجبائية	138
8	التحليل الاحصائي الوصفي لآراء المبحوثين حول محاور الاستبيان	139
9	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	140
10	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	140
11	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	140
12	توزيع عينة الدراسة حسب الصفة	140
13	توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة	141
14	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة	141
15	توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية	141
16	توزيع عينة الدراسة حسب نظام الاخضاع الضريبي	141

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

التدقيق الجبائي معروف على المستوى العالمي و تمت ممارسته على عدة مستويات منذ خمسينيات القرن الماضي و خصوصا في الشريكات الامريكية الكبيرة حيث يأخذ حيزا كبيرا نظرا لوعي هذه المؤسسات وخصوصا الشركات المتعددة الجنسيات بحجم التأثير الذي يمكن ان تحدثه التكاليف الجبائية على ماليتها ،كما اهتمت مكاتب التدقيق العالمية بهذا الجانب و خصصت له دراسات للتمكن من التحكم في المخاطر الجبائية و الحد من اثارها السلبي ،ولكن في الجزائر مازال يعتبر تقنية لا تحظى بأهمية كبيرة ولا يطبق بطريقة صحيحة نظرا لإهمال العامل الجبائي عند اتخاذ القرار جهلا بتأثيره الذي يمكن ان يكون قويا على المدى الطويل .

وبالتالي هدفها الأساسي يتمثل في المساهمة في توضيح وابراز دور التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية.

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد قوائمها المالية انطلاقا من التوجيهات النظام المحاسبي المالي المعتمد في الجزائر والمستوحى من المعايير الدولية للمحاسبة، حيث كانت الجزائر من ضمن الدول التي تبنت هذا النظام سنة 2010، من جهة أخرى فان المؤسسات ملزمة بتقديم تصريحات شهرية وسنوية لمصلحة الضرائب موضحة فيها رقم الاعمال والنتائج المحققة ولكن هذه النتائج المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي قد تكون مرفوضة من طرف الإدارة الجبائية.

وللوصول الى اعداد التصريحات الجبائية تقوم المؤسسات باتباع توجيهات أخرى تتمثل في قواعد التشريعات الجبائية المتمثلة في مجموعة من القوانين.

في ظل كل الاختلاف في اعداد النتائج تجد المؤسسات نفسها مجبرة على الانتقال من النتائج المحاسبية الى النتائج الجبائية إذا كانت تريد تصريحاتها في وضعية قانونية.

ان هذه التعديلات على النتائج وبالرغم من طابعها القانوني فان المؤسسة قد تقع في الأخطاء سواء بسبب السهو او التعمد مما ينتج عنه تغيير في النتيجة ومعه تتغير الحقوق المالية اتجاه الإدارة الجبائية، ولكن في نفس الوقت فان الإدارة الجبائية تحتفظ بحق الرقابة على تصريحات المكلفين.

ان رقابة التصريحات الجبائية يكون بهدف التأكد من مدى صحتها واحترامها للقوانين الجبائية واي خطا يكتشف ينتج عنه تصحيحات وغرامات تفرضها الإدارة الجبائية على المكلفين، لهذا فان المؤسسات ولحماية نفسها من الاخطار الجبائية تقوم بتدقيق قوائمها المالية المعدة قبل التصريح بها الإدارة الجبائية بغية تجنب الغرامات والاستفادة من المزايا الجبائية التي يمنحها المشرع الجبائي لصالها.

- **إشكالية الدراسة:**

وتبعا لما سبق فيمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

- **هل يمكن للتدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية؟**

ولغرض محاولة حل الإشكالية تم الاستعانة ببعض الأسئلة لدعم الدراسة:

- ما هو التدقيق الجبائي؟ وفيما تكمن أهميته؟
- ما هو أثر المخاطر الجبائية على المؤسسات الاقتصادية؟

- **الفرضيات:**

- لإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة ارتأينا ان نضع فرضيات التي تساعد على إزالة بعض الغموض ومن هنا نطرح الفرضيات التالية:

1- يساهم التدقيق الجبائي بشكل فعال في التحكم في المخاطر الجباية التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية من خلال الكشف المبكر عن الثغرات وضمان الامتثال للقوانين الجبائية.

2- غياب التدقيق الجبائي في المؤسسة الاقتصادية يؤدي الى ارتفاع مستوى المخاطر الجبائية بسبب ضعف الرقابة الجبائية.

- **منهجية الدراسة:**

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين الأول والثاني حيث تم نقل مجموعة المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها، ولغرض اختبار صحة الفرضيات المقترحة تم الاستعانة بالمنهج الاحصائي او ما يسمى بمنهج الحزمة الإحصائية من خلال مجموع البيانات الكمية والجداول إضافة الى المنهج الوصفي التحليلي

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية دراسة "**دور التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية** " الى فهم الأهمية الكبيرة للتدقيق الجبائي في نجاح ونمو الاقتصاد للمؤسسات والشركات.

- التعرف على مدى توفر التدقيق الجبائي وفعاليته في المؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على النقائص والمخاطر التي تكون داخل المؤسسة الاقتصادية.

- **اهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم طبيعة المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية.

- تقييم فعالية التدقيق الجبائي في الكشف عن المخاطر الجبائية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

- ارتباطه بالتخصص الذي يدرس فيه.
- حداثة الموضوع.
- ضمان الامتثال الكامل والدقيق للتشريعات الجبائية المعمول بها، والكشف المبكر عن أي أخطاء او مخالفات ضريبية وتصحيحها بهدف حماية المؤسسة من الغرامات، والالتزامات الضريبية الغير المتوقعة، وبالتالي تعزيز استقرارها المالي والقانوني.

- **حدود الدراسة:**

تتجلى حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية:

- الحدود المكانية: تتمثل في دراسة استبانة لعينة دراسة وهم العاملين بمختلف فئاتهم في مركز الضرائب لولاية تلمسان CDI
- الحدود الزمانية: تتعلق بالفترة الزمنية التي تم اجراء الدراسة التي كانت خلال شهر ابريل 2025

- **منهجية الدراسة:**

تم اختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراستنا لانهما يتناسبان مع طبيعة الدراسات، حيث تم عرض المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الجبائي والمخاطر الجبائية، وتحليل النتائج الاستبيان الموزع على مختلف الفئات العاملة في المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث في مركز الضرائب لولاية تلمسان CDIوتهدف الدراسة الى معرفة إذا كانت هناك علاقة بين المتغير المستقل "التدقيق الجبائي " والمتغير التابع "المخاطر الجبائية"، وذلك باستخدام عدة أساليب إحصائية مثل اختيار الفرضيات باستخدام معادلة خط الانحدار البسيط.

الفصل الأول: الإطار النظري للدارسة

تمهيد:

تعتبر عمليات التدقيق الضريبي واحدة من أكثر أدوات الرقابة فعالية، سواء بالنسبة للمؤسسة او بالنسبة للمؤسسات الضريبية، حيث انها مهمة جدا في تحليل الوضع الضريبي والكشف عن الانحرافات والمخاطر الضريبية المختلفة.

حيث يهدف الى التأكد من مدى امتثال المؤسسات للقوانين والأنظمة الضريبية، والاستفادة من الامتيازات الجبائية المتاحة، ولمعرفة المزيد عن التدقيق الجبائي والمخاطر المتعلقة بالجباية سوف نقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الجبائي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التدقيق الجبائي

المبحث الثالث: دور التدقيق الجبائي في التحطم في المخاطر الجبائية

المبحث الأول: ماهية التدقيق الجبائي

يعتبر التدقيق الجبائي فرع من فروع المحاسبة، حيث ظهرت الحاجة اليه للتأكد من سلامة استخدام القوائم المالية وأنها معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وأنها تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
بمان المؤسسة ملزمة بالاحترام والتقيد بالاحترام بالشروط التي يحددها التشريع الجبائي، ولتعقد هذا الأخير وعدم استقرار مواده ونصوصه، نجد بان الجباية أصبحت من اهم انشغالات المؤسسة الاقتصادية، ولذلك وجب الاعتماد على تدقيق يتعلق بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة ذات الطابع الجبائي قصد تجنب المخاطر الجبائية.
من خلال هذ المبحث سنحاول التركيز على مختلف جوانب التدقيق الجبائي، وهذا من اجل فهم وإعطاء صورة توضيحية للتدقيق والمكانة التي يلعبها في أي منشاة.

المطلب الأول: تعريف التدقيق الجبائي واهميته

ولفهم الإطار العام للتدقيق الجبائي بشكل ادق، من الضروري البدء بتحديد معناه، لمل لذلك من أهمية في توضيح الأسس التي يقوم عليها هذا النوع من التدقيق، قبل التطرق الى مختلف ابعاده ووظائفه داخل المؤسسة.

❖ الفرع الأول: تعريف التدقيق الجبائي

- التدقيق الجبائي هو معاينة صحة الحالات الجبائية للمؤسسة من خلال عملية الفحص وتقييم للمعلومات الواردة والتصريحات المكلفين بالضريبة وكل الوثائق والسجلات بهدف التأكد من صحة وموثوقية تلك المعلومات كما يخضع لعملية التدقيق الجبائي جميع المكلفين سواء كانوا اشخاص طبيعيين او معنويين وهي أيضا تشمل مختلف الضرائب والرسوم حتى تسهل عملية التسيير الجبائي. (كويمدبي، 2020)
- هو مهام تهدف الى مصادقة على العبء الجبائي للمؤسسة كذلك التحديد، الكمي للمخاطر الجبائية التي يمكن ان تصادف او تتعرض لها المؤسسة نتيجة عدم احترام القواعد الجبائية. (رحماني، 2021)
- حسب الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة (ATIC) عرفت المراجعة الجبائية على الشكل التالي "تتمثل المراجعة الجبائية في ابداء راي عل مجموعة الهياكل الجبائية للوحدة المؤسسة وطريقة توظيفها وبالتالي نجد الجباية بكل أنواعها موضوع المراجعة داخل المؤسسة (نجار، 2022)
- تعريف P. Bougon: هو عبارة عن فحص انتقادي للوضع الجبائي لشخص طبيعي او اعتباري بهدف صياغة التقييم. بعبارة أخرى، انها مسالة القيام بعملية التشخيص
- تعريف P. Colin: التدقيق الجبائي هو عنصر تحكم في الامتثال للقاعدة الجبائية

من التعاريف السابقة يمكن القول ان التدقيق الجبائي هو عبارة عن تشخيص للوضع الجبائي لكيان ما يجعل من الممكن تقييم الامتثال للقواعد الجبائية المعمول بها وقدرة هذا الكيان على تعبئة موارد قانون الضرائب في إطار ادارته لتحقيق اهداف المسطرة (موفقي، 2022)

❖ الفرع الثاني: أهمية التدقيق الجبائي

تسمح باكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة المؤسسة من خلال اعداد تشخيص جبائي لها حيث يمكن من تقييم النجاعة الجبائية وتسمح بوضع الخطوط العريضة للإستراتيجية الجبائية للمؤسسة ويعطي التدقيق الجبائي للمؤسسة قابلية استعمال الجباية لفائدتها من خلال التزامها بإنقاص العبء الضريبي الى اقصى حد ممكن في اطر قانونية، ويتم ذلك من خلال المراقبة القانونية للجباية ومعرفة القوانين والقرارات والمراسيم والبيانات. ويمكننا القول ان التدقيق الجبائي داخل المؤسسة يضمن لها الفعالية و الامن الجبائي ، و كما هو معلوم فان التشريع الجبائي يفرض احترام القواعد سواء من ناحية الشكل او من ناحية المضمون او من ناحية الزمن، فالمؤسسات تسهر على تطبيق هذه النصوص القانونية ،حيث يؤدي عدم احترامها بالطبع الى تكبد المؤسسات عقوبات كبيرة ،وهذا ما يعمل التدقيق الجبائي على تفاديه، باعتبار ان التدقيق وسيلة لا غاية و يهدف الى خدمة جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بحيث تعتمد هذه الاخيرة غي اتخاد قراراتها على مخرجات التدقيق ، لدى فان أهمية التدقيق الجبائي تم استنباطها من أهمية المراجعة بصفة عامة، وان الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لا يمكنها الوثوق في المعلومات الواردة من المؤسسة الا اذا تمت مراجعتها من طرف هيئة خارجية محايدة التي تقوم بفحص انتقادي منظم و دقيق لتلك البينات و ابداء راي محايد حول مدى صحة تلك المعلومات و شرعيتها وسلاماتها . (كويمدبي، 2020)

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الجبائي

ينقسم التدقيق الجبائي حسب الجهة التي تقوم بعملية التدقيق الى نوعين هما:

- **النوع الأول:** يضم عمليات التدقيق التي تقوم بها مصلحة الضرائب، اذ تعمل هذه الأخيرة على مراجعة السجلات المحاسبية للمؤسسة و كذا التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين، وما يظهر عليها من معلومات ،وتستند في ذلك الى السلطة المخولة لها للقيام بعمليات التدقيق و الفحص وفق ما تنص عليه السجلات المحاسبية وملئها للتصريحات الجبائية قد طبقت التشريعات و القوانيين المعمول بها في تلك الفترة و انها افصحت عن الوعاء الحقيقي لمختلف الضرائب التي تقع على عاتقها و في حالة اكتشاف أي انحراف في تطبيق التشريعات و القوانين فقد يكلف ذلك المؤسسة رفع الوعاء الضريبي المصرح به مع فقدان عدة امتيازات كالحق في استرجاع الرسم على القيمة المضافة ،و كذا فقدان الاستفادة من بعض

التخفيضات الجبائية الممنوحة ،بالإضافة الى فرص إدارة الضرائب لعقوبات جبائية و غرامات التأخير تحدد نسبتها حسب نوعية الأخطاء المرتكبة .

- **النوع الثاني** : و هو التدقيق الذي تقوم به المؤسسة بنفسها من اجل التسيير الجبائي الخاص ،حيث تعمل على تكليف اما جهة خارجية (المراجع الجبائي) و ذلك بمراجعة القوائم المالية مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية ،و تمارس هذه المهمة بصفة متقطعة او مستمرة وقد تكون في بعض الأحيان تكملة لعملية التدقيق الداخلي وتكون كذلك مهمة تعاقدية ،أي ان المؤسسة تلجا الى المراجع الخارجي من اجل القيام بمهمة محدودة في اطار عقد مبرم يتم فيه اسناد التدقيق الجبائي له من طرف المؤسسة للقيام باكتشاف الانحرافات الموجودة من اجل تصحيحها و عدم الوقوع في حالة الخطر الجبائي . او جهة داخلية (خلية المراجعة الداخلية) وهو ذلك التدقيق التي يقوم به شخص من داخل المؤسسة بصفته أحد المستخدمين التابعين لإدارتها، كاختيار تقني دقيق وبناء من طرف شخص كفء ومستقل لإبداء رايه بكل شفافية ووضوح حول نوعية ومصداقية المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمؤسسة وفقا للقواعد القانونية الإجراءات الجبائية المعمول بها. بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه، وهذا من اجل تسيير الخطر الجبائي المرتبط بعدم احترام القواعد الجبائية ومحاولة ضمان تحقيق المؤسسة لفعالية جبائية. (مزيود، 2022)

المطلب الثالث: اهداف ومبادئ التدقيق الجبائي

ان التدقيق الجبائي لا يعد مجرد الية رقابية فحسب، بل هو عملية مبنية على مجموعة من الأهداف الواضحة والمبادئ الاساسية التي توجه مساره وتحدد معاييره.

ومن اجل الإحاطة بأهميته بشكل ادق، يجدر بنا أولا التطرق الى أبرز الأهداف التي يسعى الى تحقيقها.

❖ الفرع الأول: اهداف التدقيق الجبائي

هناك عدة اهداف للتدقيق الجبائي نذكر منها:

- ✓ **أولا: الهدف القانوني** أي مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصريفات المالية للمكلفين، القوانين والأنظمة للكشف عن اية انحرافات او مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.
- ✓ **ثانيا: الهدف الإداري** حيث يساعد على التنبيه الى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، بالإضافة الى تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء الالمام بأسبابها وتقييم اثارها، وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة.

- ✓ **الهدف المالي والاقتصادي** حيث يهدف الى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، وكذلك لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. (عباس، 2023)

❖ **الفرع الثاني: مبادئ التدقيق الجبائي**

تتمثل اهم المبادئ التي يقوم عليها التدقيق الجبائي في المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

✓ **أولا: تحقيق امن جبائي لمواجهة مخاطر الرقابة الجبائية**

فهو يسمح للمؤسسات بالاستعداد لجميع المخاطر المرتبطة بالرقابة الجبائية خاصة إذا علمنا ان تعقيد النصوص الجبائية بالإضافة الى صعوبة تفسيرها وتطبيقها يجعل الضرائب مصدر قلق كبير لدى المؤسسة واهتماما مستمرا لقادة الاعمال.

✓ **ثانيا: التدقيق الجبائي مهمة محددة**

العامل الجبائي في المؤسسة يفرض عليها احترام السياق العام داخل المؤسسة وهذا العامل له تأثير مباشر على إدارة المؤسسة وماليتها.

✓ **ثالثا: منع وتقليل المخاطر الجبائية**

ان النظام الجبائي يمثل الشاغل الرئيسي لاي المؤسسة، فهو يتعدد نصوصه وتعقيدها وعدم استقرارها يولد المزيد من المخاطر، وأي قرار حوله له تأثير على عمل المؤسسة، ومن ثم فان الحاجة الى التطوير وظيفة جديدة تسمح أولا بمساعدة المؤسسة على إدارة العامل الجبائي بشكل صحيح وثانيا قياس المخاطر التي قد تنشا عن أي رقابة جبائية محتملة.

✓ **رابعا: التدقيق الجبائي أداة في خدمة الشركة**

من اجل تخفيف العبء الجبائي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة و دون تعريض المؤسسة للمخاطر الجبائية، يجب القيام بمجموعة من الإجراءات و اتخاذ القرارات بالتزامن مع الوظائف الأخرى للشركة بحيث لا يمكن تنفيذ هذا الاجراء الا في اطار الإدارة العامة للشركة ، بحيث ستقوم مهمة التدقيق الجبائي بقياس نقاط القوة و نقاط الضعف في الشركة في الجانب الجبائي، و بالتالي ستؤدي الى فحص الملف الجبائي للمؤسسة لاكتشاف المخاطر المرتبطة بالتزامات التصريحات و جعلها متوافقة مع القوانين المعمول بها و تقدير هذه المخاطر من اجل منع اجراء رقابة جبائية محتملة .

✓ **خامسا: تمكين المؤسسة من الامتثال بالالتزامات**

ان انتشار النصوص الجبائية وتعقيدها يعني ان المخاطر الجبائية تبقى دائما قائمة (عدم الامتثال للإحكام الجديدة لقوانين المالية) وفقدان الأرباح (جهل المزايا الضريبية التي ينص عليها القانون) وبالتالي زيادات في الوعاء، ولمعالجة ذلك تضطر المؤسسات الى إيجاد السبل الكفيلة بتجنب كل هذه المخاطر ومن هنا تأتي أهمية التدقيق الجبائي. (نجار، 2022)

المطلب الرابع: منهجية التدقيق الجبائي

يقوم التدقيق الجبائي على منهج قائم على خمس خطوات:

❖ **الفرع الأول: التخطيط لمهمة التدقيق الجبائي**

وهي اول خطوة حيث يتمكن المدقق الجبائي من معرفة كافة المعلومات التي يمكن استغلالها في عملية التدقيق الجبائي.

❖ **الفرع الثاني: التعرف على المؤسسة محل التدقيق**

تعتبر مرحلة مشتركة بين جميع مهام الأنواع الأخرى للتدقيق، وهي مهمة للغاية لأنها تتيح فهم طريقة عمل الشركة وتحديد مجالات المخاطر التي ستحدد نطاق العمل الذي سيتم تنفيذه.

❖ **الفرع الثالث: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الجبائي**

تهدف الرقابة الجبائية الداخلية الى توفير "تأكيد معقول " فيما يتعلق بأداء العمليات وتحسينها، وموثوقية المعلومات الجبائية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. يؤدي انشاء رقابة جبائية داخلية فعالة الى اعتبارها وسيلة للتحقق وأيضا كوسيلة للسيطرة على النشاط والمخاطر المرتبطة به وتقييمها مقابل الاستراتيجية من اجل التحكم فيها بشكل أفضل. ويمكن استعمال قائمة الأسئلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية من الجانب الجبائي من خلال طرح أسئلة هدفها تقييم مدى قوة نظام الرقابة الداخلي الجبائي، تشير الأجوبة بنعم الى ان المؤسسة تنتهج مقاييس ملائمة للوصول الى اهداف الرقابة الداخلية وتعتبر نقاط قوة، اما الجوبة بلا فتعني وجود ثغرة او عدة ثغرات في الإجراءات وتعتبر نقاط ضعف. وتجدر الإشارة الى انه يجب اختبار مدى تطبيق نقاط القوة النظرية على ارض الواقع، وإذا افضت نتيجة الاختبار الى نتيجة سلبية يجب إعادة تصنيفها كنقاط ضعف.

❖ **الفرع الرابع: التحقق من العمليات ذات الطابع الجبائي**

- الاطلاع على الوثائق الأساسية التي يجب ان تكون تحت تصرف المراجع الجبائي.
- وضع استراتيجية شاملة لبرنامج العمل وما هو متوقع ان يتم من إجراءات وخطوات تنفيذها على أكمل وجه.

❖ الفرع الخامس: اعداد القرير النهائي للتدقيق الجبائي

يرتبط محتوى تقرير التدقيق الجبائي كملخص المهمة ارتباطا وثيقا بأهداف المهمة، بالإضافة الى ذلك يمكن نقل نتائجه للأطراف المعنية به في شكلين مختلفين:

- التقرير الذي يعرض الوضع الجبائي للشركة: يحتوي هذا التقرير على ملف مختلف المخالفات التي واجهها المدقق وعواقبها الضريبة على الشركة.
- التقرير الذي يعرض التوصيات الموصي بها: سيحدد هذا التقرير الإجراءات المختلة التي يتعين على الشركة اتخاذها من اجل تصحيح المخالفات الجبائية التي تمت مواجهتها وكذلك لمنعها حتى لا تتكرر في المستقبل. (مزيود، 2022)

الشكل (1-1): مراحل التدقيق الجبائي

المصدر: (مريم، 2021)

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر الجبائية

يحيط بالمؤسسة الكثير من الاخطار المختلفة والمتميزة مكانيا وزمانيا كما تختلف نسبة التأثير على المؤسسة الا انه لا يجب تجاهلها مهما ضعف حجم هذا التأثير ومن بين هذه الاخطار يظهر الخطر الجبائي والذي يختلف باختلاف المؤسسة ونشاطها.

المطلب الأول: تعريف المخاطر الجبائية

- يعرف الخطر الجبائي على انه تراخي في الاستراتيجية الجبائية والعمليات والتقارير المالية او الالتزام، والذي يؤثر سلبا على ضريبية الشركة او الأهداف التجارية لها، نتيجة اعمال غير مقبولة او غير متوقعة مثل العقوبات، الضرائب الإضافية، الاضرار بالسمعة، الفرصة الضائعة، تحريف للقوائم المالية، تقييمات غير كافية للمخاطر ولذلك يجب على المؤسسة تسيره بين المستوى الاستراتيجي والعملي.
- يتعلق التدقيق الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه الالتزامات نحو الإدارة الجبائية، فهو يتولد من عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، او من عدم الفهم الجيد او سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي او بغرض الغش او التهرب الجبائي الامر الذي أدى بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتها امام إدارة الضرائب التي تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات بالإضافة الى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفا للمراقبة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الجبائية.
- يعرف التدقيق الجبائي بانه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموما، ينشا الخطر الجبائي نتيجة عدم احترام التشريع الضريبي او بسبب التعقد والغموض في النظام الضريبي.

يمكن القول ان الخطر الجبائي هو عبء ناتج عن عدم التزام المؤسسة بتطبيق ما جاء به التشريع الجبائي او وجود تفسير او فهم خاطئ لنصوص محتوى هذا التشريع، وهذا ما يكلف المؤسسة تحمل عبء جبائي إضافي يؤثر عليها ويعرقل تحقيق أهدافها المرجوة.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الجبائية

نظرا للاختلافات في القواعد المحاسبية والجبائية في الكثير من المعالجات وكذا عدم استغلال الفرص المتاحة فان هذا يزيد من إمكانيات الوقوع في الأخطاء وهذا ما يقودنا لتقسيم الاخطار الجبائية الى اخطار مصدرها المعالجات المحاسبية واخطار عدم استغلال الفرص الجبائية. ولذا سنعرض الشكل التالي الذي يتبين لنا من خلاله تفاصيل الاخطار الجبائية في المؤسسة.

الشكل (2-2): أنواع المخاطر الجبائية

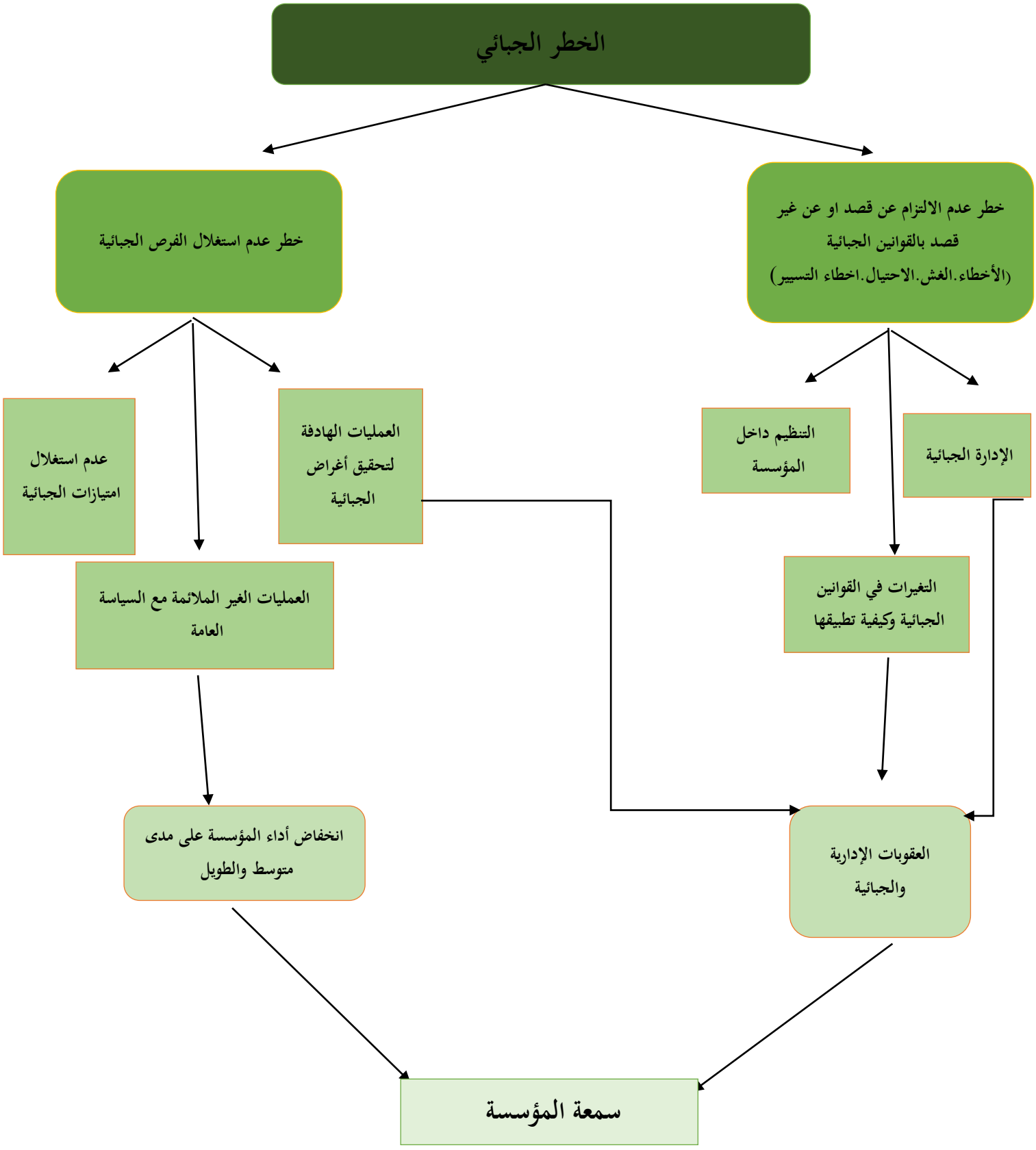

المصدر: (نجار، 2022)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انه يمكن تقسيم أنواع الخطار الجبائية الى نوعين رئيسين هما:

❖ **الفرع الأول: خطر عدم التزام بالقوانين الجبائية**

يكون مصدر الخطر في هذه الحالة هي الإدارة الجبائية والتغيرات في القوانين الجبائية.

✓ **أولا: المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية مصدرها عدم الامتثال للقوانين الجبائية**

في غالب الحالات تنجم المخاطر الجبائية م الأخطاء في التصريحات الجبائية او عدم الامتثال للآجال القانونية للتصريح او اجال الدفع وهو عل العموم ما تنص عليه القوانين والإجراءات الجبائية بحيث يمكن ان تحدث سواء معتمدة او سهوا ما يؤدي الى اخلال بالالتزامات المؤسسة اتجاه الإدارة الجبائية مما يجعلها لمجموعة من الغرامات والزيادات في المستحقات المالية.

تتمثل هذه المخاطر فيما يخص عدم تقديم التصريحات او التأخر في ايداعها في وجوب تقديم التصريحات الجبائية بالنسبة لجميع الأنظمة المتبعة من طرف المكلف بالضريبة، بحيث يكون على أولئك الذين يتبعون النظام الحقيقي سواء ضريبة الدخل الإجمالي IRG او الضريبة على دخل الشركات IBS إيداع تصريحاتهم الجبائي (القوائم المالية) قبل 30 ابريل من السنة الموالية للدورة المحاسبية.

-بالنسبة للتصريحات الشهرية G 50 فيجب ان يصرح بها قبل حلول 20 يوما من الشهر المعني، وكل تأخر في ايداعه تطبق عليه غرامة% 10 من الرسم المستحق، وترتفع هذه الغرامة حتى% 25 في حالة اعذار المكلف عن طريق رسالة موصى عليها مع وصل استلام بتسوية الوضعية الجبائية في الشهر الواحد.

ان عدم الالتزام بالفترة المحدد بأبداع التصريحات تترتب عليه غرامات على النحو التالي:

- في حالة إيداع التصريحات خلال الشهر الموالي لانقضاء الآجال تطبق غرامة مالية بقيمة% 10 من الحقوق.
- في حالة إيداع التصريحات بعد الشهر الموالي لتاريخ انقضاء الآجال تطبق غرامة% 20 من الحقوق.
- ترتفع نسبة الغرامة 25% من الحقوق في حالة إيداع التصريحات بعد انقضاء شهرين من اخر اجل لتاريخ إيداع التصريحات.

ان التأخر في دفع أقساط الضريبية على أرباح الشركات والضريبية عل الدخل الإجمالي يترتب عنه تطبق غرامة 10 % من الحقوق.

عندما يصرح مكلف بالضريبة فهو ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة الى الأسس التي تم من خلالها تحديد الوعاء، وعندما يصرح بأعباء غير صحيحة او يبين ربحا ناقصا او غير صحيح تطبق زيادة على الحقوق المتملص منها او أخل بها حسب النسب التالية:

- 10%إذا كان المبلغ المتملص منه يقل عن 50000 دج او يساويه.
- 15% إذا كان مبلغ الحقوق يفوق 50000 ويقل عن 200000 دج او يساويه.
- 25% إذا كان مبلغ الحقوق يفوق 200000 دج.

الجدول (1-1) عقوبات عدم الإيداع او التأخير في التصريح.

طبيعة التصريح	غياب التصريح	التأخر في إيداع التصريح
التصريح بالوجود	-غرامة مالية تقدر ب 30000دج	-مدة التأخر شهر غرامة مالية 30000 دج
التصريحات الشهرية نموذج GN 50	-اخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في اجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجا الإدارة الجبائية الى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة25% من الحقوق المستحقة جبائي كعقوبة واصار ورد يستحق فورا.	-عقوبة% 10 عن حقوق المستحقة. -عقوبة% 25 بعد القيام الإدارة الجبائية بأعذار المدين بالضريبة لتسوية وضعيته في اجل شهر واحد.

التصريحات التي تحمل عبارة "لا شيء" والمستفيدين من اعفاء والمحققين لخسارة.	عقوبة قدرها 500دج عن كل شهر تأخير.	-مدة التأخير شهر :2500دج. -مدة التأخير تتجاوز الشهر ونقل عن الشهرين :5000دج. -مدة التأخير تتجاوز الشهرين:1000 دج.
التصريحات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.	اخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في اجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجا الإدارة الجبائية الى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة% 35 من الحقوق المستخدمة كعقوبة.	-مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق عقوبة% 10 عن الحقوق المستحقة. -مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل من شهرين تطبق عقوبة % 20 من الحقوق المستحقة. -مدة التأخير تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة % 25 من الحقوق المستحقة. -تسديد متأخر للضريبة تطبق 10%مع إضافة% 3 عن كل شهر متأخر بداية من الشهر الثاني للتاريخ استحقاق الضريبية دون تجاوز 25%.

تصريح الضريبة على الأملاك	-ان عدم اكتتاب التصريح المتعلق بالضريبة على الأملاك يؤدي الى الاخضاع التلقائي للضريبة لا تطبق إجراءات الاخضاع الضريبي التلقائي الا إذا لم يسوي المكلف وضعيته في اجل ثلاثين يوما من تبليغ الاعذار الأول، غير ان تاريخ التسوية يمدد الى شهرين في حالة وجود مبررات.	-مدة التأخير لم تتجاوز الشهر تطبق عقوبة% 10 عن الحقوق المستحقة. -مدة التأخير تجاوزت الشهر ولم تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة 20 % عن الحقوق المستحقة.
تصريح على الرسم العقاري	-عقوبة قدرها 5000دج	
التصريح بالضريبة على المرتبات والأجور	-يحدد تلقائيا مبلغ الحقوق المستحقة بصدد ضريبة الدخل على المرتبات والأجور لكل شهر من الشهور التي تأخر في دفعها. -تحسب هذه الحقوق بتطبيق نسبة% 20 على أساس تقدره الإدارة تلقائيا ويتعين على المكلف خلال 10 أيام التالية لتاريخ التبليغ.	

المصدر: (مريم ب.، 2019-2020)

✓ **ثانيا: مخاطر جبائية مصدرها عدم انتظام المحاسبة**

في إطار اعداد القوائم المالية في المؤسسة فان الأخطاء واردة في المعالجات المحاسبية وبالتالي فهي تشكل خطر جبائي على المؤسسة باعتبار القانون الجبائي يفرض على المؤسسات الامتثال للنظام المحاسبي المالي في حالة عدم تعارضه مع القوانين الجبائية وتتمثل اهم تلك الأخطاء في:

- **أخطاء الحذف**: وهي الأخطاء الناتجة من عدم تسجيل العمليات بأكملها، ومثل هذت الخطأ لا يخل بتوازن ميزان المراجعة، بينما في حالة عدم تسجيل أحد طرفي القيم يخل بتوازن ميزان المراجعة، وعليه فان أخطاء الحذف تتمثل أساسا في الحذف الكلي او الحذف الجزئي.
- **الأخطاء الارتكابية**: وهي الأخطاء الناتجة من العمليات الحسابية، وتتم من خلال النقل من المستندات او لجميع القيود في الصفحات المختلفة، ولا شك ان استخدام الحاسوب يقلل من هذه الأخطاء
- **الأخطاء المتكافئة**: وهذه الأخطاء تتطلب عناية كبيرة من المدقق، وذلك لعدم تأثيرها في توازن ميزان المراجعة، ويلاحظ ان الخطأ المتكافئ قد يكون في حساب واحد، وهذا الخطأ ليس له تأثير كبير. اما الخطأ المتكافئ في جانبين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف او خطا في صحة ارصدة الحسابين، ويترتب عن ذلك تأثير الحسابات الختامية في المنشاة.
- **الأخطاء الفنية**: وهي الأخطاء الناتجة من عدم صحة التوجيه المحاسبي او المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة، وتعد هذه الأخطاء من أخطر أنواع الأخطاء المحاسبية لأنها تؤثرا تأثيرا شديدا على عدالة وصدق نتائج الاعمال والمركز المالي للمنشاة.

وما هو جدير بالذكر ان تصحيح الأخطاء يتوقف على مدى أهميتها النسبية وتأثيرها على نتائج الاعمال والمركز المالي، وتقسم قيود التصحيح من حيث التأثير الى قيود تؤثر على أرباح الدورة المحاسبية مثل الخلط بين النفقات، وقيود تؤثر على التبويب فقط مثل تحميل مصروف ايرادي معين على مصروف ايرادي اخر.

ام الغش او التلاعب فانه يعني تعمد إخفاء او تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، او تضليل طرف اخر او تحميله بما يزيد عن التزاماته او الحصول على أصول وممتلكات المؤسسة لاستخدامها في الاعمال الخاصة، او التحريف المتعمد لمعلومات المالية من قبل موظفي المؤسسة او طرف ثالث، وعادة يتم تحقيق هدفين هما إخفاء عجز او اختلاس او سوء استعمال الأصل من أصول المؤسسة والتأثير على مدى دلالة التقارير المالية.

وتوجد العديد من الوسائل لأحداث الغش او التلاعب يمكن اجمالها في الاتي:

- إخفاء او محاولة إخفاء المبالغ او المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة.
- البيع بدون فاتورة.
- نسيان تقيد او اجراء قيد الحسابات.
- اجراء قيد في الحسابات غير صحيح او هي في دفتر اليومية ودفتر الجرد.
- تقديم وثائق مزورة او غير صحيحة لاستناد اليها عند طلب الحصول اما على تخفيض، او خصم او اعفاء او استرجاع للرسم على القيمة المضافة.
- كل عمل او فعل او سلوك يقصد منه بوضوح تجنب او تأخير دفع كل او جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هو مبين في التصريحات المودعة.
- عدم توفر محاسبة قانونية.

❖ الفرع الثاني: مخاطر جبائية مصدرها عدم استغلال الفرص الجبائية

يتيح المشرع الجبائي عدة فرص جبائية للمؤسسات لتشجيعها على الاستثمارات والتطور ويتيح لها الحرية ي استغلال القوانين الجبائية لصالحها هذت من جهة ومن جهة أخرى فان القانون الجبائي مثله مثل أي قانون فهو يحتوي على فراغات قانونية يجب على المؤسسة استغلالها أحسن استغلال لصالحها، بحيث يكون مصدر الخطر في هذه الحالة الخسارة الناتجة عن عدم استغلال الفرصة المتاحة وعدم وضع المؤسسة في سكة التوجيهات السياسية العامة للدولة والمشرع الجبائي ما ينتج عنه انخفاض أداء المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد. (بخار، 2022)

❖ الفرع الثالث: مخاطر متعلقة بوضعية المؤسسة

ترتبط بعض المخاطر بوجود المؤسسة في وضع غير طبيعي وردة فعل الإدارة الجبائية اتجاه ذلك بفرض رقابة جبائية على المؤسسة، ومن امثلة هذه الحالة (المؤسسة ذات سمعة سيئة او تنتمي لقطاع سيء السمعة_ ظهور خلاف بين الشركاء في مختلف القضايا _ اختلاف الدخل المصرح به عن الدخل الفعلي للمؤسسة)

❖ الفرع الرابع: مخاطر ناتجة عن المعاملات التجارية

كما هو معلوم مان لاي عملية تجارية أثر ضريبي، وبالتالي فان تشابك العمليات وتعقدها يرفع من حالة عدم اليقين ويزيد من احتمال وقوع المخاطر الجبائية.

❖ الفرع الخامس: مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية)

هي مخاطر روتينية تتعلق بجميع المصالح والأشخاص في المؤسسة (شراء، انتاج، تخزين...) تنتج عن مدى تطبيق القوانين الضريبية المنظمة للعمليات اليومية في المؤسسة، وتعتبر عواقبها بالغة الأهمية.

❖ الفرع السادس: مخاطر متعلقة بالتسيير

تتطلب عملية تسيير المخاطر الجبائية وجود كفاءات مؤهلة بالخبرة اللازمة، وبالتالي فان أي تغيير محتمل للإطار البشري يعرض المؤسسة للعديد من المخاطر مع العلم ان اغلب المؤسسات لا توثق طريقة ادارتها للمخاطر الجبائية، بالإضافة الى صعوبة تأهيل الأشخاص الجدد بالكفاءة والخبرة اللازمة لإدارة هذه المخاطر.

❖ الفرع السابع: مخاطر السمعة

تكتسب المؤسسة سمعة جيدة عند احترامها للتشريعات والقواعد الجبائية باستمرار مما ينعكس إيجابا على علاقتها بالإدارة الجبائية والعكس صحيح (نورالدين، 2024، صفحة 279)

المطلب الثالث: مصادر المخاطر الجبائية

من وجهة نظر المؤسسة كنظام متفاعل مع محيطه الخارجي يؤثر في يتأثر به، يمكن تصنيف مصادر الخطر الجبائي الى مصادر داخلية ومصادر خارجية، يتم عرضها على النحو التالي:

❖ الفرع الأول: مصادر داخلية

هي نوعان تلك المرتبطة بالأشخاص والأخرى ذات العلاقة بالإجراءات

✓ أولا: مصادر داخلية مرتبطة بالأشخاص

ان الافراد العاملين بالمؤسسة يمكن ان يكونوا بحد ذاتهم مصدرا من مصادر الخطر الجبائي وذلك نتيجة ل:

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة سواء نتيجة نقص الكفاءة في المجال الجبائي او ضعف التكوين مما يؤدي الى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب، او حينما لا تحتوي المؤسسة هياكل تنظيمية تسهر على مواكبة التغيرات الحاصلة في القوانين، ونصوص التشريع المعمول بها.
- كيفية تفسير النصوص والقوانين من قبل المؤسسة.
- عدم معرفة الامتيازات الجبائية: فعلى القائمين بالجباية في المؤسسة القيام بتحديث مستمر للمعلومات المتعلقة بالامتيازات الجبائية الممنوحة من قبل الإدارة الجبائية.
- غياب الرقابة الذاتية من خلال غياب هياكل المراجعة الداخلية مما يؤدي مما يؤدي الى عدم احترام القوانين والقواعد الجبائية.

✓ **ثانيا: مصادر داخلية مرتبطة بالإجراءات**

ان تبني إجراءات غير موافقة للاحتياجات الجبائية للمؤسسة يؤدي الى تفاقم الخطر الجبائي، وبالتالي لابد من وضع إجراءات تتناسب واحتياجاتها (كإجراءات اعداد التصريحات الجبائية).

التكنولوجيا (الاعلام الالي والانترنت) المستعملة من قبل المؤسسة هي الأخرى يمكن ان تكون مصدرا من مصادر الخطر الجبائي، وذلك فيما يتعلق بإجراءات جمع ومعالجة المعطيات الجبائية وكذا المعلومات المحاسبية كونها قاعدة لتحديد الوعاء الضريبي واعداد التصريحات والنتيجة الجبائية. (بوحديدة، 2021)

✓ **ثالثا: مخاطر متعلقة بممارسات المؤسسة**

يؤثر كل من هيكل الشركة، وانشطتها وتوجهاتها المحلية والدولية واستثمارها على قدرتها على الامتثال لالتزامات الجبائية، في ظل السلوك العدواني الضريبي لبعض المؤسسات الكبرى ومحدودية القوانيين الجبائية المتعلقة ببعض العمليات مثل: الاندماج، الاستحواذ، العمليات مع الشركاء ...، بالإضافة الى الغموض الذي يشوب هذه القواعد والذي يمكن ان ينجم عنه مخاطر الجبائية. (نورالدين، اهمية المراجعة الجبائية في الؤسسة الاقتصادية لاكتشاف المخاطر و المزايا الجبائية، 2024)

❖ **الفرع الثاني: مصادر الخارجية**

تشكل الإدارة المصدر الرئيسي للخطر الجبائي بسبب السلطة الجبائية الممنوحة لها (الحق في الرقابة، إعادة التقويم وإصدار العقوبات)، كما ان تعقيد نظام الجبائي يعد هو الاخر مصدرا من مصادر الخطر الجبائي ويتجلى تعقد التشريع الجبائي من خلال:

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي إذا توفر سلبا على تسيير جباية المؤسسة، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل مسيري المؤسسات وحتى موظفي الدارة الجبائية.
- تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي يؤدي بالمؤسسة الى سلوك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة.
- غياب الحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدلا من ان تكون المستشار والمساعد لها. (بوحديدة، 2021)

✓ **أولا: تعقيد التشريع الجبائي**

يعتبر تعقيد القواعد الجبائية وانعدام الشفافية والوضوح من بين اهم الأسباب لمخالفة القواعد والاحكام الضريبية، كما يساهم عدم استقرار التشريعات الجبائية في مواجهة المؤسسة لمخاطر جبائية بسبب عدم معرفة المسيرين الجبائيين لمستجدات القوانين والتشريعات الجبائية وبالتالي تحمل أعباء إضافية نتيجة عدم الامتثال للتشريعات السارية المفعول.

✓ **ثانيا: الارتباط بين الجباية والمحاسبة**

تقوم المؤسسة بتحديد النتيجة المحاسبية في المرحلة الأولى ثم النتيجة الجبائية في المرحلة الثانية من خلال اجراء تعديلات على النتيجة المحاسبية لتتوافق مع القواعد الجبائية، وهذا ما قد ينتج عنه العديد من المخاطر التي قد تتعلق بالبيانات المحاسبية او بتحديد النتيجة الجبائية، وهذا على خلاف النموذج الانجلوسكسوني والذي يكون نظامه المحاسبي منفصل تماما عن النظام الجبائي. (نورالدين، 2024، صفحة 279)

- **المطلب الرابع: تسيير الخطر الجبائي**

يعتبر تسير الخطر الجبائي هو الخطوة الأولى في أي تسيير جبائي، يهدف الى تحقيق الامن الجبائي والى اتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة لتفادي الخطر، وهذه الإجراءات لا تزي كليا الخطر الجبائي بل تسمح باستبعاد الاثار السلبية لاي مراقبة جبائية وتتمثل في التالي:

-احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام اجال الدفع.

-ان توكل مهمة التسيير الجبائي لمختص ملم بالقواعد الضريبية او انشاء خلية جبائية على مستوى المؤسسة، من اجل استغلال كل الامكانية المتاحة في ميدان الجباية.

-القيام بإجراءات المراقبة الجبائية الداخلية وتطوير مهمة التدقيق الجبائي.

-انشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات واطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي. (ذهب، 2024)

المبحث الثالث: التدقيق الجبائي وعلاقته بالمخاطر الجبائية

المطلب الأول: تسيير المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية

إحدى العوامل الأساسية لنجاح المؤسسات الاقتصادية هي أن تعرف هذه المؤسسات المخاطر التي واجهتها والتهديدات التي تصدت لها طوال مسيرتها الاقتصادية، من خلال تقييمها وإدارتها بطريقة عملية صحيحة، مما يسمح لها بتحقيق أهدافها وضمان استمراريتها.

❖ **الفرع الأول: خطوات تسيير الخطر الجبائي**

الشكل (3-1) خطوات التسيير الخطر الجبائي

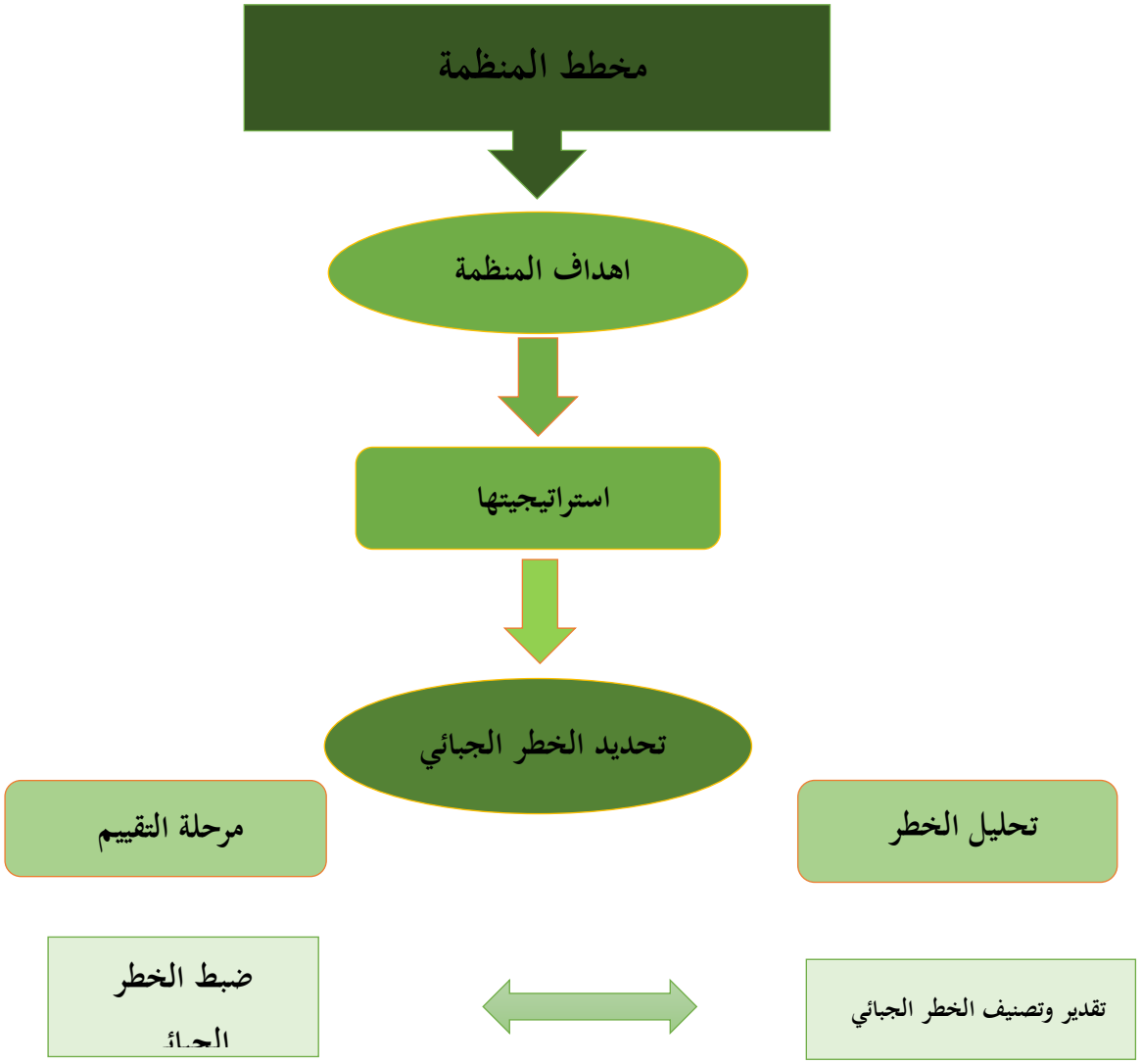

المصدر: (اميرة ف.، 2017-2018)

من خلال الشكل، يتبين لنا أن المؤسسة تعمل في بيئة أو محيط يتميز بتعدد وتعقيد النصوص والتشريعات الجبائية، مما ينعكس سلبًا على مدى امتثالها لهذه القوانين، وهو ما يؤدي إلى مخاطر جبائية قد تؤثر على مركزها المالي وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها. لذلك، يتوجب على المؤسسات اتباع استراتيجية محكمة لإدارة هذه المخاطر، وتتمثل خطوات إدارة المخاطر الجبائية فيما يلي:

✓ **أولا: تحديد المخاطر الجبائية**

هي المرحلة الاولى من عملية تسيير المخاطر الجبائية والمتمثلة في تحديد المخاطر القائمة، ومن خلال هذه المرحلة يتم سرد المخاطر المحتملة التي تهدد اهداف المؤسسة،
ويتمثل الدور الرئيسي للمراجع الجبائي في عملية تحديد المخاطر بتقديم خدمات تأكيدية للإدارة ومجلس الإدارة بان جميع المخاطر قد تم تحديدها.

❖ **ثانيا: تحليل الخطر الجبائي**

يتم فحص الخطر بغية التعرف على الخصائص والعناصر الأساسية المتعلقة به عن طريق جمع وتفسير البيانات المعلوماتية والمعرفة الإنسانية وتحليل العوامل المرتبطة به.

✓ **ثالثا: تقدير وتصنيف الخطر الجبائي**

تعتبر هذه الخطوة من اهم خطوات إدارة المخاطر الجبائية، حيث يتم اعداد مصفوفة الخطر بناء على النتائج المتحصل عليها من مرحلة تحليل الخطر، بعد تقدير المخاطر الجبائية يتم تصنيفها حسب درجة أهميها لمعالجتها، يتمثل دور المراجع الجبائي في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقدير المخاطر الجبائية تم بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك، وتقديم النصح للإدارة فيما يتعلق بنتائج التقدير التي توصل اليه.

✓ **رابعا: ضبط الخطر الجبائي**

يتم محاولة تخفيض الاثر السلبي للخطر على تحقيق أهداف المؤسسة ويتم ذلك من خلال :

- نقل الخطر الى أطراف أخرى،
- تقليل الخطر وذلك عن طريق اتخاذ اجراء لتدنئة الخطر الى أدنى حد،
- تغطية الخطر من خلال محاولة تخفيض أثر الخطر الى حد معقول وتقليل احتمال حدوثه.
- دور المراجع الجبائي تقديم النصح والمساعدة حول اعتماد الخيار الامثل للتعامل مع الخطر الجبائي في الوقت المناسب.

✓ **خامسا: مرحلة التقييم**

يتم تقييم كل خطوة من خطوات نموذج إدارة المخاطر حيث يعتبر مؤشرا هاما على مدى فعالية كل خطوة من الخطوات. (عيفة و جابوري، 2022، صفحة 15)

❖ الفرع الثاني: دور التدقيق الجبائي في تفعيل تسيير الخطر الجبائي

إن المخاطر الجبائية تتوقف على الاختيارات الجبائية الإستراتيجية التي تتخذها المؤسسة في ممارسة نشاطاتها ومدى تأثر هذه القرارات على الجانب الجبائي للمؤسسة، لأنه من الصعب ترشيد القرار الجبائي دون الأخذ بعين الاعتبار باقي القرارات وكذلك مدى تأثير الخيارات الجبائية على المؤسسة ككل، لان التسيير الجبائي للمؤسسة لا يمارس منعزلا ولكن في إطار التسيير العام للمؤسسة، قد يحدث تصادما في القراءات، والبحث عن نشاط لا يتسمى بعبء جبائي بعيد عن الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالسياسة العامة للمؤسسة البحث عن الترشيد الجبائي لا يجب أن يهمل الإستراتيجية العامة للمؤسسة لذا يتطلب أثناء البحث عن الترشيد الجبائي أن يتضمن ما يلي:

- يجب أن تكون الحلول الجبائية مرتبطة بإستراتيجية المؤسسة بحيث تصبح المسألة الجبائية جزء مهم في اتخاذ القرار.
- يجب أن يكون الترشيد متعدد الجوانب بحيث تكون كل الجوانب غير الجبائية مأخوذة بعين الاعتبار، فالاختيارات الجبائية يجب أن تتماشى مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة وان تكون سهلة المتابعة والرقابة وأن تتصف بالمرونة وسهولة الاستخدام وكذلك تجنيب المؤسسة المخاطر الجبائية لضمان توفير الأمن الجبائي بالمؤسسة. (اميرة، 2018، صفحة 187)

المطلب الثاني: التدقيق الجبائي والخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

❖ الفرع الأول: دور التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

ان المدقق الجبائي عند تحليله للوضعية الجبائية الاجمالية للمؤسسة يسعى الى التحقق من الانتظام الجبائي أي مدى سلامة التسيير الجبائي للمؤسسة ومدى احترام القوانين والتشريعات الجبائية وكذا تنفيذ كل الالتزامات الجبائية التي تقع على عاتقها من جهة، ومن جهة أخرى يسعى المدقق للتحقق من الفعالية الجبائية أي هل المؤسسة في وضعية جبائية مثلى ومستغلة لكل الخيارات والامتيازات الجبائية الي اقرها القانون الجبائي، لذا التدقيق الجبائي من خلال مراقبة الانتظام ومراقبة الفعالية يتعامل مباشرة مع التسيير الجبائي في المؤسسة والذي تم تعريفه من طرف "موريس كوزيان" على انه اعلى مستوى لتسخير الجباية متجاوزا بذلك بمجرد التطبيق البسيط للقواعد الضريبية للقانون الضريبي, ومن طرف "كريستن كولات" على انه يعني ان الضريبة التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة, يمكن ان تستخدم لصالح المؤسسة بان تصبح متغيرا فعالا في استراتيجيتها بدلا من السلبية اتجاه الجباية وخذا بطرح الاستعمال الفعال و الذكي ,ومن التعريفين السابقين نستنتج ان التسيير الجبائي هو التعامل الذكي مع الضريبة التي تعتبر حتمية بقوة القانون لذلك يجب دراسة القانون الجبائي لاستخلاص

الخيارات الجبائية التي ستمكننا من تحقيق الانتظام الضريبي والفعالية الجبائية, ومن خلال التسيير الجبائي تسعى المؤسسة لتحقيق الاهداف التالية:

- ✓ **أولا: تحقيق الامن الجبائي** أي عدم التعرض للعقوبات والغرامات الناتجة عن الاخطاء والمخالفات المرتكبة من طرف المؤسسة عند قيامها بالتزاماتها الجبائية المختلفة،
- ✓ **ثانيا: التحكم في العبء الضريبي** من خلال العمل على تخفيض الضريبة وتأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة،
- ✓ **ثالثا: ضمان فعالية الجبائية** ويمكن تحقيقها بطريقة مباشرة عن طريق الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي تمنحها الدولة او بطريقة غير مباشرة من خلال استغلال الخيارات التي تتيحها التشريعات الضريبية.
- ✓ **رابعا: خدمة استراتيجية المؤسسة** سواء عند اختيار مجال الاستثمار او حتى عند نهاية السنة، اما بتوزيع الارباح او اعادة استثمارها، فالجباية موجودة في كل هذه القرارات لذا فمن المستحيل تجاهلها.

من خلال سرد اهداف التسيير الجبائي الأربعة يتضح لنا جليا بانها تنصب جميعا في قالب تفادي التكاليف الجبائية الإضافية ومحاولة تحقيق الأمثلية الجبائية أي تدنية التكاليف الجبائية الى اقصى حد ممكن مع توجيه استراتيجية المؤسسة الى الاستفادة من كل الامتيازات الجبائية التي يمنحها القانون، اما المخاطر الجبائية فكلما زادت ازدادت التكاليف الجبائية لبتي تتحملها المؤسسة وبما ان المراجعة الجبائية تهدف الى تحسين التسيير الجبائي والحد من المخاطر الجبائية فهي بالتالي تسعى الى تدنية التكاليف الجبائية. (ايدير و زرقون، 2019، صفحة 69)

❖ الفرع الثاني: أثر التدقيق الجبائي على المؤسسات الاقتصادية

ينعكس الخطر الجبائي بصورة مباشرة على الوضعية التنافسية للمؤسسة وذلك من خلال التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة نتيجة عدم تقيدها بالقواعد الضريبية والتي تصل أحيانا الى نسبة 200% من اجمالي الحقوق الضريبية المستحقة, كما يؤدي تعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية الى جعلها في حالة ارتباك مما يعرقل مجهوداتها ويحرمها من القدرة التنافسية التي تتوفر على بعض المؤسسات التي استطاعت تحقيق الفعالية و القدرة على التحكم في تسييرها الجبائي, فالمؤسسة التي تستطيع التحكم في خطرها الضريبي تتمكن من تاهيل نفسها لتحقيق مكاسب اتجاه المنافسين, لذا فان عدم تعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية يعتبر عاملا مهما و مشتركا يجب قياسه والوقوف عليه من قبل المؤسسة وبعض المتعاملين معها, نظرا لكون ان جل نشاطات المؤسسة الا ولها انعكاسات ضريبية, ذلك ان الضرائب تؤثر على حجم المشروعات وعلى أساليب الإنتاج المتبعة فيها, فقد تلجا هذه المشروعات الى توسيع حجمها كوسيلة لتعويض الضرائب المفروضة عليها. (بن تركية و بن محمد ، 2023، صفحة 367)

المطلب الثالث: تدقيق الفعالية الجبائية ودور التدقيق الجبائي في كبح المخاطر الجبائية

❖ الفرع الأول: تدقيق الفعالية الجبائية

حسب "برنارد سالانيي" تعرف الفعالية الجبائية على انها تتمثل في التوفيق بين العدالة الجبائية والفعالية الاقتصادية، وحسب "بيار بلطران" فهي السؤال الذي يطرح إمكانية تصميم نظام ضريبي يشمل الضريبة التي تعود بأقصى مردودية وبأقل تضحية ممكنة، كما يربطان مسالة الفعالية الجبائية بنظرية المنفعة. (بوعكاز ، 2014-2015، صفحة 177)

كما تعني الفعالية الجبائية تمكين المؤسسة من الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية والتنافسية، على النحو التالي: (عباسي، 2015-2016، الصفحات 14-15)

- ✓ **أولا: الفعالية بواسطة الحصول على الامتيازات الجبائية** البحث على الامتيازات يعتبر من أسس البحث عن الفعالية الجبائية، اذ ان هذه الامتيازات توجد في العديد من الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسة، وهذه الخيارات تسمح بتخفيف الديون الجبائية.

- ✓ **ثانيا: الفعالية بواسطة الحصول على الامتيازات المالية** ان بحث المؤسسة عن الخيار الأمثل يسمح لها على الامتيازات المالية لأنه بطبيعة الحال الامتيازات الجبائية تتبعها امتيازات مالية، لان الضريبة هي عبارة عن تكلفة لها تأثير مباشر على خزينة المؤسسة والتوازن المالي لها، مع الإشارة الى انه يوجد العديد من الامتيازات المالية ليست نتيجة الامتيازات الجبائية، لذلك يجب على المؤسسة اصلاح الخلل الجبائي من اجل تحسين الوضعية المالية لها.

- ✓ **رابعا: الفعالية بواسطة الحصول على الامتيازات التنافسية** من اجل الحصول والاستفادة من مزايا تنافسية في السوق، يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف الجبائية على المستوى الوظيفي للمؤسسة فيما يتعلق بعلاقتها مع العملاء والشركاء.

ولكي تتمكن المؤسسات من تحقيق الفعالية الجبائية لابد من تحقيق الامن الجبائي داخلها، حيث يتم تحقيق هذه الأخيرة عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية جيدة اتجاه الضرائب، بحيث لا يكون هناك أي تخوف من أي عملية رقابة قد تقوم بها إدارة الضرائب للتأكد من عدم وجود مخالفات او اخلال بالالتزامات الجبائية للمؤسسة. فالأمن الجبائي يتحقق من خلال تطبيق العديد من الإجراءات والتي من بينها العمل على تجميع المعلومات ذات الطابع الجبائي من مختلف المصادر، كالقوانين الجبائية والمنشورات والنصوص التنظيمية حيث يتم دراستها وتحليلها ومحاولة الاستفادة من نصوصها، ثم استعمالها بالطريقة التي تسمح بتخفيض العبء الجبائي وبالتالي تحقيق الامن الجبائي في المؤسسة. (مزيمش ، 2021، صفحة 123)

ويمكن تقديم الشكل التالي الموالي لإجراءات تحقيق الامن الجبائي في المؤسسة:

الشكل (4-1): إجراءات تحقيق الامن الجبائي

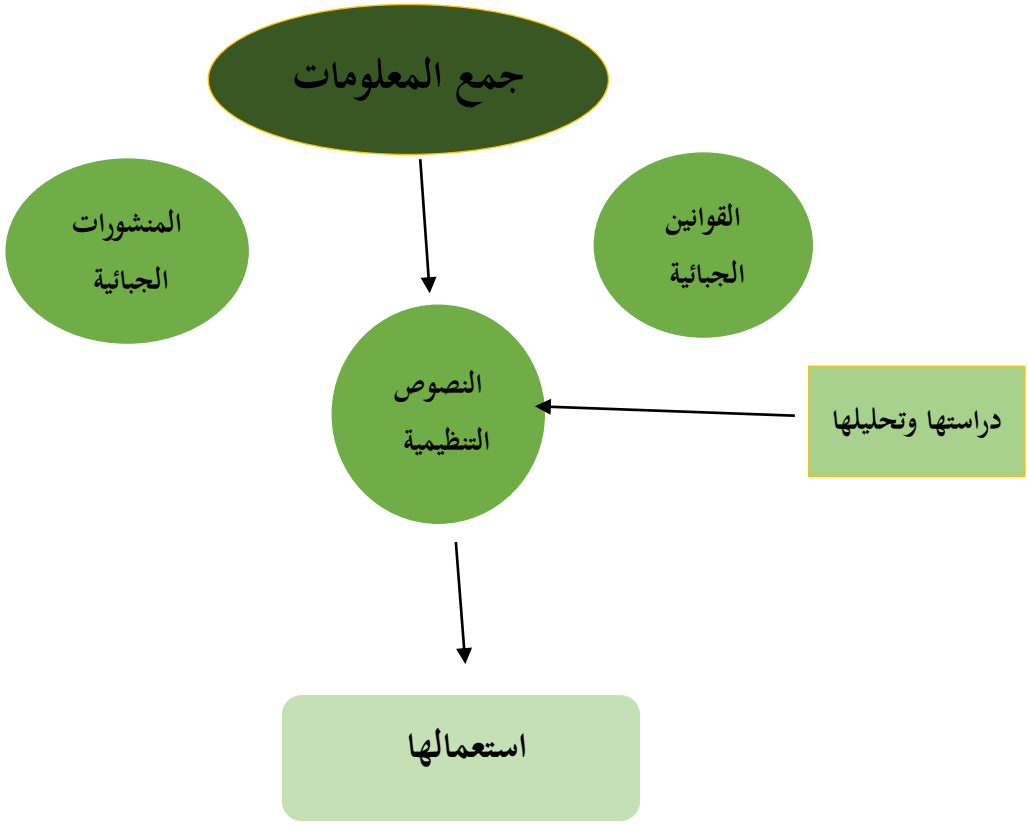

المصدر: (اسماء، 2020-2021)

❖ الفرع الثاني: دور التدقيق الجبائي في كبح المخاطر الجبائي

يتعلق الخطر الجبائي بسلوك المؤسسة اتجاه الإدارة الجبائية فهو ينتج عن عدم تقيدها بالالتزامات الجبائية التي يحددها القانون الجبائي، او عدم الفهم الجيد او سوء ترجمة نصوص التشريع او بغرض التهرب الضريبي، الامر الذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه صورتها امام الإدارة الجبائية الى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات، لذا أصبحت المخاطر الجبائية الشغل الشاغل لمعظم او جل المؤسسات الاقتصادية لما لها من انعكاسات سلبية تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي على تحقيق دورها الاقتصادي. (حميداتو و ميسي، 2019، صفحة 68)

وبالتالي يبرز دور التدقيق الجبائي من خلال التشخيص الشامل والقبلي للوضعية الجبائية للمؤسسة ما يسمح لها بتفادي او على الأقل التقليل من مختلف المخاطر الجبائية المحتملة, فالتدقيق الجبائي يسمح بالكشف الاولي عن

الالتزامات الضريبية و الحساب الدقيق لوعاء الضريبة ومختلف التزامات المؤسسة جبائيا, وهذا ما يجنبها الوقوع في خطر التصريحات الخاطئة والغرامات والعقوبات الجبائية, هذا من جهة و يمكن التدقيق الجبائي كذلك من حسن اختيار الساسة الجبائية المثلى للمؤسسة من خلال تمكين المؤسسة من الاطلاع على مختلف البدائل والتحفيزات الجبائية المتاحة في النظام الجبائي واختيار افضل البدائل, وبالتالي يمكن التدقيق الجبائي المؤسسة من استخدام الجباية لفائدتها من خلال تخفيض العبء الضريبي، وبصفة عامة يمكن القول بان التدقيق الجبائي يمكن المؤسسة من ضمان الامن الجبائي وتجنب كافة اشكال الخطر الجبائي. (بن تركية و بن محمد ، 2023، صفحة 368)

المطلب الرابع: الية عمل التدقيق الجبائي

منطقيا لا يمكن لاي مؤسسة ان تسعى الى تحسين البعد الجبائي لعملياتها دون التحكم أولا في المخاطر الجبائية، حيث من غير المجدي السعي لتحقيق وفرات ضريبية كبيرة على هذا الترتيب او ذاك إذا كانت هناك مخالفات كبيرة، في نفس الوقت، تؤثر على المعاملة الجبائية للعمليات الجارية للمؤسسة. (هواري و خالدي، 2024، صفحة 16)

ان المخاطر الجبائية تتوقف على الاختيارات الجبائية الاستراتيجية التي تتخذها المؤسسة في ممارسة نشاطاتها ومدى تأثير هذه القرارات على الجانب الجبائي للمؤسسة, لأنه من الصعب ترشيد القرار الجبائي دون الاخذ بعين الاعتبار باقي القرارات وكذلك مدى تأثير الخيارات الجبائية على المؤسسة ككل, لان التسيير الجبائي للمؤسسة لا يمارس منعزلا ولكن في اطار التسيير العام للمؤسسة, فالبحث عن نشاط لا يتسم بعبء جبائي بعيد عن الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالسياسة العامة للمؤسسة قد يحدث تصادما في القراءات و البحث عن لترشيد الجبائي لا يجب ان يهمل الاستراتيجية العامة للمؤسسة لذا يتطلب اثناء البحث عن الترشيد الجبائي ان يتضمن ما يلي :

- يجب ان تكون الحلول الجبائية مرتبطة باستراتيجية المؤسسة بحيث تصبح المسالة الجبائية جزء مهم من اتخاذ القرار.

- يجب ان يكون الترشيد متعدد الجوانب بحيث تكون كل الجوانب الغير جبائية مأخوذة بعين الاعتبار، فالاختيارات الجبائية يجب ان تتماشى مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة وان تكون سهلة المتابعة والرقابة وان تتصف بالمرونة وسهولة الاستخدام وكذلك تجنيب المؤسسة المخاطر الجبائية لضمان توفير الامن الجبائي بالمؤسسة. (اميرة، 2018، صفحة 187)

ان المدقق الجبائي عند تحليله للوضعية الجبائية الاجمالية للمؤسسة يسعى الى التحقق من الانتظام الجبائي أي مدى سلامة التسيير الجبائي للمؤسسة ومدى احترام القوانين والتشريعات الجبائية وكذا تنفيذ كل الالتزامات الجبائية التي تقع على عاتقها من جهة, ومن جهة أخرى يسعى المراجع للتحقق من الفعالية الجبائية أي هل المؤسسة في وضعية جبائية مثلى ومستغلة لكل الخيارات والامتيازات الجبائية التي اقرها القانون الجبائي, لذا التدقيق الجبائي من خلال مراقبة الانتظام ومراقبة الفعالية تتعامل مباشرة مع التسيير الجبائي في المؤسسة. (هواري و خالدي، 2024، صفحة 17)

ومن خلال التسيير الجبائي تسعى المؤسسة لتحقيق الأهداف التالية:

- **تحقيق الامن الجبائي**: أي عدم التعرض للعقوبات والغرامات الناتجة عن الأخطاء والمخالفات المرتكبة من طرف المؤسسة عند قيامها بالتزاماتها الجبائية المختلفة.
- **التحكم في العبء الضريبي**: من خلال العمل على تخفيض الضريبة وتأجيل دفع الضريبة من اجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة.
- **ضمان فعالية جبائية**: ويمكن تحقيقها بطريقة مباشرة عن طريق الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي تمنحها الدولة او بطريقة غير مباشرة من خلال استغلال الخيارات التي تتيحها التشريعات الضريبية.

- **خدمة استراتيجية المؤسسة:** سواء عند اختيار مجال الاستثمار او حتى عند نهاية السنة، اما بتوزيع الأرباح او إعادة استثمارها. فالجباية موجودة في كل القرارات لذا فمن المستحيل تجاهلها.

لتكوين راي حول اهداف المدقق الجبائي يجب عليه ان يطبق منهجية صارمة، ما يعني استخدام منهجية وبعض اليات تحليل المعلومات والتقليل كذلك من خطر الأخطاء. (رحماني و بولخوخ، 2021، صفحة 290)

اليات التدقيق الجبائي هي نفسها التي تستعمل ف التدقيق العام من أهمها هي:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدا المراجع الجبائي عمله، وعلى ضوء ما يفسر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج المراجعة المناسب.
- التدقيق في التصريحات الجبائية: يمكن للمدقق الجبائي مراقبة مختلف التصريحات المتمثلة في التصريح بالوجود الذي تعرف به المؤسسة عند إدارة الضرائب واي نظام تخضع له. بالإضافة الى التصريح بالتنازل او التوقف على النشاط. التصريحات الشهرية. التصريحات السنوية. (اميرة، 2018، صفحة 51)

خلاصة الفصل:

تعتبر الجباية متغيرا استراتيجيا يجب على المؤسسة مراعاته عند تحديد القرارات المتعلقة بنتائجها ونشاطاتها وفقا للتشريعات و القوانين الجبائية ،لان لكل قرار او نشاط معالجة جبائية خاصة و على المؤسسة ان تكون على دراية تامة لهذه القوانين و التشريعات و احترامها ،مما يحتم عليها معالجة جبائية خاصة ومحددة لمختلف الاختبارات و متابعتها حتى لا تؤثر الجباية عليها ،ولا تقع في أخطاء وخاطرها تهددها و تزيد من تكلفتها الجبائية و بالتالي فان التسيير الجبائي الجديد للمؤسسة يحفظ على سلامة مركزها المالي و اكتساب سيرة جبائية حسنة اتجاه الإدارة الجبائية ،و التسيير الجيد للخطر الجبائي قد يساهم في خلق مزايا تنافسية للمؤسسة وهذا نظرا لمساهمته في تخفيض التكاليف الكلية

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

بعد تناولنا لاهم وأبرز الجوانب النظرية في الفصل الاول على التدقيق الجبائي ودوره في التحكم في المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية، والفصل الثاني الذي تمحور حول اهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا او جانب من جوانبه، وكبداية في الشروع في بحثنا قمنا بالقراءة ولاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة منها المحلية والأجنبية وذلك بهدف اثراء وتزويد موضوع البحث بمعلومات هامة والتأكد من صحة عناصر خطة البحث، وذلك لان هذا البحث يعد بمثابة تكملة لبعض الدراسات التي أعدت سابقا. كما نود ان نشير الى ان الدراسات التي سيتم عرضها قد أتت في فترات زمنية مختلفة، وسنتطرق في هذا الفصل الى العديد من الدراسات التي تم الاستفادة منها وعلى أهم ما تضمنته، حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الدراسات المحلية الوطنية

المبحث الثاني: الدراسات الاجنبية

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المبحث الأول: الدراسات المحلية الوطنية

من أجل إثراء الجانب النظري للدراسة وربطه بما تم التوصل إليه من نتائج في الواقع، ارتأينا التطرق إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التدقيق الجبائي والمخاطر الجبائية. وسنبدأ بعرض أبرز الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع في سياقات مختلفة، بهدف إبراز كيفية معالجتها للعلاقة بين التدقيق الجبائي والتحكم في المخاطر الجبائية

المطلب الأول: الدراسات المحلية باللغة العربية

❖ الدراسة الأولى:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، بعنوان " دور الاستشارة الجبائية في التحكم في المخاطر الجبائية" للطالبتين هواري هند وخالدي شيماء، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت, 2024

حيث حاولت الطالبتان من خلال هذه المذكرة التعرف على الاستشارة الجبائية ودورها في التحكم في المخاطر الجبائية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:" كيف تساهم الاستشارة الجبائية في التحكم في المخاطر الجبائية؟"

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهمية التدقيق الجبائي كوسيلة فعّالة للحد من المخاطر الجبائية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، والسيطرة على تأثيراتها السلبية على الوضع المالي للمؤسسة، والاستمرار في تحديد مستوى مقبول من المخاطر الجبائية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.

وقد توصلت هذه الدراسة ان الاعتماد على المستشار الجبائي بشكل دوري يساهم في تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة، حيث أن تقريره يساعد في استعداد المؤسسة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالجباية ويبسط تعقيدات

النصوص الجبائية في فهمها وتطبيقها، كما انه يُعتبر التدقيق الجبائي الذي تقوم به المؤسسة بنفسها أداة فعّالة لضمان التسيير الجبائي السليم، ويُوضع تحت تصرف الإدارة العليا للمؤسسة. (هند و خالدي، 2024)

❖ **الدراسة الثانية:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال في مجلة دراسات جبائية بجامعة البليدة 2 لونيسي علي، بعنوان "التدقيق الجبائي وسيلة لقياس الخطر الجبائي لمؤسسة من خلال المراجعة التعاقدية ", للباحث شراد سمير ,2024, المجلد 13-01 العدد 24 ص 46-68.

حيث حاول الباحث من خلال هذا المقال دراسة ما إذا كان التدقيق الجبائي وسيلة لقياس الخطر الجبائي لمؤسسة من خلال المراجعة التعاقدية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:" كيف يمكن تقدير الخطر الجبائي لمؤسسة من خلال مهّمة تدقيق تعاقدية ومن ثم اعطاء التوصيات الضرورية اللازمة، لتخفيض الاعباء وضمان فعالية جبائية مثلى للمؤسسة؟"

تهدف هذه الدراسة الى وجود القدرة على التسيير الفعّال للمخاطر الجبائية من قبل المؤسسة، مما يساعدها على تقليص الضرائب المدفوعة وتحسين كفاءة إدارة هذه المخاطر.

وقد توصلت هذه الدراسة الى انه يمكن معالجة الخطر الجبائي إلا من خلال قيام المؤسسة بمراجعة جبائية، حيث يتبع المراجع خطوات تتيح له تحقيق أهدافه المسطرة، كما تتعرض المؤسسة لعدة مخاطر داخلية وخارجية، منها ضعف كفاءة موظفيها، وأفضل طريقة للحد من هذا الخطر هي تدريبهم بشكل مستمر وإنشاء قسم مختص بالجباية يعمل على تعزيز الوعي الجبائي داخل المؤسسة. (سمير، 2024)

❖ **الدراسة الثالثة:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الابحاث الاقتصادية بجامعة زيان عاشور الجلفة، بعنوان "مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية", للباحثين سفيان شعوادي وجرد نور الدين ,2024,المجلد 18 العدد02 ص 162-181.

حيث حاول الباحثان من خلال هذه المقال دراسة ما إذا كانت الرقابة الجبائية تساهم في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:"كيف تساهم الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية وتنمية الايرادات؟"

تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور الرقابة الجبائية في تعزيز الإيرادات الجبائية من خلال ضمان السير بالقوانين الجبائية، وكيفية مساهمتها في تشخيص المخاطر الجبائية، مما يساعد المؤسسات على اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للتقليل من هذه المخاطر.

وقد توصلت هذه الدراسة ال ان الرقابة الجبائية تعتبر كطريقة فعالة لاكتشاف المخاطر الجبائية وبالتالي تعمل على تحقيق الامن الجبائي في المؤسسة وذلك من خلال الملاحظات المقدمة من طرف الاطراف المختصة في التبليغ الاولي والنهائي التي يجب على المختص أخذها بعين الاعتبار لتفاديها مستقبلا. (سفيان و جرد، 2024)

❖ **الدراسة الرابعة:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، بجامعة باتنة 1 الحاج لخضر، بعنوان "أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية", للباحثين دريد موسى وبن براح سمير ,2023, المجلد 07 العدد 01 ص328-343.

حيث حاول الباحثان من خلال هذا المقال دراسة ومعرفة أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية: "ما أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة؟"

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور التدقيق الجبائي والتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية وتوضيح تأثير تطبيق التدقيق الجبائي على كفاءة التسيير الجبائي داخل هذه المؤسسات.

وقد توصلت هذه الدراسة ان التدقيق الجبائي يهتم بالتأكد من احترام المؤسسة للقوانين الجبائية المفروضة ومدى التزامها بواجباتها اتجاه ادارة الضرائب، كما يهدف التسيير الجبائي الى حماية المؤسسة من المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بشروط الامتيازات الجبائية الممنوحة. (دريد و بن براح، 2023)

❖ **الدراسة الخامسة:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، بعنوان "دور المستشار الجبائي في الدفاع عن المؤسسة وتجنب الخطر الجبائي "،للباحثين قدراوي شعيب وزوانب غريسية ,2023,المجلد09 العدد02 ص 77-92.

حيث حاول الباحثان من خلال هذا المقال التعرف على المستشار الجبائي ودوره في الدفاع عن المؤسسة وكيفية تجنب المخاطر الجبائية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:" كيف يؤثر تدخل المستشار الجبائي من خلال مهمة التدقيق الجبائي في الدفاع عن المؤسسة وتجنيبها المخاطر الجبائية؟ ".

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور المستشار الجبائي في حماية المؤسسة، باعتباره خبيرًا في مجال الضرائب وموظفًا سابقًا في مصلحة الضرائب، كما يعمل المستشار على تقليل هذه المخاطر من خلال فحص الجانب الجبائي للمؤسسة، وضمان التزامها بالقوانين الجبائية، والتأكد من صحة التصريحات الضريبية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسيير الجبائي والمراجعة الجبائية، ووجود تكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في تأثيرهما على التسيير الجبائي للمؤسسة. (قدراوي و غريسية ، 2023)

❖ **الدراسة السادسة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، بعنوان "دور التدقيق الجبائي كوظيفة استشارية في تحسين الوضعية الجبائية في المؤسسة الاقتصادية" للطالبتين دنيا عيفة واسماء جابوربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2022

حيث حاولت الطالبتين من خلال هذه المذكرة التعرف على دور التدقيق الجبائي كوظيفة استشارية في تحسين الوضعية الجبائية في المؤسسة الاقتصادية من خلال طرح الاشكالية التالية:" كيف يمكن ان يسهم التدقيق الجبائي كوظيفة استشارية في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية"

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية التدقيق الجبائي واعتباره كعامل أساسي وفعّال في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية موضوع الدراسة، ومساهمته في تحقيق تسيير جبائي فعّال وتحقيق وفورات جبائية للمؤسسة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التدقيق الجبائي يساعد المؤسسة على التعرف على نقاط قوتها وضعفها في المجال الجبائي، كما يساهم في تمكين المؤسسة من اكتشاف الأخطاء وتجنب المخاطر الجبائية المحتملة بأقصى حد ممكن. (عيفة و جابوربي، 2022)

❖ **الدراسة السابعة:** هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، بعنوان "دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية"، للباحث حميداتو صالح ,2022,المجلد06 العدد02 ص 432-447.

حيث حاول الباحث من خلال هذا المقال دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:" ما أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؟"

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية التسيير الجبائي في المؤسسة وأثره في ضمان الأمن الجبائي، من خلال تحقيق الانتظام الضريبي والفعالية الضريبية، وابراز دور المراجعة الجبائية في تحسين كفاءة التسيير الجبائي للمؤسسة، مما يساعد على تفادي مخاطر الرقابة الجبائية، وبيان تأثير التكامل بين الرقابة الجبائية والمراجعة الجبائية على فعالية التسيير الجبائي داخل المؤسسة.

وقد توصلت هذه الدراسة ان المراجعة الجبائية توضح صحة الوضعية الجبائية للمؤسسة كما يتم الاستعانة بها من اجل اتخاذ القرارات للمؤسسة. (حميداتو، 2022)

❖ **الدراسة الثامنة:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، بجامعة على لونيسي البليدة 2, بعنوان "منهجية التدقيق الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية "للباحث ايوب نجار ,2022,المجلد 07 العدد 01 ص 551-566.

حيث حاول الباحث من خلال هذا المقال دراسة منهجية التدقيق الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:" هل يمكن للتدقيق الجبائي تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية؟"

تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية، حيث تواجه المؤسسات الاقتصادية عبئا جبائيًا كبيرا وإلزامية الامتثال لقوانين جبائية تتميز بالتعقيد والتنوع وعدم الاستقرار، وقد دفعت هذه العوامل المؤسسات إلى البحث عن وسائل وآليات فعّالة تضمن لها الفعالية والأمن الجبائي.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أهمية التدقيق الجبائي كأداة لتقليص المخاطر الجبائية، حيث يقوم المدقق بالتحقق من التزام الشركة بإيداع تصريحاتها في المواعيد القانونية واحتساب الضرائب، بالإضافة إلى تقييم مدى استفادتها من الامتيازات الجبائية التي يمنحها المشرع، وبذلك، يمكن للمدقق الجبائي داخل الشركة تحديد المخاطر المحتملة وتقديم التوصيات اللازمة لتجنب هذه المخاطر. (بحار، 2022)

❖ **الدراسة التاسعة:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي بجامعة باتنة 1 الحاج لخضر بعنوان "دور التدقيق الجبائي في التقليل من الخطر الجبائي في الجزائر"، للباحثين مالك رحماني وعيسى بولخوخ ,2021, المجلد 11 العدد 01 ص274-298.

حيث حاول الباحثين من خلال هذه الدراسة التأكد ما إذا كان للتدقيق الجبائي دور في التقليل من الخطر الجبائي في الجزائر وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية: "كيف يمكن للتدقيق الجبائي التقليل من الخطر الجبائي في ظل غموض وتعقد التشريع الجبائي والتغيير المستمر في نصوصه؟"

تهدف هذه الدراسة الى ابراز فعالية التدقيق الجبائي في إدارة العبء الجبائي الذي تتحمله المؤسسة بشكل دوري ومستمر، وتقليص المخاطر الجبائية الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الجبائية.

وقد توصلت هذه الدراسة ان عدم الالتزام بالواجبات الجبائية التي على مسؤولية المكلفين بالضريبة ينتج عنه عقوبات تتمثل في زيادة غرامات التي لها أثر مالي كبير مأثرا سلبا على دورة استغلالها. (رحماني و بلخوخ، دور التدقيق الجبائي في التقليل من الخطر الجبائي في الجزائر، 2021)

❖ **الدراسة العاشرة:**

هذه الدراسة عبارة عن منشور في مجلة البشائر الاقتصادية بجامعة لونيسي على البليدة 2 والمدرسة الوطنية العليا للمناجمت، القليعة. بعنوان "دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية" للباحثين كويدمي محمد امين ومداحي عثمان ,2020, المجلد 06 العدد02 ص 780-796

حيث حاول الباحثين من خلال هذا المقال دراسة دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية من خلال طرح الاشكالية التالية: " ما هو دور التدقيق الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية "

تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة دور عملية التدقيق الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية، وإبراز أهم مصادر هذه المخاطر.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التدقيق الجبائي هو إجراء يتطلب معرفة واسعة بالنظام الجبائي والتشريعات الضريبية، وان غياب مستخدمين مؤهلين في الجانب الجبائي يؤثر سلبًا على المؤسسات الاقتصادية وعلى قراراتها، وان وجود مخاطر جبائية كثيرة يقلل من مصداقية المؤسسات ويهدد استمراريته. (كويدمي و مداحي، 2020)

❖ **الدراسة الحادية عشر:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاصيل للبحوث الادارية والاقتصادية بجامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، بعنوان "دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية" للباحثين كيموش بلال وبلخريبي محمد سعد الدين ,2019 ,المجلد 03 العدد 02 ص 213-230

حيث حاول الباحثان من خلال هذا المقال دراسة دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية من خلال طرح الاشكالية التالية:" كيف تساهم الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك بهدف الحفاظ على المركز المالي للمؤسسة، وتحقيق وفورات ضريبية وزيادة قيمتها.

وقد توصلت هذه الدراسة الى انه قد تتسبب الضريبة في تكبد المؤسسة لتكاليف وغرامات إضافية إذا لم تلتزم الإجراءات الجبائية المعتمدة، وانه من الضروري الاستعانة بأطراف داخلية أو خارجية لضمان توافق الأهداف والمصلحة العامة للمؤسسة، كما تلجأ المؤسسات الجزائرية إلى مكاتب الاستشارة الجبائية عندما تواجه قرارات هامة. (كيموش و بلخيري ، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، 2019)

❖ الدراسة الثانية عشر:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، بعنوان " دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية" للمترشحة فتحة اميرة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018.

حيث حاولت المترشحة من خلال هذه المذكرة التعرف على دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:" ما دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة محل الدراسة؟"

تهدف هذه الدراسة الى محاولة إبراز أهمية تطبيق المراجعة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة الجبائي بالمؤسسة مما يجنبها مخاطر جبائية متعددة وبالتالي تحقيق الأمن الجبائي، نتيجة للأحكام المعقدة التي يضعها التشريع الجبائي، بالإضافة إلى مساهمتها في تفعيل عملية التسيير.

وقد توصلت هذه الدراسة انه تتيح المراجعة الجبائية التعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة من الناحية الجبائية، كما أنها تساعد المؤسسات في الامتثال للقوانين الجبائية، كما انها تزيل الغموض عن الشكوك المتعلقة بالمسائل الجبائية للمؤسسة، وبالتالي تساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار. (فتحة، 2018)

❖ **الدراسة الثالثة عشر:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة بعنوان"مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي" للمترشحة سميرة بوعكاز، جامعة محمد خيضر بسكرة,2015

حيث حاولت المترشحة من خلال هذه المذكرة التعرف على مدى مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي من خلال طرح الاشكالية التالية:" إلى أي مدى تساهم فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي؟"

تهدف هذه الدراسة الى اكتشاف العلاقة بين فعالية التدقيق الجبائي ومساهمته في الحد من التهرب الضريبي، حيث يعتبر ان التدقيق الجبائي عنصر مهم ضمن النظام الضريبي التصريحي لاكتشاف المخالفات وذلك بهدف دفع المكلفين الى التصريح بالمعلومات الكاملة عن المداخيل التي يحققونها.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التدقيق الجبائي له دور ايجابي في تحقيق الفعالية الجبائية من حيث برنامج التدقيق الجبائي وما يتوفر عليه المدقق الجبائي من مؤهلات وهذا ما يؤدي الى زيادة الايرادات والحد من التهرب الضريبي لتحقيق الفعالية. (بوعكاز، 2015)

❖ **الدراسة الخامسة عشر:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية بعنوان "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، للمترشحة قحموش سمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.

حيث حاولت الطالبة من خلال هذه المذكرة التعرف على دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية: «ما هو دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟"

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص ظاهرة المراجعة الجبائية، وشرح دورها الفعّال في مكافحة جميع أنواع التهرب والغش الضريبي، والتحقق من مدى تأثير مهنة المراجعة الجبائية على التزام المكلفين بالضريبة من خلال تصريحاتهم الجبائية.

و قد توصلت هذه الدراسة الى ان برنامج المراجعة الجبائية يساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، حيث أن الطبيعة التصريحية للنظام الضريبي الجزائري تجعل المختص بالضريبة يقدم تصريحاته وفقًا لقدراته التكليفية في الوقت المناسب ,و ان مدى مساهمة مؤهلات المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية يتجلى في التزامه بمتطلبات مهنة المراجعة خاصة في الجزائر من خلال تطبيق القواعد والمبادئ ومعايير المحاسبة المعتمدة، مما يؤثر بشكل إيجابي على جودة بيانات التصريح الجبائي. (قحموش ، 2012)

❖ **الدراسة السادسة عشر:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية بعنوان "دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ", للمترشح حميداتو صالح جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.

حيث حاول الباحث من خلال هذه المذكرة التعرف على دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية: "الى اي مدى يمكن ان تساهم المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الجبائية"

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور المراجعة الجبائية في تقليل المخاطر الجبائية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تُعتبر الجباية أحد المحددات الرئيسية في اتخاذ القرارات في المؤسسة، وبما أن المراجعة الجبائية تُعد من الأدوات الفعّالة التي يستخدمها المسير لتقليل العبء الجبائي، فإنها تسهم في الاستفادة من المزايا التي يتيحها التشريع الجبائي وكذلك الخيارات المتاحة فيه، مما يساعد على تفادي العقوبات الجبائية مع الالتزام بقواعد القانون

الجبائي. وبذلك تتمكن المؤسسة من تقليص العبء الجبائي دون المساس بالقواعد القانونية. (حميداتو، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، 2012)

المطلب الثاني: الدراسات المحلية اللغة الأجنبية

❖ الدراسة الأولى:

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة المجلة الدولية للإدارة بجامعة وهران 2 محمد بن احمد بعنوان "تدقيق الأهمية المالية وطريقة عمل الجزائر" للباحث بلبشير عبد القادر 2018,المجلد 2 ص 58-68

حيث حاول الباحث من خلال هذا المقال دراسة تدقيق الأهمية المالية وطريقة عمل الجزائر من خلال طرح الإشكالية التالية:"ما هو دور التدقيق الجبائي للتقليل من المخاطر الجبائية في المؤسسات التجارية "

تهدف هذه الدراسة الى إدارة ضرائب المؤسسات الجزائرية بشكل جيد وتبيان جميع المخاطر الجبائية المحتملة وتصحيحها قدر المستطاع.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التدقيق الضريبي يعد عملية مساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية كما يعد وسيلة للوصول الى التشخيص الضريبي للشركة. (بلبشير ، 2018)

❖ الدراسة الثانية:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر في العلوم المالية تخصص محاسبة وتدقيق بعنوان "التدقيق الجبائي داخل المؤسسات" للطالبتين بشرقين ساسية وزتوت ليدية جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية 2018.

حيث حاولت المترشح من خلال مذكرته التعرف عل اليات التدقيق الجبائي في المؤسسات لتجنب المخاطر الجبائية والتعرف على المراجعة الضريبة داخل الشركة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أنماط المراجعة الجبائية والوسائل المهمة في التدقيق الضريبي وكيفية تطور المخاطر الضريبية في الشركات ومعاجلتها.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان على الشركة التأكد من امتثالها لالتزاماتها الضريبية والعمل بشفافية مطلقة وتوخي الحذر من المعلمة المالية بغرض الإنقاص من المخاطر المالية الى أدنى حد وسيكون التدقيق الجبائي هو الوسيلة التي ستثبت انتظام وفعالية المعاملات الضريبية التي تقوم بها الشركات. (بشرقين و وزتوت ، 2018)

❖ **الدراسة الثالثة:**

هذه الدراسة عبارة عن عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث بجامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر بعنوان:" أهمية تسيير الخطر الضريبي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية " للباحث صابر عباس 2017 العدد 17 ص 69

حيث حاول الباحث من خلال هذا المقال التعرف على مدى أهمية الحاجة ان تكون استراتيجية الضرائب ضمن أنظمة التسيير المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:" هل تقوم المؤسسات الاقتصادية الأجنبية والجزائرية بتسيير الخطر الضريبي من اجل خلق القيمة للمساهمين؟"

تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة أهمية التسيير الخطر الضريبي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية وذلك باعتبار الخطر الضريبي من اهم المتغيرات المؤثرة على سمعة المؤسسة ومدى تحقيق استقرارها المالي.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان ضرورة قيام السلطات الضريبية بضبط قوانين تجعل المؤسسات ملزمة بوضع نظام لإدارة المخطر والحث على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية. (صابر، 2017)

❖ **الدراسة الرابعة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية ومحاسبة تخصص مالية المؤسسة بعنوان " دور التدقيق الضريبي في تحسين الأداء المالي للشركة "للطالبين قدير سمية وخلوي مريم جامعة تيزي وزو مولود معمري 2020.

حيث حاول الطالبين من خلال هذه المذكرة الى التعرف على دور التدقيق الضريبي في تحسين الأداء المالي للشركة من خلال طرح الإشكالية التالية:"ما هو دور التدقيق الضريبي في تحسين الأداء المالي للشركة".

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى تأثير التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة وفهم الياته.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التدقيق الضريبي طريقة فعالة للتوفيق بين الشركة وعبئها الضريبي كما يعتبر التدقيق الجبائي أداة تسمح للشركة بالسيطرة على ضرائبها وعدم هيمنتها. (قدير وخلوي، دور التدقيق الضريبي في تحسين الأداء المالي للشركة، 2014)

❖ **الدراسة الخامسة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص جباية المؤسسات بعنوان " مساهمة التدقيق الضريبي في دعم الرقابة الضريبية " للطالبة محداوي مريم بجامعة ادرار 2014.

حيث حاولت الطالبة من خلال هذه المذكرة الى معرفة مدى مساهمة التدقيق الضريبي في دعم الرقابة الضريبية من خلال طرح الإشكالية التالية:"ما هو دور التدقيق الضريبي في دعم الرقابة الضريبية؟"

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى مساهمة التدقيق الضريبي في دعم الرقابة الضريبية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التدقيق الجبائي يعد وسيلة لإلغاء او تقليل العبء الضريبي على الشركة كما ان التدقيق الضريبي يجعل من الممكن اكتشاف مجالات الخطر التي يمكن للشركة ان ترتكب فيها أخطاء والانتهاكات التي تؤدي الى عواقب ضارة ضد الأخيرة. (محداوي مريم، 2014)

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

في هذا الإطار، سنعرض فيما يلي مجموعة من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع التدقيق الجبائي من زوايا مختلفة

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية باللغة العربية

❖ الدراسة الأولى:

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في المنازعات بعنوان التدقيق للأغراض الضريبية للمترشح محمود ذيب حوسو جامعة النجاح الوطني فلسطين 2015

حيث حاول الباحث من خلال هذه المذكرة العوامل التي تؤدي الى نظام الرقابي الفعال من خلال الإشكالية التالية ما دور الضريبة في التعامل مع منهجية التدقيق؟

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الرقابة الضرورية من خلال إيجاد نظام رقابي ضريبي فعال عن طريق دراسة العلاقة بين معايير الضريبية ومعايير التدقيق

وقد توصلت الدراسة الى على المدقق حشد البيانات المالية وتحويلها الى مخرجات قيمة من خلال التخطيط والتوجيه التنظيم الرقابة وحسن اتخاد القرار وكذلك ان يتميز بالتفكير الموضعي (ذيب، 2015)

❖ الدراسة الثانية:

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات العلمية في العلوم الاقتصادية والقانونية بجامع تشرين سوريا بعنوان دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي للباحث سليمان الدالي 2015 المجلد 37 العدد 1 ص 277-300

حيث حاول الباحث من خلال المقال التعرف على عمليات التدقيق لاكتشاف المخاطر الجبائية من خلال طرح الإشكالية التالية ما دور عملية التدقيق الضريبي بمختلف مراحلها في اكتشاف ظاهرة التهرب الضريبي في سوريا؟

هدفت هذه الدراسة دراسة دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي وكذا تبيان أثر إجراءات التدقيق الضريبي في اكتشاف ظاهرة التهرب الضريبي

وقد توصلت الدراسة الى يتم القيام بعملية التخطيط لأعمال التدقيق من قبل الإدارة الضريبية قبل البدء بتلك العملية حيث وضع خطة سليمة يبين فيها طبيعة ونطاق وزمن الفحص الذي سيقوم الفاحص بإجرائه إضافة الى المام المدقق بطبيعة النشاط (ذالي، 2015)

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية بالغة الأجنبية

❖ الدراسة الاولى

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة دكتوراه في علوم التسيير بعنوان التدقيق الداخلي للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر الجبائية داخل الشركات الكندية للمترشح سلمى شريفة كرتوت كيبيك موريال كندا 2020

حيث حاولت الباحثة من خلال مذكرته اظهار أهمية التدقيق الداخلي لضمان السير الجيد للمخاطر الجبائية

هدفت هذه الدراسة فهم المخاطر الضريبية المختلفة وتقييم العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر الضريبية وتحديد العمليات الموضوعة لهذا الغرض وتحليلها

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى ان غياب او اهمال العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر الضريبية يولد مشاكل لها تأثير على جميع أنشطة الشركة (كرتوت، 2020)

❖ الدراسة الثانية

عبارة عن مقال منشور في مجلة المحاسبة والضرائب بجامعة مقدونيا – اليونان –بعنوان فعالية التدقيق الجبائي في الشركات اليونانية تصورات مدققين الضرائب للباحث جورج دروقلاس وسرورس لوانيس 2015 مجلد 7 العدد 7

هدفت هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين مدى فعالية التدقيق الجبائي والتشريعات الضريبية واستخدام المعلومات المتخصصة

وقد توصلت الدراسة الى كلما استخدمت أدوات نظام المعلومات يساعد مدققين الضرائب من تتبع الانتهاكات الضريبة بشكل صحيح وبالتالي الزيادة من فعالية التدقيق الجبائي (سروس، 2015)

❖ **الدراسة الثالثة:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاتجاهات الناشئة في علوم الاقتصاد والإدارة بجامعة الطفيلية الأردن بعنوان تأثير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل على فعالية التدقيق والتحصيل الضريبي للباحث ياسر صلاح الفريجات 2013 مجلد 1 العدد 5

حيث حاول الباحث من خلال هذا المقال التعرف أثر نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة الضريبة من خلال استخدام أداة الاستبيان لجمع المعلومات في مصلحة الضرائب للأردن

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في ضريبة الدخل ومدى فعالية التدقيق الجبائي في المؤسسات

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في مصلحة الضريبة الدخل بالأردن يتم تشغيله من قبل موارد بشرية مؤهلة ونظام معلوماتي متقدم وان متطلبات أنظمة الرقابة الجيدة التي تساعد وتساهم في تحسين كفاءة التدقيق الجبائي وتحصيلها (الفريجات، 2013)

❖ **الدراسة الرابعة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة دكتوراه في علوم التسيير وعلوم المحاسبة بعنوان تأثير اليات الداخلية لحوكمة الشركات على المخاطر الجبائية للمترشحة منى عبد الرحمن جامعة المنار–تونس–وجامعة فرانش كونتيه –فرنسا – 2013

حيث حولت المترشحة من خلال مذكرته التعرف على اليات الداخلية لحوكمة الشركات ومدى تأثيرها على المخاطر الجبائية للمؤسسة التونسية

تهدف هذه الدراسة الى التعرف طبيعة المشاكل الجبائية التي تحدث في المؤسسات التونسية وإدارة الجبائية كذلك وكذلك التعرف على مصادر هذه المشاكل إضافة الى إذا كانت هذه المؤسسات تصرح بالمعلومات الجبائية والمخاطر الجبائية في بياناتها المالية

وقد توصلت الدراسة الى النظام المعلومات المحاسبي الضعيف يؤدي الى المخاطر الجبائية في المؤسسات ومن خلال تحليل البيانات المالية ان هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات تكشف عن الأخطاء الجبائية وقد توصلت هذه الدراسة كذلك من اجل اكتشاف طبيعة المشاكل الجبائية التي تنشا في المؤسسات يجب بتحليل الفقه الجبائي التونسي (الرحمان، 2013)

❖ **الدراسة الخامسة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة دكتوراه بعنوان المراجعة الجبائية في الشركة النيجرية للاتصالات للمترشح مختار محمد أبو السلام –نيجريا –2013

حيث حاول الباحث من خلال مذكرته الى تبيان أهمية التسيير الجبائي بالمؤسسة من خلال القيام بالمراجعة الجبائية شركة سونتيل

وقد توصلت الدراسة الى ان المراجعة الجائية سمحت بمعالجة المسائل الضريبية المعقدة بالشركة وساهمت بشكل كبير في تفعيل سيرورة المخاطر الجبائية وبالتالي تحقيق فعالية الجبائية في الشركة (السلام، 2013)

❖ **الدراسة السادسة:**

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في المجلة الدولية للبحوث المتقدمة في الابتكار والإدارة والعلوم الاجتماعية بجامعة ابن طفيل القنيطرة بالمغرب بعنوان أثر التدقيق الجبائي على الأداء المالي للباحث أيوب الرحاوي والباحثة هند بن خياط سنة 2012 المجلد 4 العدد 1

حيث حاول الباحث من خلال مقاله ابراز العلاقة بين التدقيق الجبائي والأداء المالي حيث قام بالاستبيان لجمع البينات من خلال اجراء الدراسة على مجموعة مختلفة من الشركات الصناعية والتجارية

تهدف هذه الدراسة الى ان التدقيق الجبائي يهدف الى التحقق من المخاطر الجبائية التي قد تتعرض لها المؤسسة وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية تلجا المؤسسات الى التدقيق الجبائي من اجل التقليل وتسير المخاطر الجبائية والتي من شانه ان يساعد المؤسسة في تكوين الثروة وتحسين التنمية (الرحاوي، 2012)

❖ **الدراسة السابعة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة دكتوراه بعنوان المراجعة الجبائية وأهميتها بالمؤسسة الاقتصادية التونسية للمترشحة فيلي منيرة –تونس–2011

حيث حاول الباحث من خلال مذكرته ابراز أهمية التدقيق الجبائي في التنبؤ بالمخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية التونسية من خلال مراحل العملية للمراجعة ومدى أهميتها

وتوصلت الدراسة الى التدقيق الجبائي وسيلة للتنبؤ بالأخطار الجبائية كذلك تعمل على التسيير الجبائي الجيد والتجنب من المخاطر الجبائية الناتجة عن سوء التسيير (منيرة، 2011)

❖ **الدراسة الثامنة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة للحصول على شهادة محافظ الحسابات تخصص محاسبة وتدقيق بعنوان التدقيق الجبائي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المترشح بن حاج سعد جامعة صفاقس تونس 2008–2009

حيث حاول المترشح من خلال مذكرته ابراز أهمية التدقيق الجبائي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن الاستفادة من المراجعة الجبائية في تسيير الخطر الجبائي؟

تهدف هذه الدراسة الى قياس الخطر الجبائي عن طريق تقييم الفعالية الجبائية وكذلك ركز على الاستقلالية المراجعة الجبائية من خلال دراسة المراجعة المالية والقانونية والجبائية

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى:

- الشركة لم تستفد من الامتيازات الجبائية
- عدم اخذ القرار الصائب بين الضريبة على الشركات ومعدل ضريبة الفعال
- اقتراح الباحث على المؤسسة الاندماج في البورصة من اجل الاستفادة من التخفيض والامتيازات (سعد، التدقيق الجبائي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2009)

❖ **الدراسة التاسعة:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة للحصول على شهادة ماجستير تخصص تجارة بعنوان إدارة استراتيجية المخاطر الجبائية للمترشح انلين فانتر جامعة بريتوريا -جنوب افريقيا-2009

حيث حاول المترشح من خلال مذكرته معالجة التسيير الخطر الجبائي في المؤسسات

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مصادر الخطر الضريبي وكيفية معالجتها كذلك الاستفادة من التشريعات والقوانين الضريبية

وقد توصلت الدراسة الى ان الخطر الضريبي يؤثر على المؤسسات من خلال المجالات الاقتصادية والمالية والتنافسية ومعالجتها تتضمن تكاليف باهضه.

ومن اجل التقليل من الخطر ضريبي يجي ان يتضمن التسيير الجيد والفعال (فانتر، استارتجية المخاطر الجبائية، 2009)

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

من خلال العرض والتعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ انه يوجد اختلاف في معالجة كل دراسة ونتائجها، ونلاحظ أيضا ان الكثير من الدراسات قد ركزت على التدقيق الجبائي وكيفية معالجة الاخطار الجبائية في المؤسسات الاقتصادية، لكن يمكن القول ان كل دراسة من الدراسات السابقة تميزت بخاصية معينة:

ويمكن تلخيص ما تميز دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

أوجه التشابه	القاسم المشترك بين بعض الدراسات السابقة والدراسة الحالية هو دور التدقيق الجبائي ولتحكم في المخاطر الجبائية. – اتفقت اغلب الدراسات على ان التدقيق الجبائي له دور كبير في الحد من المخاطر الجبائية. – وجود تقارب في الأهمية وذلك في تشابه بعض النقاط التي توصلنا اليها مقارنة بالذي توصلت اليه الدراسات السابقة. – تعتبر الرقابة الجبائية الالية الوحيدة الفعالة التي تعتمد عليها كل الدول لتشديد الرقابة والحد ومحاولة منع المخاطر الجبائية. – التدقيق الجبائي أدى الى المساهمة في محاربة الغش وتحسين عملية التحكم في المخاطر الجبائية والرفع من فغالية أداء المؤسسات الاقتصادية.

	– تشابهت الدراسات السابقة مع دراستنا في احدى المتغيرات التابعة وهي المخاطر الجبائية والبعض الاخر في المتغير المستقل وهو التدقيق الجبائي. هذه الدراسات تتميز بتركيزها على الجانب المهني لمهنة التدقيق الجبائي، واهمية في المؤسسات الاقتصادية لتحديد المخاطر الجبائية بغرض تحديد مستوى مقبول منها، وتحقيق التوازن بين التطلعات الاقتصادية للمؤسسة.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة

الجدول (1-2): أوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

الجدول (2-2): أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

أوجه الاختلاف	– بعض الدراسات السابقة تناولت متغير التدقيق الجبائي كموضوع مستقل، اما البعض الاخر تناول موضوع تحقيق الرقابة الجبائية والحد من المخاطر الجبائية وعلاقته بمتغير تابع على غرار التدقيق الجبائي، في حين ان دراستنا جمعت بين المتغيرين معا. – جميع الدراسات السابقة قامت اما بدراسة حالة او استبيان في حين ان دراستنا التطبيقية جمعت بينهم الاثنين. – الاختلاف في النتائج المتوصل اليها وذلك يعود على حسب الإشكالية التي بني عليها الموضوع. – اختلاف الفترات الزمنية التي اتمت فيها الدراسات.

	– اختلاف المكان الذي انجز وطبق فيه البحث من دراسة الى أخرى. – استخدام برنامج spss على غرار بعض الدراسات التي لم تعتمد عليه.

خلاصة الفصل:

قمنا بتخصيص هذا الفصل من اجل استعراض مجموعة من الدراسات السابقة والاطلاع على أهدافها واهم النتائج التي تم التوصل اليها, و تمثلت في دراسات محلية واجنبية وقد اهتمت بمواضيع مشابهة لموضوعنا, ومن تم مقارنتها بدراستنا حيث ان دراستنا تميزت عن باقي الدراسات الأخرى لتطرقها لجزء مفصل عن دور التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية في حين ان بعض الدراسات تناولت اما التدقيق الجبائي او المخاطر الجبائية, وكذلك مما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تسليط الضوء على مدى مساهمة الحد من المخاطر الجبائية في الرفع من فعالية التدقيق الجبائي, لهذا سنحاول اختبار فرضية الدراسة (بالاعتماد على الاستبيان من خلال تحليل اراء بعض المؤسسات الاقتصادية في مركز الضرائب) لمعرفة مدى فعالية التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية.

الفصل الثالث: الدراسات التطبيقية

تمهيد:

بعد التأسيس النظري لموضوع الدراسة في الفصلين السابقين، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي الذي تم تنفيذه على **مستوى مركز الضرائب بتلمسان**، وهو أحد الهياكل التابعة للمديرية الجهوية للضرائب، ويضطلع بمهام مراقبة وتحصيل الضرائب ومتابعة الوضعية الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، إلى جانب تنفيذ برامج التدقيق الجبائي.

وقد استندنا في دراستنا التطبيقية إلى استبيان ميداني وُجّه إلى عينة من المؤسسات الاقتصادية الخاضعة لمتابعة مركز الضرائب بتلمسان، حيث تم جمع (80) استبيانًا، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS بهدف الوصول إلى نتائج كمية وموضوعية تدعم الجانب النظري، وتسمح بفهم مدى مساهمة التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية على مستوى المؤسسات الاقتصادية

استنادا على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: التعريف بمركز الضرائب بتلمسان

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: التحليل والمعالجة الإحصائية لإجابات افراد عينة الدراسة

المبحث الأول: التعريف بمركز الضرائب تلمسان

يمثل مركز الضرائب مكسب معتبر وواجهة جديدة للإدارة الجبائية التي تبنت مهمة أساسية لضمان أحسن نوعية لخدمة المكلفين بالضريبة، من خلال تبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات، حيث يسهل لهم بشكل كبير إتمام التزاماتهم الجبائية بفضل إعادة تجميعا إجراءات على مستوى موقع واحد، وهذا ما سيترتب عليه العديد من المزايا سواء بالنسبة للمكلف أو الادارة الجبائية.

يعد مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم الخاضعين للنظام الحقيقي والذين رقم أعمالهم السنوي يفوق أو يساوي 22 مليون دج والذين ال يدخلون ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، وكذا المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي. (نوي، 2021)

المطلب الأول: نشأة مركز الضرائب وتعريفه

❖ الفرع الأول: نشأة مركز الضرائب

تم انشاء مركز الضرائب في تلمسان وفقا للقانون الصادر في الجريمة الرسمية العدد 20 بتاريخ 29 مارس 2009, الموافق ل 02 ربيع الثاني 1430, وفق موادها من 88 الى 101 التي تنص على تأسيس وتنظيم المركز، وتقسيمه الى اقسام مختلفة، حيث يتولى كل قسم مهامه الخاصة، تم افتتاح المركز رسميا في 14 أكتوبر 2012.

❖ الفرع الثاني: تعريف مركز الضرائب

يعتبر مركز الضرائب جهة عملية حديثة تابعة للمديرية العامة للضرائب، وهو مخصص بشكل حصري لإدارة الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من الأشخاص الطبيعيين الذين يتجاوز رقم أعمالهم

8,000,000 دينار جزائري، او الذين اختاروا الالتزام بالنظام الحقيقي، بالإضافة الى الأشخاص الطبيعيين بغض النظر عن أعمالهم. يتم استثناء بعض الأنشطة من الالتزام بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وتحددها المادة 282 المكررة1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يهدف مركز الضرائب الى تحقيق تحسينات جودة الخدمات من خلال بناء شراكة جديدة مع المكلفين بالضرائب. يتم تحقيق هذا الهدف من خلال توفير وجود فعال، والاستماع الجيد لاحتياجاتهم، والاستجابة السريعة لجميع طلباتهم. يهدف المركز أيضا الى تقييم فعالية التنظيم والأساليب والأدوات المستخدمة في عمل المركز.

المطلب الثاني: أصناف مركز الضرائب ومجال اختصاصه

❖ الفرع الأول: أصناف مركز الضرائب

يتم تقسيم مركز الضرائب الى 03 أصناف حسب أهمية وعدد المكلفين بالضريبة كما يلي:

- الصنف الأول: يضم 8001 الى 12000 مكلف بالضريبة ومن 120 الى 150 عون ضرائب بمختلف الرتب.
- الصنف الثاني: يضم من 4000 الى 8000 مكلف بالضريبة ومن 90 الى 120 عون ضرائب بمختلف الرتب.
- الصنف الثاني: يضم اقل من 4000 مكلف بالضريبة ومن 60 الى 90 عون ضرائب بمختلف الرتب. (المرسوم التنفيذي 06_327)

❖ الفرع الثاني: مجال اختصاص مركز الضرائب

✓ أولا: الأشخاص التابعين لمركز الضرائب:

يتبع لمجال اختصاص مركز الضرائب:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي ولتي رقم اعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج.
- الشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات والتي رقم اعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج.
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.
- الأشخاص المعنويين مهما مان رقم الاعمال المحقق.
- الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والتي حددها المشرع الجبائي في المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مهما كان رقم الاعمال المحقق.

✓ **ثانيا: الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مركز الضرائب:**

تتمثل مهام مركز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي وتحصيل ومراقبة الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي / فئة الأرباح المهنية والغير المهنية.
- الضريبة على أرباح الشركات.
- الرسم على القيمة المضافة.
- الرسم الداخلي على الاستهلاك.
- رسم المرور على الكحول.
- الرسم على النشاط المهني.
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور والمرتبات والمكافئات.
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء.
- حقوق الطابع.

✓ **ثالثا: الضرائب والرسوم التي تخضع لها:**

- إذا كانت مؤسسة فردية خاضعة للنظام الضريبي الحقيقي فإنها تخضع ل:
- الضريبة على الدخل الإجمالي عند تحقيق دخل يتعلق بفئة الأرباح المهنية او الأرباح الناتجة عن ممارسة نشاط اخر.
- الرسم على النشاط المهني.
- الرسم على القيمة المضافة.
- بالنسبة للمؤسسات الأحادية ذات المسؤولية المحدودة.
- الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة.
- الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات واجور على مداخيل مسيري المؤسسة الأحادية ذات المسؤولية المحدودة.
- بالنسبة لشركات الأشخاص (شركات التضامن، شركات المساهمة، شركات التوصية البسيط)
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات واجور.
- الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة. (حمومي، 2016)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

❖ الفرع الأول: مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية:

✓ **أولا: في مجال تسيير الوعاء الضريبي :**

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة على الأرباح المهنية.

✓ **ثانيا: في مجال التحصيل:**

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات، وتحصيل الضرائب والرسوم والاتاوى.
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.

✓ **ثالثا: في مجال الرقابة:**

- البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات.
- إعداد برامج التدخلات لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

✓ **رابعا: في مجال المنازعات:**

- دراسة ومعالجة الشكاوى .
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

✓ **خامسا: في مجال الاستقبال والاعلام:**

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- استغال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، أو كذا تسيير التأهيليات ورخص الدخول الموافقة لها .
- تنظيم وتسيير المواعيد.

❖ الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي:

يتكون مركز الضرائب من ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين:

✓ **أولا: المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف ب:**

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في: مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية لاحتياجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيالً مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسبة.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

➢ تعمل على تسيير:

- **المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي**
- **المصلحة المكلفة بجباية القطاع البناء والأشغال العمومية .**
- **المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري .**
- **المصلحة المكلفة بجباية القطاع الخدمات .**
- **المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.**

✓ **ثانيا: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بـ:**

- اقتراح إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغالها.

- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

➢ تعمل على تسيير:

- **مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف بـ :**

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاص بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- تجميع المعطيات من المصالح المعينة، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

- **مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ :**

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع .

- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومة والاستعلامات المجمعة .

- **مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق وتكلف بـ :**

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها .

- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة .

- **مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل وتكلف بـ:**

- انجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان

- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

✓ **ثالثا: المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـ:**

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .

- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

➢ تعمل على تسيير:

- **مصلحة الاحتياجات وتكلف بـ:**

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرص ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و/أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر .

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى احتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة .

- معالجة منازعات التحصيل.

- **مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية وتكلف بـ:**

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي.

- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

- **مصلحة التبليغ والأمر بالدفع وتكلف بـ:**

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

✓ **رابعا: القباضة، وتكلف بـ:**

- التكفل بالتسديدات التي يقومها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقييم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

➢ تعمل على تسيير:

- **مصلحة الصندوق.**
- **مصلحة المحاسبة.**
- **مصلحة المتابعات.**
- **تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.**

✓ **خامسا: مصلحة الاستقبال والإعلام تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف ب:**

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

✓ **سادسا: مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:**

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير الأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات. الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات (يحياوي و بن مداح ، 2024).

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب تلمسان

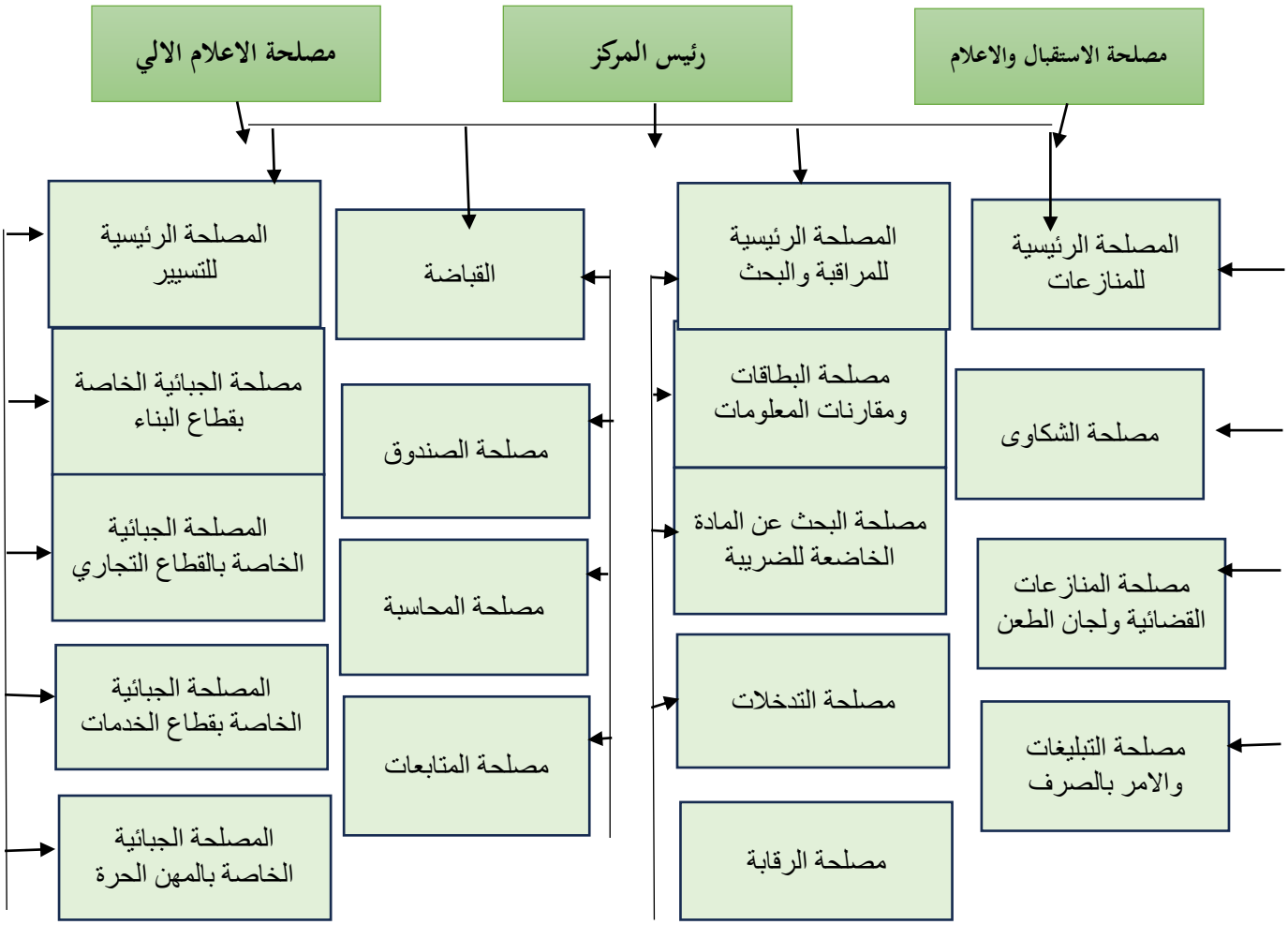

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

تُعد منهجية الدراسة وإجراءاتها الركيزة الأساسية التي يُبنى عليها الجانب التطبيقي للبحث، فمن خلالها يتم جمع البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي، بما يسهم في الوصول إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة المرجوة.

المطلب الأول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة

يُعد تحديد منهج الدراسة ووصف مجتمع الدراسة وعينتها من أبرز الخطوات الأساسية في تنفيذ الدراسة الميدانية، إذ يُمكن من خلال ذلك التعرف على خصائص أفراد العينة المستهدفة، تمهيدًا لإجراء التحليل الإحصائي بشكل دقيق.

❖ الفرع الأول: منهج الدراسة

في هذا الفصل، تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند تحليل خصائص عينة الدراسة، إلى جانب استخدام المنهج التحليلي الإحصائي في عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها. وقد استخدمت الباحثتان مقياس ليكرت الخماسي لحساب المتوسطات المرجحة، التي تُستخدم بدورها لتحديد اتجاهات أفراد العينة، كما سيُوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): مقياس ليكرت الخماسي

التقييم	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

المقياس الخماسي	الوزن	درجة الموافقة المعتمدة
أوافق بشدة	5	**عالي**
أوافق	4	**جيد**
محايد	3	**متوسط**
لا أوافق	2	**منخفض**
لا أوافق بشدة	1	**ضعيف**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

اعتمدت الطالبتين في هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اراء افراد العينة حول مختلف محاور الاستبيان، يتراوح هذا المقياس بين درجة "غير موافق بشدة" التي تمثل اقل درجة (1) و"موافق بشدة" التي تمثل اعلى درجة (5)، ويعد هذا النوع من المقاييس من أكثر الأساليب شيوعا في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، نظرا لقدرته على تحويل الآراء والانطباعات الى بيانات كمية قابلة للتحليل الاحصائي، مما يسهم في تحقيق موضوعية النتائج ودقتها.

❖ الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

يُعرَّف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات التي تمثل الظاهرة محل البحث، أي أنه يشمل كافة الأفراد أو الوحدات المرتبطة بمشكلة الدراسة. وبناءً على طبيعة المشكلة وأهداف الدراسة، فإن المجتمع المستهدف يتكوَّن من المؤسسات الاقتصادية التابعة لمركز الضرائب بولاية تلمسان. ولأغراض جمع البيانات، تم توزيع 80 استبيانًا على هذه المؤسسات.

❖ الفرع الثالث: عينة الدراسة

تمثل عينة الدراسة مجموعة من الوحدات التي يتم اختيارها من المجتمع الكلي بهدف تمثيله في البحث قيد الدراسة، ويُقصد بالمسح بالعينة دراسة جزء من المجتمع الأصلي، بشرط أن يعكس هذا الجزء خصائص المجتمع بدقة، ونظرًا لصغر حجم المجتمع الأصلي، فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل بدلاً من استخدام العينة العشوائية.

بلغ عدد الاستبيانات التي تم توزيعها (80) استبيانه، وبعد الانتهاء من عملية الجمع والفرز، تم اعتمادها كلها كعينة للدراسة. أي أن جميع الاستبيانات الموزعة كانت صالحة للتحليل. ويُبيّن الجدول التالي ذلك بشكل مفصل:

الجدول رقم (2-3): الاحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبانة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	80	100 %
الاستمارات المسترجعة	80	100%
الاستمارات غير المسترجعة	0	0%
الاستمارات الملغاة	0	0%
الاستمارات الصالحة للدراسة	80	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

قامت الطالبتان بجمع إجابات افراد عينة الدراسة المستجوبة كما يلي:

- تقديم الاستبيان باليد واسترجاعه بعد الإجابة عنه.

المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب المستعملة

سنتناول في هذا المطلب مراحل إعداد أداة الدراسة، ووصفها بشكل مفصل، إلى جانب توضيح طريقة القياس المعتمدة للحصول على إجابات أفراد عينة الدراسة. كما سنستعرض الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

❖ الفرع الأول: أداة الدراسة

أعدّت الطالبتان استبيانًا بهدف دراسة **دور التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية**. وقد تم بناء فقرات الاستبيان بالاستناد إلى مراجعة عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بما يضمن توافقها مع فرضيات الدراسة

❖ الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستعملة

بعد جمع الاستبيانات الموزعة والتأكد من صلاحيتها لإجراء التحليل الإحصائي، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات. وفي هذا السياق، تم توظيف الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ **أولا: اختبار الثبات**

يُعد اختبار "كرونباخ ألفا Alpha Cronbatch"من أبرز الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، إذ يُستخدم للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان. ويتراوح معامل الثبات الناتج عن هذا الاختبار بين 0 و1، حيث يُعتبر المقياس موثوقًا وقابلًا للاعتماد إذا بلغت القيمة المحسوبة 0.60 فأكثر، مما يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الثبات الداخلي

✓ **ثانيا: الأساليب الإحصائية الوصفية:**

اعتمدت الطالبتان في هذه الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية، لا سيما فيما يتعلق بوصف خصائص عينة الدراسة. وقد تم استخدام كل من النسب المئوية والتكرارات لتحليل إجابات أفراد العينة. كما تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك بالاستفادة من مخرجات برنامج spss.

✓ **ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات (one sample T-Test):**

والذي استخدم من اجل ثبات او نفي فرضيات الدراسة.

❖ **الفرع الثالث:**

✓ **أولا: مراحل اعداد الاستبيان**

مرت عملية اعداد الاستبيان بعدة خطوات الى ان وصلت لشكلها النهائي، وكانت كما يلي:

1_ اعداد الاستبيان الاولي من اجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.

2_ عرض الاستبيان الاولي على المشرف لاختبار مدى ملائمته لجمع البيانات.

3_ تعديل الاستبيان الاولي حسب توجيهات المشرف.

4_ عرض الاستبيان على المشرف، والذي قدم مجموعة من التعديلات الهامة من حيث إعادة صياغة بعض العبارات وحذف أخرى وتعديل البعض منها بما يخدم إشكالية الدراسة.

5_ ضبط الاستبيان بشكله النهائي وتوزيعه على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

✓ **ثانيا: وصف الاستبيان**

قسم الاستبيان الى جزئين:

- **الجزء الأول**: حيث يحتوي هذا الجزء على المعلومات العامة لأفراد العينة، واحتوى على كما يلي:

1_ الجنس: والذي يشمل فئتين ذكر وانثى.

2_ العمر: والذي شمل أربع فئات كما هي موضحة في استمارة الاستبيان.

3_ المؤهل العلمي: وقد قسم الى خمس فئات كالتالي: ثانوي، شهادة مهنية، جامعي، دراسات عليا.

4_ الصفة: ويتكون هذا المغير من خمس فئات كما هي موضحة في أداة الدراسة.

- **الجزء الثاني**: احتوى هذا القسم من الاستبيان على محورين متعلقين بموضوع الدراسة، والتي اعدت من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، وعلى مختلف الأسئلة الفرعية المطروحة مسبقا، وجاءت محاور الاستبيان كما يلي:

1_ **المحور الأول**: تحت عنوان التدقيق الجبائي وتضمن أربعة ابعاد تقيس مدى فاعلية التدقيق الجبائي داخل المؤسسات الاقتصادية.

2_ **المحور الثاني**: تحت عنوان المخاطر الجبائية وتضمن ثلاثة ابعاد تقيس مدى تأثير وإدارة المخاطر الجباية داخل المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثالث: صدق الاستبيان

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بحساب ثبات وصدق أداة الدراسة من خلال معامل الثبات (Alpha cronbatch)، ويقصد بثبات الاستبيان ان يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم اعتدة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، او بعبارة أخرى ان ثبات الاستبيان يعني استقرار النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم توزيع الاستبيان على افراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اعتمد الطالبتين في قياس الثبات على حساب معامل "الفاكرومباخ"

الجدول رقم (3-3): معامل الثبات (ألفا كرومباخ)

متغير الدراسة	الأبعاد	ألفا كرونباخ
التدقيق الجبائي	الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي	0,924
	الكفاءة والاستقلالية	0,923
	تنفيذ التدقيق الجبائي	0,769
	جودة التقارير	0,526
المخاطر الجبائية		0,933
الأداة ككل		**0,943**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول المعروض، نلاحظ ان اغلب ابعاد متغير (التدقيق الجبائي) حققت معاملات ثبات مرتفعة، حيث بلغ معامل الثبات للبعد المتعلق "الهيكل التنظيمي "(0.924) و "الكفاءة والاستقلالية" (0.923)، مما يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي لهذه الابعاد، كما سجل بعد "تنفيذ التدقيق الجبائي " قيمة (0.769) وهي قيمة جيدة وتشير الى موثوقية مقبولة.

في المقابل جاءت "جودت التقارير" بقيمة ثبات ضعيفة نسبيا (0.526) ما يدل على وجود خلل في اتساق العبارات المتعلقة بهذا البعد، وقد يستدعي الامر الى إعادة النظر في صياغتها او تطويرها اما فيما يخص متغير " المخاطر الجبائية " فقد حقق معامل ثبات مرتفع بلغ (0.933) وهو ما يعكس موثوقية عالية، وبلغ معامل

الثبات الكلي للأداة (0.943) وهي قيمة ممتازة تدل على قوة وموثوقية الاستبيان ككل، مما يتيح الاعتماد على نتائجه في التحليل والاستنتاج.

المبحث الثالث: التحليل والمعالجة الإحصائية لإجابات افراد عينة الدراسة

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى عرض مختلف الخصائص الخاصة بعينة الدراسة من حيث المتغيرات الشخصية، وكذلك عرض وتحليل نتائج إجابات افراد عينة الدراسة حول محاور الدراسة

الطلب الأول: تحليل المعلومات العامة للمبحوثين

تعتبر الخصائص الشخصية لعينة الدراسة ذات دور كبير وهام في تحديد مستوى إدراك افراد العينة لأسئلة وطبيعة الدراسة المنفذة، حيث تساهم في تفسير نتائج الدراسة وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على إجابات افراد هذه العينة، وبالتالي تزيد من فعالية النتائج التي يتم التوصل اليها، ونعرض في هذا الجزء الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة استنادا الى اجاباتهم عن الأسئلة الواردة في الاستبانة ضمن القسم الجزء المتعلق بالجوانب الشخصية، وذلك على النحو التالي:

- **الجنس:**

الجدول رقم (4-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	67	85,9%
أنثى	11	14,1%
المجموع الكلي	**78**	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (1-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

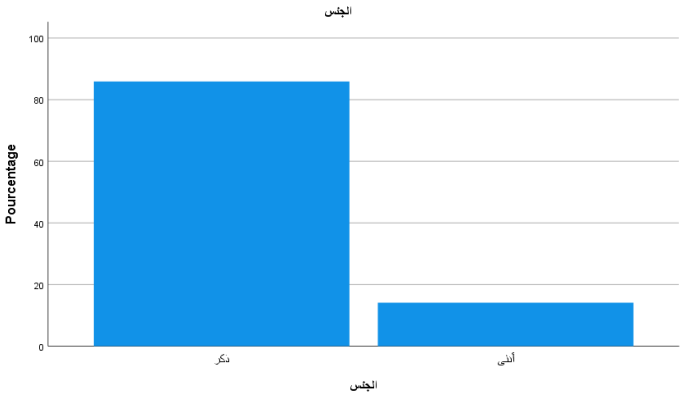

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ان اغلبية افراد عينة الدراسة تمثلت في فئة ذكر بنسبة (85.9%) وفيما كانت فئة انثى بنسبة (14.1%) والشكل التالي يوضح ذلك

- **الفئة العمرية:**

الجدول رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب العمر

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 29	14	17,9%
من 30 إلى 39	12	15,4%
من 40 إلى 49	47	60,3%
من 50 فما فوق	5	6,4%
المجموع الكلي	**78**	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر

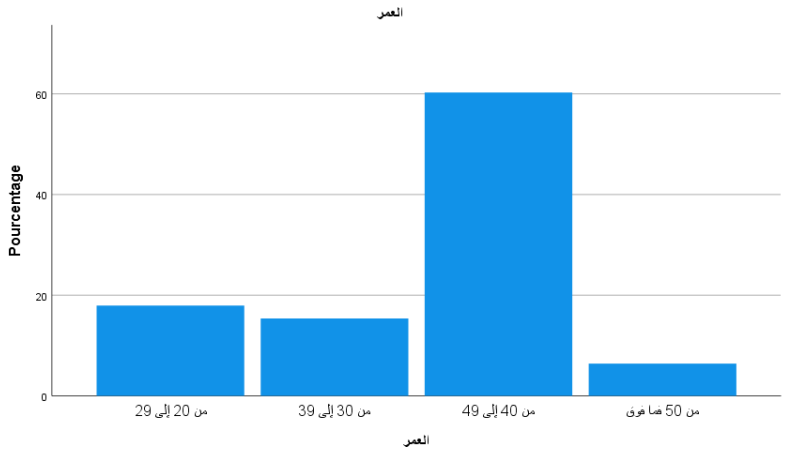

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ان افراد عينة الدراسة توزعت على فئات الموضوعة في أداة الدراسة حيث كانت الفئة المحصورة (من 40 الى 49 سنة) في المرتبة الأولى بنسبة (60.3%) والفئة العمرية المحصورة (من 20 الى 29 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة (17.9%) اما الفئة العمرية المحصورة بين (30 الى 39سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة (15.4%) وفي الأخير كانت فئة العمرية (50 سنة) فما فوق وتمثلت في (6.4%).

- **حسب الصفة:**

الجدول رقم (6-3): توزيع أفراد العينة حسب الصفة

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
صاحب المؤسسة	52	66,7%
مسير	3	3,8%
محاسب	21	26,9%
محافظ حسابات	2	2,6%
المجموع الكلي	78	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الصفة

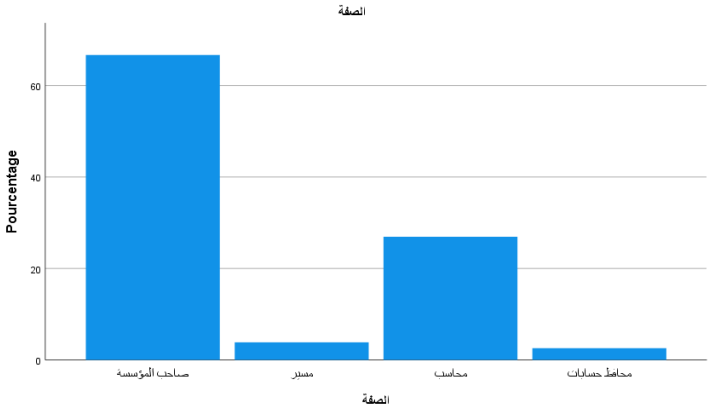

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول التالي يتضح ان معظم افراد العينة هم من أصحاب المؤسسة بنسبة (66.7%) يليهم المحاسبون بنسبة (26.9%) بينما بقية الوظائف لنسبة قليلة محافظ الحسابات (2.6%) ومسير بنسبة (3.8%).

- **حجم المؤسسة:**

الجدول رقم (3-7): توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
صغيرة	48	61,5%
متوسطة	17	21,8%
كبيرة	13	16,7%
المجموع الكلي	**78**	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب حجم المؤسسة

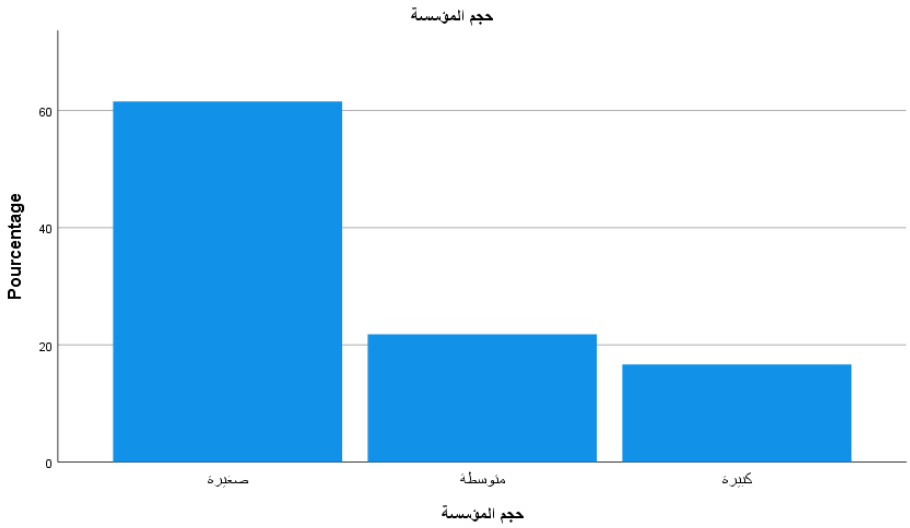

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

- **المؤهل العلمي:**

الجدول رقم (8-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	44	56,4%
شهادة مهنية	1	1,3%
جامعي	24	30,8%
دراسات عليا	8	10,3%
أخرى	1	1,3%
المجموع الكلي	**78**	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (5-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

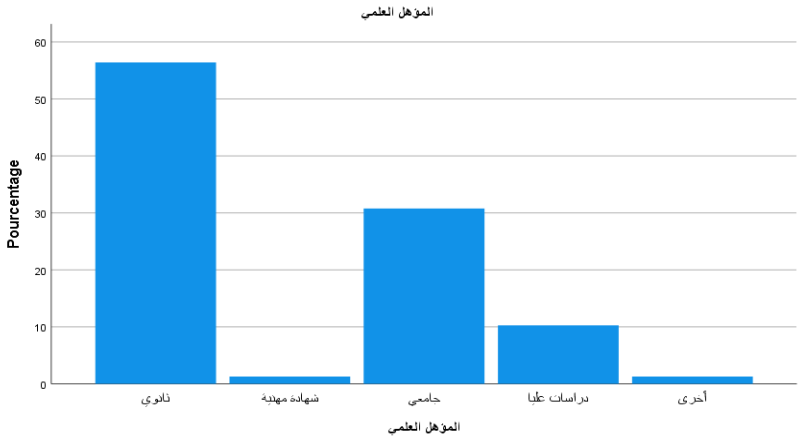

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول تلاحظ انه هناك تنوع في المستوى الأكاديمي حيث جاءت فئة الثانوي في المقدمة بنسبة (56.4%) في المرتبة الأولى لتليها فئة الافراد الخالصين على شهادة ماستر بنسبة (30.8%) ثم فئة دراسات عليا بنسبة 10.3%، وفي الأخير فئة الافراد المتحصلين على الشهادات المهنية والمعاهد المتخصصة بنسبة (1.3%).

- **نوع المؤسسة**

الجدول رقم (9-3): توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
انتاجية	6	7,7%
تجارية	56	71,8%
خدماتية	16	20,5%
المجموع الكلي	**78**	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ان قطاع المؤسسات التجارية يسيطر على عينة الدراسة بنسبة تتجاوز (70%) وهو ما قد يدل على أهمية او انتشار هذا النوع من المؤسسات في المجتمع او البيئة المدروسة، يليه القطاع الخدمي بنسبة حوالي (20.5%) ما يؤكد وجود دور مهم للخدمات، وان كان اقل من حجم التجارة. وفي المرتبة الأخيرة يأتي القطاع الإنتاجي بنسبة (7.7%).

الشكل رقم (6-3): توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة

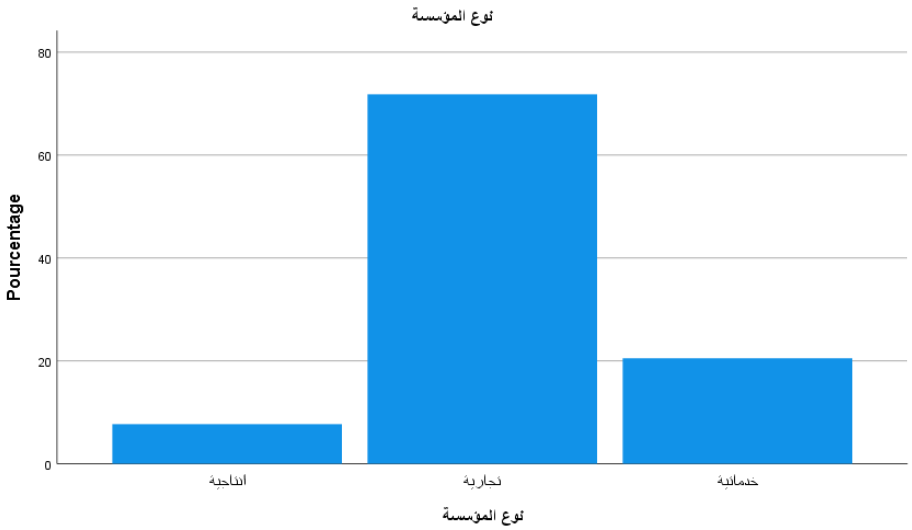

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

- **الطبيعة القانونية**

الجدول رقم (10-3): توزيع أفراد العينة حسب الطبيعة القانونية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
شخص معنوي	19	24,4%
شخص طبيعي	59	75,6%
المجموع الكلي	**78**	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (3-7): توزيع أفراد العينة حسب الطبيعة القانونية

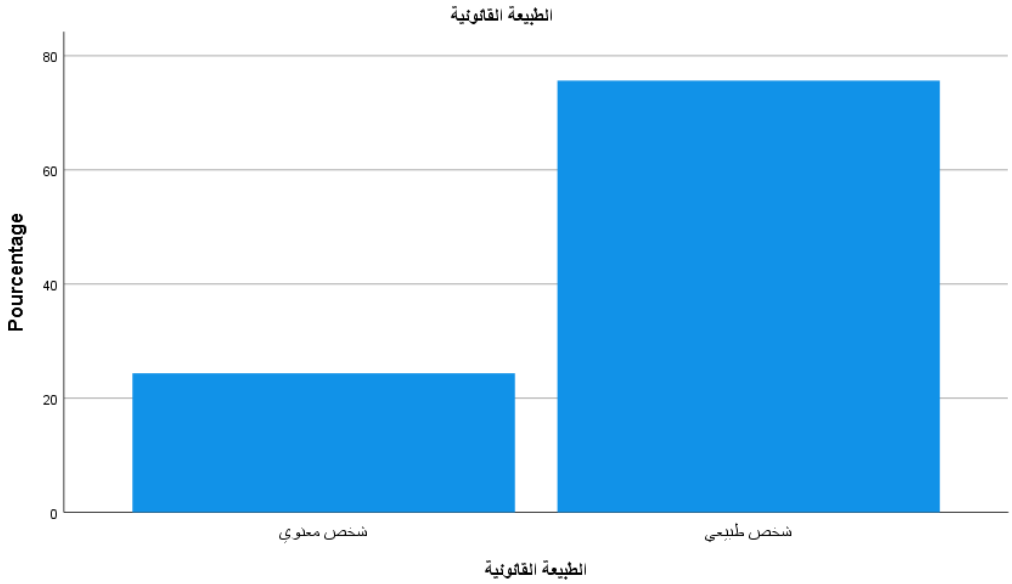

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ان العينة يغلب عليها الأشخاص الطبيعيون بشكل واضح بنسبة (75.6%) في حين ان الأشخاص المعنويين بنسبة (24.4%).

- **نظام الاخضاع الضريبي:**

الجدول رقم (3-11): توزيع أفراد العينة حسب نظام الاخضاع الضريبي

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
نظام الربح الحقيقي	61	78,2%
النظام المبسط	10	12,8%
نظام الضريبة الجزافية الوحيدة	7	9,0%
المجموع الكلي	**78**	**100,0%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (8-3): توزيع أفراد العينة حسب نظام الاخضاع الضريبي

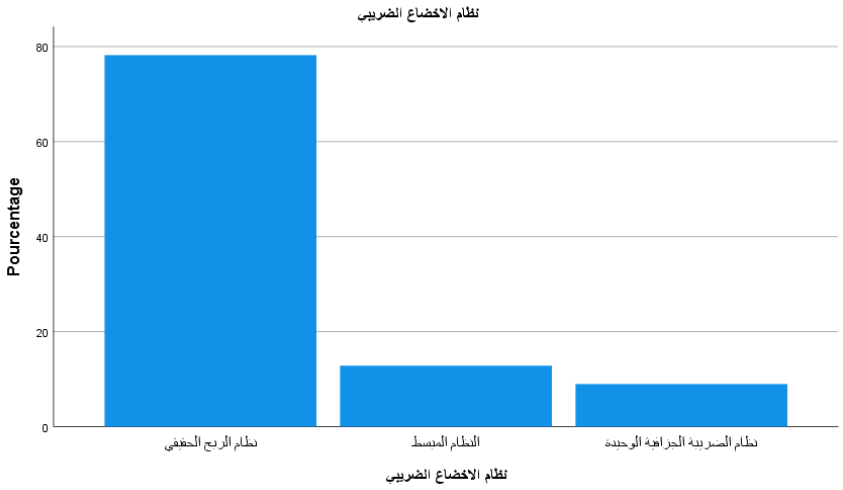

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

يتضح من الجدول ان نظام الربح الحقيقي هو الأكثر شيوعا بين افراد العينة بنسبة (78.2%) في حين نظام المبسط ونظام الضريبية الجزافية الوحيد اقل انتشارا بكثير كانت النسبة على الترتيب كالاتي (12.8%) و(9%).

المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات افراد عينة الدراسة

يتم من خلال هذا المطلب عرض إجابات افراد عينة الدراسة كما جاءت في الإجابات المستلمة في شكل متوسطات حسابية وانحراف معياري، من اجل اخذ صورة أولية عن الإجابات، واستنتاج الاتجاه العام الإجابات افراد عينة الدراسة، والتحقق من الفرضيات المصاغة وهذا قبل اجراء الاختبارات الإحصائية التي تثبت او تنفي هذه الأخيرة.

❖ الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج محور جاهزية البني التحتية للتدقيق الجبائي

يلخص الجدول الموالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات افراد عينة الدراسة حول محور "**التدقيق الجبائي** "، وهذا وفقا الى درجات الإجابة لمقياس لكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (12-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي

العنصر	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	هناك قسم مختص بالتدقيق الجبائي داخل المؤسسة	2,17	1,663
2	تتوفر للمؤسسة سياسة مكتوبة تنظم مهام التدقيق الجبائي.	3,12	1,081
3	يتم تحديد نطاق التدقيق بوضوح قبل الشروع في المهمة.	3,77	1,092
4	التدقيق الجبائي الداخلي يساهم في تقليص المخاطر الضريبية المستقبلية	4,28	0,507
5	يتم وضع جدول زمني مفصل لمراحل عملية التدقيق الجبائي	3,85	1,070
6	تتم دراسة البيئة الجبائية الخاصة بالمؤسسة أثناء التخطيط لعملية التدقيق	3,22	1,052
7	يتم إعداد وثائق مرجعية قبل انطلاق مهام التدقيق	3,32	1,087
8	يتم تحليل المخاطر الضريبية بشكل منهجي	3,27	1,124

	قبل بدء مهمة التدقيق		
المجموع الكلي		27.00	8.676

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد "الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي" بلغ (3.27) وهو ما يشير الى مستوى مقبول من وجود هيكلة تنظيمية للتدقيق الجبائي ادخل المؤسسات الاقتصادية.

سجلت العبارة الرابعة اعلى متوسط (4.28) ما يدل على ان التدقيق الجبائي الداخلي يساهم بوضوح في تقليص المخاطر الجبائية، وهو ما يدعم أهمية وجود هيكل تنظيمي فعال في المقابل حصلت العبارة الأولى على أدنى متوسط (2.17) مما يعكس ضعف توفر قسم خاص بالتدقيق الجبائي في بعض المؤسسات.

واستنادا الى هذه النتائج استنتجت الطالبتان ان توفر هيكل تنظيمي واضح للتدقيق الجبائي يعد أداة هامة في التحكم في المخاطر الجبائية، ويساهم في تعزيز فعالية العمل الجبائي داخل المؤسسة.

الجدول رقم (13-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الكفاءة والاستقلالية

العنصر	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم اختيار المدققين الجبائيين بناءً على الكفاءة والخبرة	3,95	1,092
2	المدققون الجبائيون لا يتعرضون لتدخل من الإدارة أثناء أداء مهامهم	3,65	1,204

3	تتوفر دورات تدريبية مستمرة للمدققين لمواكبة التغيرات الجبائية	3,73	1,170
4	لدى المؤسسة نظام لمراقبة وتقييم أداء المدققين الداخليين	3,01	1,099
5	يتم تبادل الخبرات بين فريق التدقيق الجبائي والمراجعة الداخلية بشكل دوري	3,62	1,131
المجموع الكلي		17.96	4.989

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان اعلى متوسط حسابي (3.95) كان للعبارة المتعلقة باختيار المدققين بناء على الكفاءة والخبرة مما يدل على وعي المؤسسة بأهمية اختيار الكفاءات.

اقل متوسط حسابي (3.01) كان للعبارة حول وجود نظام رقابة وتقييم مما قد يشير الى وجود ضعف نسبي في المتابعة والتقييم.

الانحرافات المعيارية تتراوح بين (1.092) و(1.204) وهي تشير الى تفاوت متوسط في اراء المجيبين حول العبارات مما يعكس تنوع التجربة او تقييم لدى الموظفين.

يبين الجدول ان هناك تركيزا جيدا على الكفاءة والتدريب والاستقلالية، لكن توجد حاجة لتعزيز أنظمة التقييم والمتابعة داخل المؤسسة من اجل رفع فعالية العمل الرقابي وضمان الاستقلالية الكاملة للمدققين.

الجدول رقم (14–3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تنفيذ التدقيق الجبائي

العنصر	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يلتزم المدقق الجبائي بإجراءات تدقيق معيارية ومعتمدة	3,79	1,049
2	تشمل مهام التدقيق فحص جميع أنواع المعاملات ذات الطابع الجبائي	4,22	0,832
3	يتم استخدام أدوات وتقنيات تحليل متقدمة في تنفيذ مهام التدقيق	4,14	0,503
4	يقوم المدقق بإجراء مقابلات مع الأقسام المعنية لفهم العمليات	3,87	1,073
5	يتم توثيق كل ملاحظات التدقيق أثناء تنفيذ المهمة	3,88	1,093
	المجموع الكلي	19.91	3.381

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

العبارة رقم (2): تشمل مهام التدقيق فحص جميع أنواع المعاملات ذات الطابع الجبائي بمتوسط حسابي (4.22) تشمل مهام التدقيق فحص جميع أنواع المعاملات ذات الطابع المالي مما يشير الى اتفاق عالي بين المشاركين على أهمية هذه المهمة.

العبارة رقم (1): يلتزم المدقق الجبائي بإجراءات تدقيق معيارية ومعتمدة بمتوسط حسابي (3.79) يلتزم المدقق المالي بإجراءات تدقيق متفق عليها ومعتمدة، رغم انها حصلت على الترتيب الأول، ما قد يشير انها الأساس الذي يبنى عليه باقي المهام.

العبارة رقم (3): يتم استخدام أدوات وتقنيات تحليل متقدمة في تنفيذ مهام التدقيق بمتوسط حسابي (1.093) ما يشير الى تباين في الآراء حول توثيق ملاحظات التدقيق.

- بشكل عام التقييمات إيجابية وتعكس مستوى جيد من الالتزام بالإجراءات والمعايير المهنية، مع تفاوت بسيط في مدى الاتفاق على بعض المهام، خاصة فيما يتعلق بالتوثيق والمقابلات.

الجدول رقم (15-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد جودة التقارير

العنصر	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتسم تقارير التدقيق بالوضوح والدقة في عرض النتائج	4,41	1,253
2	تحتوي التقارير على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم المخاطر الجبائية	3,85	1,094
3	تقدم التقارير توصيات عملية قابلة للتطبيق	3,82	1,170

	لتحسين الوضع الجبائي		
4	تتضمن التقارير مقارنة بين الممارسات الحالية والمعايير القانونية	3,74	1,156
5	يتم مراجعة التقرير النهائي من طرف الإدارة العليا قبل اعتماده	4,71	2,251
6	التقرير النهائي يعرض النتائج بشكل واضح وموضوعي	4,46	1,235
7	التقرير النهائي يغطي جميع مراحل التدقيق من التخطيط الى النتائج	4,41	1,284
المجموع الكلي		29.40	5.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

العبارة رقم (6): التقرير النهائي يعرض النتائج بشكل واضح وموضوعي بمتوسط حسابي (4.46): هذا يدل على ان التقارير ممتازة في عرض النتائج بشكل منهجي

العبارة رقم (1): تتسم تقارير التدقيق بالوضوح والدقة في عرض النتائج بمتوسط حسابي (4.41): يشير الى جودة جيدة في تقديم النتائج بوضوح ودقة.

العبارة رقم (7): التقرير النهائي يغطي جميع مراحل التدقيق من التخطيط الى النتائج بمتوسط حسابي (4.41): يظهر شمولية جيدة للتقارير النهائية من حيث المراحل المختلفة.

العبارة رقم (4): تتضمن التقارير مقارنة بين الممارسات الحالية والمعايير القانونية بمتوسط حسابي (3.74): يشير الى ضعف نسبي في مقارنة الممارسات الحالية بالمتطلبات النظامية.

العبارة رقم (3): تقدم التقارير توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الوضع الجبائي بمتوسط حسابي (3.82): يشير الى الحاجة لتحسين التوصيات العملية الواردة في التقارير.

العبارة رقم (2): تحتوي التقارير على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم المخاطر الجبائية بمتوسط حسابي (3.85) يظهر ان الجانب بحاجة الى التعزيز.

تقارير التدقيق تحصل على التقييم الجيد بشكل عام خصوصا من حيث وضوح النتائج وشمولية التقرير النهائي، ولكن هناك مجالات بحاجة لتحسين، مثل تقديم توصيات عملية واضحة واستخدام مؤشرات الكمية والنوعية والمقارنة بالتوقعات النظامية.

❖ الفرع الثاني: عرض وتحليل النتائج محور المخاطر الجبائية

يلخص الجدول الموالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات افراد عينة الدراسة حول محور "**المخاطر الجبائية** ":

الجدول رقم (16-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المخاطر الجبائي

العنصر	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التغير المستمر في التشريعات الجبائية يشكل مصدرًا للمخاطر	4,53	0,833

2	عدم كفاءة الكادر المحاسبي يؤدي إلى أخطاء في التصريحات الجبائية	4,92	0,268
3	ضعف نظم المعلومات المحاسبية يساهم في زيادة الأخطاء الجبائية	4,92	0,268
4	الاعتماد على مستشارين خارجيين غير مختصين يزيد من خطر الوقوع في المخالفات	4,64	0,805
5	عدم الاحتفاظ بوثائق الإثبات يؤدي إلى ضعف موقف المؤسسة أمام الإدارة الجبائية	4,94	0,247
6	التأخر في تقديم التصريحات الجبائية يؤدي الى تحمل المؤسسة لغرامات مالية	4,88	0,394
7	عدم الإفصاح الكامل عن الإيرادات والنفقات بعض المؤسسة لعقوبات جبائية	4,86	0,418
8	عدم انتظام المحاسبة يؤثر على دقة حسابات الضرائب والتعرض لعقوبات جبائية	4,86	0,418
9	يؤدي عدم انتظام المحاسبة الى تعرض المؤسسة الى غرامات أو عقوبات	4,87	0,406
10	عدم استغلال الفرص الجبائية يؤدي الى زيادة المخاطر الجبائية	4,71	0,626
11	تؤثر الغرامات الجبائية المتكررة على سمعة المؤسسة	4,82	0,386

12	تقلل المخاطر الجبائية من قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل	4,73	0,475
13	التعرض لمخاطر السمعة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة العملاء والموردين	4,69	0,565
14	تقلل المخاطر الجبائية من ثقة المستثمرين في المؤسسة	4,62	0,629
15	تؤثر المشاكل الجبائية على استقرار أنشطة المؤسسة على المدى الطويل	4,63	0,561
16	تؤثر المخاطر الجبائية سلبا على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتوسع في الاعمال	4,74	0,495
17	ارتفاع نسب الضرائب المفروضة عل المؤسسة يساهم في زيادة الضغوط المالية على الأداء المالية	4,76	0,461
18	لدى المؤسسة نظام لتحديد وتصنيف المخاطر الجبائية	3,53	1,078
19	يتم تحليل مصادر المخاطر الجبائية لتفادي تكرارها	4,67	0,574
20	يتم تحديث السياسات الداخلية بناءً على التقارير الجبائية الدورية	4,18	1,336
21	يتم تحديث خطط التسيير بشكل دوري بناء	4,45	0,832

	على المخاطر الجديدة		
22	تعتمد المؤسسة آلية رقابة داخلية فعالة لرصد الالتزامات الضريبية	3,65	1,079
	المجموع الكلي	97.10	12.128

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

العبارة رقم (2و3): عدم كفاءة الكادر المحاسبي يؤدي إلى أخطاء في التصريحات الجبائية وضعف نظم المعلومات المحاسبية يساهم في زيادة الأخطاء الجبائية يساهمان في زيادة الأخطاء الجبائية متوسط حسابي (4.92)

العبارة رقم (6): التأخر في تقديم التصريحات الجبائية يؤدي الى تحمل المؤسسة لغرامات مالية بمتوسط حسابي (4.88)

العبارة رقم (7 و8): عدم الإفصاح الكامل عن الإيرادات والنفقات بعض المؤسسة لعقوبات جبائية وعدم انتظام المحاسبة يؤثر على دقة حسابات الضرائب والتعرض لعقوبات جبائية بمتوسط حسابي (4.86)

– يوجد إدراك قوي بان الجوانب المحاسبية والإدارية (الكوادر، الأنظمة، الإفصاح) تمثل نقاط خطرة تؤدي الى مشاكل جبائية.

العبارة رقم (9): يؤدي عدم انتظام المحاسبة الى تعرض المؤسسة الى غرامات أو عقوبات بمتوسط حسابي (4.87).

العبارة رقم (11): تؤثر الغرامات الجبائية المتكررة على سمعة المؤسسة بمتوسط حسابي (4.82).

العبارة رقم (13): التعرض لمخاطر السمعة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة العملاء والموردين بمتوسط حسابي (4.69)

- يتضح ان السمعة المؤسسة والامتثال من أكبر المصادر القلق للمؤسسات.

العبارة رقم (18): لدى المؤسسة نظام لتحديد وتصنيف المخاطر الجبائية بمتوسط حسابي (3.43)

العبارة رقم (16): تؤثر المخاطر الجبائية سلبا على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتوسع في الاعمال بمتوسط حسابي (4,74).

العبارة رقم (17): ارتفاع نسب الضرائب المفروضة عل المؤسسة يساهم في زيادة الضغوط المالية على الأداء المالية بمتوسط حسابي (4.76)

العبارة رقم (22): تعتمد المؤسسة آلية رقابة داخلية فعالة لرصد الالتزامات الضريبية بمتوسط حسابي (3,65)

- وجود نظام تصنيف للمخاطر يشير الى وعي تنظيمي جيد.
- لكن هناك قصور واضح في الرقابة الالية ما قد يحد من فعالية الاستجابة للمخاطر.

❖ **نقاط القوة:**

- وعي كبير بخطورة الأخطاء المحاسبية والامتثال الجبائي.
- إدراك إثر المخاطر على سمعة والتمويل والاستثمار.
- وجود أنظمة تقييم وتصنيف للمخاطر في بعض المؤسسات

❖ **نقاط الضعف:**

- ضعف في كفاءة الموارد البشرية المحاسبية.
- عدم كفاية الأنظمة المحاسبية.
- ضعف في الإفصاح والالتزام بالتصريحات في الوقت المحدد

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة استعملنا اختبار تحليل الانحدار البسيط والذي يقوم بحساب المتوسط الحسابي وقيمة (T) المحسوبة، ويحدد مستوى المعنوية، ويقوم هذا الاختبار بمقارنة متوسط الحسابي للمحور بقيمة الافتراضية هي (02) وعند مستوى دلالة (0.05)

وتكون قاعدة اتخاذ القرار بالشكل التالي:

- ❖ رفض الفرضية الصفرية (HO) وقبول الفرضية البديلة (H1) إذا كانت القيمة المطلقة ل (T) المحسوبة أكبر من القيمة (T)الجدولية أو إذا كانت (sig <0.05)
- ❖ قبول الفرضية الصفرية (HO) ورفض الفرضية البديلة (H1) إذا كانت القيمة المطلقة ل (T) المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية وإذا كانت0.05< sig)

❖ الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

بهدف اختبار الفرضية الأولى من الدراسة والتي مفادها لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

لاختبار الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط على عبارات المحور الأول من الاستبيان، وتمت صياغة فرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- ➢ **الفرضية العدمية HO**: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية
- ➢ **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (17–3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

النموذج	مجموع المربعات Somme de Carré	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات Carré Moyen	F- المحسوبة	مستوى الدالة Sig
الانحدار Régression	37,971	1	37,971	0,426	0,515
الخطأ Résidus	6766,9	76	89,038		
الإجمالي	6804,871	77			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري Ecart Standard	معامل الانحدار Beta	(t)	
الثابت (Constante)	98,979	4,137	/	23,923	0,000
الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي	0,096	0,148	0,074700	0,653	0,515
معامل الارتباط ($R = 0,658$)، معامل التحديد ($R^2 = 0,433$)، المتغير التابع: المخاطر الجبائية					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

- **جدول تحليل التباين :ANOVA**

- قيمة Sig =0.515 أكبر من 0.05 هذا يعني نموذج الانحدار غير معنوي إحصائيا أي ان المتغير المستقل لا يؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع

- **جدول معاملات الانحدار:**

- المعامل (0.096) ضعيف جدا.
- قيمة Sig= 0.515 تشير الى ان المتغير غير معنوي.
- Beta=0.0747 تدل على ان التأثير ضعيف جدا.

- **معاملات الارتباط والتحديد:**

- R=0.658 علاقة متوسطة بين المتغيرين.
- R^2 = 0.433 أي 43.3% من التباين في المتغير التابع يمكن تفسيره بواسطة المخاطر الجبائية لكن هذه العلاقة غير معنوية احصائيا.

وعليه فان

- لا توجد علاقة معنوية احصائيا بين المخاطر الجبائية وهيكل التنظيم للتدقيق الجبائي.
- بالرغم من معامل التحديد يبدو مرتفعا نسبيا الا ان القيمة الاحتمالية Sig= 0.515 توضح ان النموذج غير مهم من الناحية الإحصائية
- لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ او تفسير المتغير المخاطر الجبائية.

بناء على قاعدة اتخاذ القرار فانه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على " **لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية** "

❖ **الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية**

بهدف اختبار الفرضية الأولى من الدراسة والتي مفادها لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الكفاءة والاستقلالية ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

لاختبار الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط على عبارات المحور الأول من الاستبيان، وتمت صياغة فرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- **الفرضية العدمية HO**: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الكفاءة والاستقلالية ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية
- **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الكفاءة والاستقلالية ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (18-3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

النموذج	مجموع المربعات Somme de Carré	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات Carré Moyen	F- المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار Régression	1151,613	1	1151,613	15,481	0,000
الخطأ Résidus	5653,258	76	74,384		

الإجمالي	6804,871	77			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري Ecart Standard	معامل الانحدار Beta	(t)	
الثابت (Constante)	87,667	3,670	/	23,884	0,000
الكفاءة والاستقلالية	0,775	0,196	0,411	3,934	0,000
معامل الارتباط ($R = 0,411$)، معامل التحديد ($R^2 = 0,362$)، المتغير التابع: المخاطر الجبائية					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

- **جدول تحليل التباين ANOVA:**

- قيمة (0.000) Sigاقل من (0.05) مما يدل على ان نموذج الانحدار معنوي احصائيا.
- قيمة f المرتفعة تدل على ان المتغير المستقل يفسر جزء من المتغير المستقل يفسر جزءا مهما من تباين المتغير التابع.

- **جدول معاملات الانحدار:**

- المعامل الموجب (0.775) يدل على وجود علاقة طردية بين الكفاءة والاستقلالية والمتغير التابع
- قيمة (0.000) Sigتؤكد ان هذا المعامل معنوي.
- قيمة Beta =0.411 توضح القوة النسبية للتأثير.

➢ **معامل التحديد والانحدار:**

R= 0.411 معامل الارتباط (متوسط القوة)

R^2= 0.362 أي 36.2% من التباين المتغير التابع يمكن تفسيره بواسطة المتغير المستقل.

وعليه فان:

- النموذج معنوي احصائيا.
- هناك علاقة طردية متوسط القوة بين الكفاءة والاستقلالية والمتغير التابع المخاطر الجبائية.
- يمكن الاعتماد على النموذج بدرجة جيدة لتفسير المتغير التابع، لكن هناك 63.8 % من التباين غير مفسر.

بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" **توجد علاقة ذات دلالة احصائية وبين ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.**"

❖ **الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة**

بهدف اختبار الفرضية الأولى من الدراسة والتي مفادها لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تنفيذ التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

لاختبار الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط على عبارات المحور الأول من الاستبيان، وتمت صياغة فرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

➢ **الفرضية العدمية HO**: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تنفيذ التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية

➢ **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تنفيذ التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (19–3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

النموذج	مجموع المربعات Somme de Carré	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات Carré Moyen	F- المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار Régression	854,083	1	854,083	10,907	0,000
الخطأ Résidus	5950,787	76	78,299		
الإجمالي	6804,871	77			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري Ecart Standard	معامل الانحدار Beta	(t)	
الثابت (Constante)	81,979	6,021	/	13,613	0,000
تنفيذ التدقيق الجبائي	0,984	0,298	0,354	3,302	0,000
معامل الارتباط (R = 0,354)، معامل التحديد (R^2 = 0,1255)، المتغير التابع: المخاطر					

الجبائية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

- **جدول تحليل التباين ANOVA**:

- Sig=0.000 و اصغر من 0.05 النموذج معنوي احصائيا.
- F= 10.907 هناك تأثير واضح للمتغير المستقل على التابع.

- **جدول معاملات الانحدار**:

- معامل الانحدار (0.298) يدل على وجود علاقة طردية بين المخاطر الجبائية وفعالية التدقيق الجبائي.
- Sig=0.001 يدل على وجود ان هذه العلاقة معنوية احصائيا.
- Beta=0.354 تأثير متوسط للمتغير المستقل.

- **معاملات الارتباط والتحديد**:

- R=0.354 قوة ارتباط متوسطة.
- R^2= 0.1255 حوالي 12.55 %من التباين في فعالية التدقيق يمكن تفسيره عبر المخاطر الجبائية.

وعليه فان:

- هناك علاقة طردية ومعنوية بين المخاطر الجبائية وفعالية التدقيق الجبائي.
- على الرغم من ان القوة التفسيرية للنموذج ليست عالية R^2= 12.55% الا ان العلاقة موجودة ويمكن الاعتماد عليها جزئيا.

بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تنفيذ التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية"**

❖ **الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة**

بهدف اختبار الفرضية الأولى من الدراسة والتي مفادها لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التقارير ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

لاختبار الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط على عبارات المحور الأول من الاستبيان، وتمت صياغة فرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- **الفرضية العدمية HO**: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التقارير ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية
- **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التقارير ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (20-3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

النموذج	مجموع المربعات Somme de Carré	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات Carré Moyen	F- المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار Régression	3233,586	1	3233,586	68,813	0,000

الخطأ Résidus	3571,285	76	46,990		
الإجمالي	6804,871	77			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري Ecart Standard	معامل الانحدار Beta	(t)	
الثابت (Constante)	63,485	4,658	/	13,627	0,000
جودة التقارير	1,296	0,156	0,689338	8,295	0,000
معامل الارتباط ($R = 0,689$)، معامل التحديد ($R^2 = 0,475$)، المتغير التابع: المخاطر الجبائية					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

- **جدول تحليل التباين ANOVA**:

- Sig= 0.000 اقل من 0.05 النموذج ذو دلالة إحصائية و يمكن الاعتماد عليه.
- F = 68.813 يعني المتغير المستقل (جودة التقارير) كبيرة أي يفسر جزء كبيرا من المتغير التابع (المخاطر الجبائية)

- **جدول معاملات الانحدار**:

Beta =0.689قوة العلاقة بين بين جودة التقارير و المخاطر قوية وموجبة

Sig =0.000يدل على ان التأثير دال احصائيا.

➢ **معاملات الارتباط والتحديد:**

R= 0.689 يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين

R^2 = 0.475 اي ان جودة التقارير تفسر حوالي 47.5% من جودة التقارير.

وعليه فان:

- تشير النتائج الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين جودة التقارير والمخاطر، وتعد جودة التقارير عاملا مفسرا مهما للمخاطر، حيث تفسر حوالي 47.5% من التغير فيها. هذا يعني ان تحسين جودة التقارير يمكن ان يساهم بشكل ملحوظ في تقليل او التحكم في مستوى المخاطر داخل المؤسسة.

➢ بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التقارير ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية** "

❖ **الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية**

بهدف اختبار الفرضية الأولى من الدراسة والتي مفادها لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

لاختبار الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط على عبارات المحور الأول من الاستبيان، وتمت صياغة فرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

➢ **الفرضية العدمية HO**: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية

➢ **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية*

الجدول رقم (21-3): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

النموذج	مجموع المربعات Somme de Carré	درجة الحرية Ddl	متوسط المربعات Carré Moyen	F- المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار Régression	1005,672	1	1005,672	13,179	0,000
الخطأ Résidus	5799,199	76	76,305		
الإجمالي	6804,871	77			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري Ecart Standard	معامل الانحدار Beta	(t)	
الثابت (Constante)	83,500	5,079	/	16,437	0,000

التدقيق الجبائي	0,191	0,052	0,384	3,630	0,000
معامل الارتباط ($R = 0,8410$)، معامل التحديد ($R^2 = 0,707$)، المتغير التابع: المخاطر الجبائية					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول أظهرت النتائج ان:

- **جدول تحليل التباين ANOVA**:

- Sig= 0.000 هذا يدل على ان النموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية (أي ان العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع حقيقية وليست عشوائية)
- F= 13.179 قيمة إحصائية المرتفعة تعزز من دلالة النموذج

- **جدول معاملات الانحدار**:

- Beta=0.841 يشير الى التأثير النسبي للمتغير المستقل
- Sig= 0.000 يدل على ان التأثير معنوي ذو دلالة إحصائية.

- **معاملات الارتباط والتحديد**:

- R=0.841 معامل الارتباط بين المتغيرين يدل على علاقة قوية
- R^2=0.707 أي يوضح 70.7 %من التغير في المتغير التابع يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل.

وعليه فان:

- النموذج يتمتع بجودة عالية وله دلالة إحصائية قوية.
- المتغير المستقل يساهم بشكل كبير في تفسر التغير في المخاطر الجبائية.

- نتائج اختبار F تدعم وتؤكد صلاحية النموذج الاحصائي المستخدم.

بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية** "

المطلب الرابع: مناقشة النتائج الخاصة بكل بعد على حدي

❖ **الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي**

الشكل رقم (9-3): تأثير ابعاد التدقيق الجبائي على المخاطر الجبائية

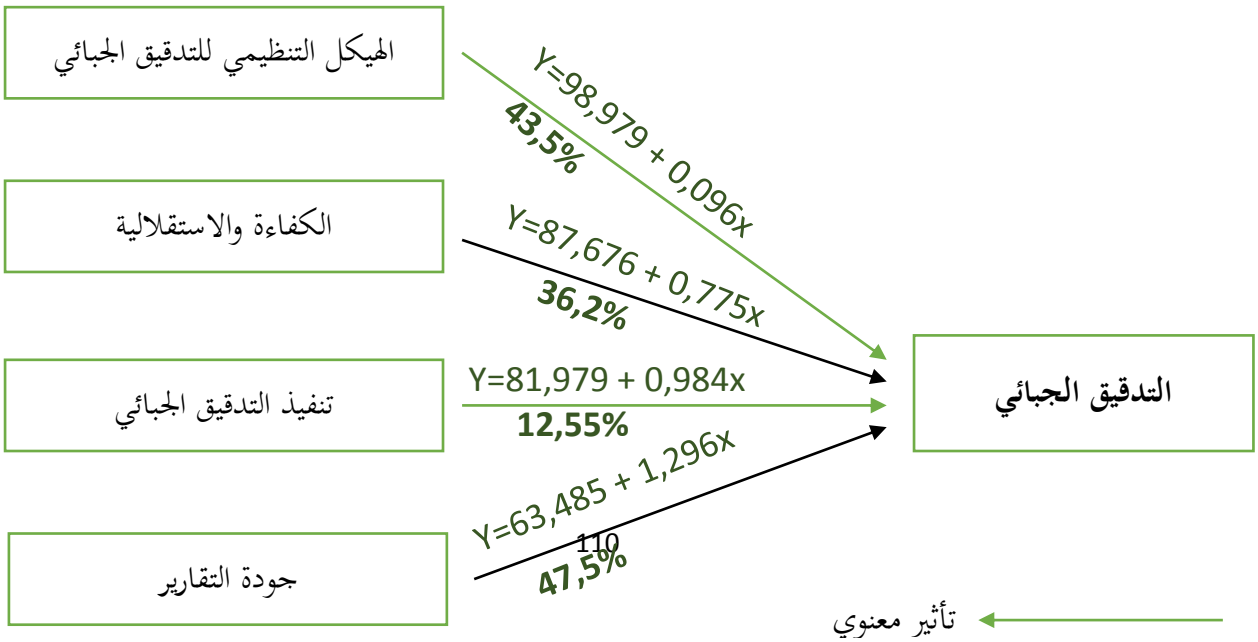

يشير الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي باعتباره متغيرًا مستقلًا إلى مدى وضوح وتقسيم المهام والمسؤوليات داخل الإدارة الجبائية، إضافة إلى كفاءة التنسيق بين مختلف الأقسام المكلفة بالتدقيق، وفعالية آليات العمل المتبعة في تنفيذ مهام الرقابة والفحص. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هذا المتغير يفسر نسبة 43.3% من التباين في المخاطر الجبائية، إلا أن تأثيره غير معنوي، مما يدل على أن تحسين الهيكل التنظيمي لوحده لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص المخاطر الجبائية بشكل مباشر.

ورغم غياب الدلالة الإحصائية، إلا أن بعض الأبعاد الوظيفية والتنظيمية لهذا المتغير قد يكون لها دور غير مباشر في تخفيض المخاطر، ومن أبرزها:

وجود تقسيم واضح للمهام الرقابية والتنفيذية يحد من التداخل والصلاحيات المتعارضة، ويُسهم في تقليل فرص الخطأ أو الاستغلال، ما يعزز الانضباط الداخلي ويحد من الهفوات التي قد تُنتج مخاطر ضريبية.

التخطيط المسبق وتنظيم عمليات التدقيق ضمن هيكل منهجي يدعم الرقابة المستمرة والمتوازنة، ويقلل من العشوائية في الفحص، مما يعزز من موضوعية الإجراءات حتى وإن لم ينعكس ذلك مباشرة على تقليل المخاطر.

فعالية التنسيق والاتصال بين الوحدات التنظيمية يساعد على توحيد المعايير وتجنب الازدواجية في القرارات، ما يساهم في تحسين جودة النتائج وتقليص فرص التقدير الخاطئ الذي قد يرفع من درجة المخاطر الجبائية.

الشفافية والوضوح في الإجراءات والمسارات التنظيمية تدعم بناء علاقة ثقة بين المكلفين والإدارة، مما يخلق بيئة ضريبية أكثر استقرارًا على المدى الطويل، رغم عدم وجود تأثير مباشر ملموس على انخفاض المخاطر.

بالتالي، فإن الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي، ورغم عدم تحقيقه لتأثير معنوي مباشر على مستوى المخاطر الجبائية، فإنه يبقى عنصرًا تنظيميًا ذا أهمية استراتيجية يمكن أن يسهم في تعزيز فاعلية النظام الضريبي وتقليص مصادر الخلل على المدى البعيد.

❖ الفرع الثاني: الكفاءة والاستقلالية

يشير هذا البعد إلى:

- مستوى التأهيل والتدريب المهني لأعوان الرقابة الجبائية.
- مدى قدرتهم على أداء المهام باستقلالية وفعالية، بما يتماشى مع متطلبات التشريعات والرقابة.

➢ النتائج الإحصائية الأساسية

- أظهرت نتائج الانحدار أن بعد الكفاءة والاستقلالية له تأثير معنوي على المخاطر الجبائية.

- كما تبيّن أن هذا البعد يفسر 36.2% من التباين في المخاطر الجبائية، بدلالة إحصائية معنوية.

➢ العوامل التي تعزز الكفاءة والاستقلالية وتزيد من تأثيرها الإيجابي:

- تنظيم الدورات التدريبية والتربصات المستمرة :تُسهم في تطوير المهارات التقنية والمعرفية للعاملين، وتمكنهم من مواكبة التغييرات القانونية والتكنولوجية.

- الالتزام المهني والأخلاقي :يعزز من مصداقية الرقابة ويبني ثقة المكلفين، مما يحفزهم على الامتثال.

- التنظيم والتنسيق داخل فرق العمل :يدعم الأداء الجماعي ويُسرّع في معالجة الإشكالات، مما يحسن فعالية الرقابة.

➢ **عوامل تفسر التفاوت في تقييم المشاركين لبعد الكفاءة والاستقلالية:**

- تفاوت في المؤهلات العلمية :وجود فروقات في المستويات الأكاديمية والتكوينية للعاملين، مما يؤدي إلى اختلاف في جودة الأداء.
- مستوى الرضا الوظيفي غير المتجانس :الانحرافات المعيارية المرتفعة تعكس تباينًا في ظروف العمل والدعم، ما يؤثر على الحافزة.
- نقص المهارات التخصصية والتدريب المتقدم :بعض العاملين يفتقرون إلى التأهيل الكافي للتعامل مع الملفات المعقدة، مما يؤثر على دقة الرقابة

❖ **الفرع الثالث: تنفيذ التدقيق الجبائي**

يشير بعد تنفيذ التدقيق الجبائي إلى مدى كفاءة وفعالية الإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية في تنفيذ عمليات التدقيق ومتابعتها، بما يضمن تحقيق الرقابة الدقيقة على المكلفين بالضريبة. وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن تنفيذ التدقيق الجبائي له تأثير معنوي واضح على مستوى المخاطر الجبائية، حيث يفسر هذا البعد ما نسبته 12.55%من التباين في تلك المخاطر، مما يؤكد دوره كأحد العوامل المؤثرة في الحد من حالات التهرب والتلاعب الضريبي.

ويُعزى هذا التأثير إلى مجموعة من الممارسات التي تساهم في تعزيز فعالية التدقيق، من أبرزها:

- اعتماد منهجية تدقيق قائمة على تحليل المخاطر، بما يسمح بتوجيه الموارد نحو الملفات ذات الأولوية العالية.
- تعزيز استقلالية فرق التدقيق عن مهام التحصيل لضمان حيادية ودقة أكبر في التقييم.
- تطوير أدوات تحليل البيانات وربطها بقاعدة بيانات مركزية لتسهيل تتبع الأنشطة المشبوهة.
- تصنيف المكلفين حسب درجة الخطورة الجبائية، مما يسهل تخصيص الجهد الرقابي وفقًا لذلك.

تسهم هذه الممارسات في خفض مستوى المخاطر الجبائية من خلال تعزيز الالتزام، وتقليص فجوات الامتثال، والكشف المبكر عن المخالفات. وبالتالي، فإن تنفيذ التدقيق الجبائي يُعد من الركائز الأساسية في نظام الرقابة الجبائية، حيث يسهم بفعالية في تقوية منظومة الامتثال وتقليل التحديات التي تواجه الإدارة الضريبية.

❖ الفرع الرابع: جودة التقارير

أظهرت نتائج الانحدار أن جودة التقارير لها تأثير معنوي متوسط على المخاطر الجبائية، حيث تفسر حوالي 28.7% من التباين في مستوى المخاطر. وهذا يشير إلى أن دقة وشمولية التقارير المالية والمحاسبية تساهم في تقليل احتمالية وقوع الأخطاء أو التلاعب، إلا أنها ليست العامل الأكثر تأثيرًا مقارنة بأبعاد أخرى مثل التنظيم الإداري أو فعالية الرقابة.

يمكن تفسير هذا التأثير المتوسط بناءً على عدد من العوامل التي برزت من خلال بيانات الاستبيان، حيث أشار المشاركون إلى أن فعالية جودة التقارير تعتمد بدرجة كبيرة على وجود نظم إعداد تقارير متقدمة، والتزام الجهات بإفصاح شفاف ومنظم، إضافة إلى توفر كفاءات بشرية مؤهلة في إعداد وتحليل البيانات المالية.

مع ذلك، لوحظ وجود فجوات في مستوى التوثيق والالتزام بمعايير التقارير بين مختلف المؤسسات، ما يؤدي إلى تباين في مستوى الإفصاح، وبالتالي يحد من قدرة الجهات الضريبية على التقييم الدقيق، مما يزيد من احتمالية المخاطر الجبائية.

كما أن فاعلية جودة التقارير ترتبط بقدرة الجهات المعنية على استخدام المعلومات المالية بصورة دقيقة في التنبؤ بالمخالفات وتحليل الاتجاهات، بالإضافة إلى إمكانية إجراء مطابقة فعالة بين التقارير والتصريحات المقدمة، مما يسهم في كشف التلاعب أو عدم الدقة بشكل مبكر.

بالتالي، يتضح أن جودة التقارير تمثل عنصرًا مهمًا في الحد من المخاطر الجبائية، لكن تحقيق تأثير قوي ومستدام يتطلب تحسين نظم إعداد التقارير، وتوفير تدريب متخصص للمحاسبين والمراجعين، إلى جانب تعزيز ثقافة الإفصاح والشفافية داخل المؤسسات

خلاصة الفصل:

يهدف الفصل التطبيقي من هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على الواقع العملي لممارسة التدقيق الجبائي ودوره في التحكم في المخاطر الجبائية داخل المؤسسات الاقتصادية. وقد تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية التابعة لمركز ضرائب، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان موجه للمصالح المختصة. أظهرت النتائج أن غالبية المؤسسات تدرك أهمية التدقيق الجبائي كأداة للكشف المبكر عن الانحرافات الجبائية وتقليص احتمالات الوقوع في الأخطاء أو التجاوزات التي قد تؤدي إلى نزاعات مع الإدارة الجبائية. كما بينت الدراسة

أن التدقيق الجبائي يساهم في تحسين الامتثال الضريبي وتطوير نظام الرقابة الداخلية، إلا أن هناك تحديات تعيق فعاليته، من أبرزها نقص التأهيل لدى بعض المكلفين بالضريبة، وضعف التنسيق بين المؤسسة ومصالح الضرائب. واعتمدت الطالبات على تحليل النتائج المتوصل إليها لتقديم جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور التدقيق الجبائي وتفعيل آلياته بما يضمن تقليص المخاطر الجبائية ورفع كفاءة التسيير الضريبي في المؤسسات الاقتصادية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعد موضوع التدقيق الجبائي ودوره في التحكم في المخاطر الجبائية من المواضيع ذات الأهمية المتزايدة في ظل التحديات التي تواجهها الإدارات الجبائية في العصر الحالي، خاصة مع تزايد حجم المعاملات الاقتصادية وتشعب النشاطات داخل المؤسسات. وقد أصبحت مسألة تحقيق العدالة الجبائية، وضمان الشفافية في التصريحات الجبائية، وتقليص فجوة التهرب والغش الجبائي من أهم الأهداف التي تسعى السلطات الجبائية إلى تحقيقها، وهو ما يستدعي تبني أدوات رقابية فعالة يأتي في مقدمتها التدقيق الجبائي. هذا الأخير يُعتبر من بين الآليات الحديثة التي تلجأ إليها الإدارة الجبائية من أجل الوقوف على مدى التزام المكلفين بأحكام التشريع الجبائي، وكشف أوجه القصور أو التجاوزات التي قد تشكل مصدرًا لمخاطر جبائية حقيقية سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الخزينة العمومية. ومن هنا جاءت أهمية تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل من أجل الوقوف على مدى فاعلية التدقيق الجبائي كوسيلة للتحكم في تلك المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج، سواء على المستوى النظري أو الميداني، أبرزها ما يلي:

نتائج الجانب النظري:

- التدقيق الجبائي أداة فعالة تعتمدها الإدارة الجبائية للحد من المخاطر الجبائية وكشف الغش والتهرب.
- يساعد التدقيق الجبائي في تصحيح الفروقات بين التصريحات الجبائية والواقع الفعلي، مما يقلل من المخاطر الجبائية.
- وجود نظام تدقيق جبائي فعال يساهم في تقليص الأخطاء والتلاعبات التي تسبب مخاطر جبائية.
- فعالية التدقيق الجبائي ترتبط بكفاءة المدققين في اكتشاف نقاط الضعف الجبائي داخل المؤسسات.
- المخاطر الجبائية تنتج غالبًا عن غموض أو سوء فهم النصوص الجبائية، ما يبرز دور التدقيق في توضيحها.
- غياب الرقابة الجبائية المنتظمة يؤدي إلى تراكم الأخطاء وارتفاع مستوى المخاطر الجبائية.
- يوفر التدقيق الجبائي معلومات دقيقة تسهّل تحليل وتقييم المخاطر الجبائية بشكل منهجي.

- المؤسسات التي تخضع لتدقيق جبائي منتظم تقل لديها المخاطر الجبائية مقارنة بتلك غير الخاضعة له

نتائج الجانب التطبيقي:

- بناء على قاعدة اتخاذ القرار فانه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على " **لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية** "
- بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" **توجد علاقة ذات دلالة احصائية وبين ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.**"
- بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تنفيذ التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية**"
- بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التقارير ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية** "
- بناء على قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض الفرضية العمدية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية**
- **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الجبائي ومستوى المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية"**،

وذلك رغم أن أحد أبعاد التدقيق الجبائي (الهيكل التنظيمي) لم يظهر علاقة ذات دلالة، فإن بقية الأبعاد (تنفيذ التدقيق، جودة التقارير، التنظيم، المتابعة) أظهرت علاقة ذات دلالة، مما يدعم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية على المستوى العام.

- **أفاق الدراسة:**

تأملان الطالبتان بعد تناول موضوع **دور التدقيق الجبائي في التحكم في المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية** ان تكون مفتاحا لدراسات أخرى سواء في مجال فعالية أنظمة الرقابة الجبائية، او تقييم أدوات التدقيق الجبائي الالكترونية، كما يمكن اقتراح مواضيع أخرى مثل:

- دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.
- أثر تطبيق نظام التدقيق الالكتروني على تحسين الالتزام الجبائي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1_ عبد القادر بلخير . (2018). تدقيق الأهمية المالية وطريقة عمل الجزائر. *المجلة الدولية للادارة*.

2_ عبد الرزاق بن حبيب . (2013). اقتصاد و تسيير المؤسسة . *ديوان المطبوعات الجامعية*.

3_ بلال كيموش، و محمد سعد الدين بلخيري . (2019). دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية*، 213-230.

المجلات:

4_ مصطفى ايدير، و عمر الفاروق زرقون. (2019). تقييم فعالية المراجعة الجبائية و الرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية. *مجلة اضافات اقتصادية*، 68.

5_ نجاة بن تركية، و رابح بن محمد . (2023). التدقيق الجبائي الداخلي كالية لتجنب الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة ابحاث ودراسات التنمية*.

6_ نور الدين جرد، و سفيان شعوادي. (2024). مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية و رفع الحصيلة الضريبية. *مجلة الابحاث الاقتصادية*، 162-181.

7_ صالح حميداتو. (2022). دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية* ، 432-447.

8_ صالح حميداتو، و سارة ميسي. (2019). الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة. *مجلة التنمية الاقتصادية*.

9_ موسى دريد، و سمير بن براح. (2023). أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. *مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية*، 328-343.

10_ مالك رحماني ، و عيسى بولخوح. (2021). دور التدقيق في التقليل من المخاطر الجبائيةفي الجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي*.

11_ شراد سمير. (2024). التدقيق الجبائي وسيلة لقياس الخطر الجبائي لمؤسسة من خلال المراجعة التعاقدية . *مجلة دراسات جبائية*، 46-68.

12_ عباس صابر. (2017). أهمية تسيير الخطر الضريبي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية. *مجلة الباحث*، 69.

13_ حميداتو صالح. (2022). دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية* ، 432-447.

14_ شعيب قدراوي، و زوانب غريسية . (2023). دور المستشار الجبائي في الدفاع عن المؤسسة و تجنب الخطر الجبائي . *مجلة الاقتصاد و المالة* ، 77-92.

15_ محمد امين كويدمي، و عثمان مداحي. (2020). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة البشائر الاقتصادية*.

16_ ايوب نجار. (2022). منهجية التدقيق الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية. *مجلة البحوث في العلوم المالة و المحاسبة*، 551-566.

المذكرات:

17_ فتحة اميرة. (2018). دور المراجعة الجبائية في تحقيق الامن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية . بسكرة.

18_ سايسة بشرقين، و ليدية وزتوت . (2018). لتدقيق الجبائي داخل المؤسسات. بجاية.

19_ عبد القادر بلبشير . (2018). تدقيق الأهمية المالية وطريقة عمل الجزائر. 58(68.

20_ سميرة بوعكاز . (2014-2015). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي . بسكرة.

21_ سميرة بوعكاز. (2015). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي. بسكرة.

22_ وفاء حمومي. (2016). دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي. تلمسان.

23_ صالح حميداتو. (2012). دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية. ورقلة.

24_ شيماء خالدي، و هند هواري. (2024). دور الاستشارة الجبائية في لتحكم في المخاطر الجبائية. عين تموشنت، العلوم المالية و المحاسبة

25_ صابر عباسي. (2015-2016). اثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية . بسكرة

26_ دنيا عيفة ، و أسماء جابوربي. (2022). دور التدقيق الجبائي كوظيفة استشارية في تحسين الوضعية الجبائية في المؤسسة الاقتصادية. ورقلة

27_ دنيا عيفة، و اسماء جابوري. (12 06, 2022). دور التدقيق الجبائي كوظيفة استشارية في تحسين الوضعية الجبائية في الوؤسسة الاقتصادية. ورقلة

28_ اميرة فتحة. (2018). دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية. بسكرة.

29_ سمية قحموش . (2012). دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية. ورقلة.

30_ سامية قدير، و مريم خلوي. (2014). دور التدقيق الضريبي في تحسين الأداء المالي للشركة. تيزي وزو.

31_ بلال كيموش، و محمد سعد الدين بلخيري . (2019). دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

32_ محداوي مريم. (2014). مساهمة التدقيق الضريبي في دعم الرقابة الضريبية. ادرار.

33_ اسماء مزيمش . (2021). دور التدقيق الداخلي في تسيير المخاطر الجبائيةفي المؤسسة الاقتصادية. سطيف.

34_ جرد نورالدين. (2024). اهمية المراجعة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية لاكتشاف المخاطر والمزايا الجبائية. *دراسات اقتصادية*.

35_ نجاة نوي. (2021). دور مركزا لضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين . *المجلة الدولية لألداء الاقتصادي*، 328.

36_ هند هواري، و شيماء خالدي. (2024). دور الاستشارة الجبائية في التحكم في المخاطر الجبائية. عين تموشنت.

37_ بوداود يحياوي، و عماد الدين بن مداح . (2024). دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي. عين تموشنت.

القوانين:

38_ المرسوم التنفيذي 06_327. (بلا تاريخ). *المادة 26*.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسي

39- republique algérienne démocratique et populaire .(2006) .*décret exécutif n 06-327 du 9septembre 2006 fixant d exercice de l activité d audit fiscal* تم الاسترداد من journal officiel de la république algérienne.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق الاول: الاستبيان

المحور الأول: التدقيق الجبائي

الرقم	الفقرات	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	1.الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي					
1	هناك قسم مختص بالتدقيق الجبائي داخل المؤسسة					
2	تتوفر للمؤسسة سياسة مكتوبة تنظم مهام التدقيق الجبائي.					
3	يتم تحديد نطاق التدقيق بوضوح قبل الشروع في المهمة.					
4	التدقيق الجبائي الداخلي يساهم في تقليص المخاطر الضريبية المستقبلية					
5	يتم وضع جدول زمني مفصل لمراحل عملية التدقيق الجبائي.					
6	تتم دراسة البيئة الجبائية الخاصة بالمؤسسة أثناء التخطيط لعملية التدقيق.					
7	يتم إعداد وثائق مرجعية قبل انطلاق مهام التدقيق.					
8	يتم تحليل المخاطر الضريبية بشكل منهجي قبل بدء مهمة التدقيق					

2.الكفاءة والاستقلالية						
9	يتم اختيار المدققين الجبائيين بناءً على الكفاءة والخبرة.					
10	المدققون الجبائيون لا يتعرضون لتدخل من الإدارة أثناء أداء مهامهم.					
11	تتوفر دورات تدريبية مستمرة للمدققين لمواكبة التغيرات الجبائية.					
12	لدى المؤسسة نظام لمراقبة وتقييم أداء المدققين الداخليين.					
13	يتم تبادل الخبرات بين فريق التدقيق الجبائي والمراجعة الداخلية بشكل دوري.					
3.تنفيذ التدقيق الجبائي						
14	يلتزم المدقق الجبائي بإجراءات تدقيق معيارية ومعتمدة.					
15	تشمل مهام التدقيق فحص جميع أنواع المعاملات ذات الطابع الجبائي.					
16	يتم استخدام أدوات وتقنيات تحليل متقدمة في تنفيذ مهام التدقيق.					
17	يقوم المدقق بإجراء مقابلات مع الأقسام المعنية لفهم العمليات.					
18	يتم توثيق كل ملاحظات التدقيق أثناء تنفيذ المهمة.					
4.جودة التقارير						
19	تتسم تقارير التدقيق بالوضوح والدقة في عرض النتائج.					
20	تحتوي التقارير على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم المخاطر الجبائية.					

21	تقدم التقارير توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الوضع الجبائي.					
22	تتضمن التقارير مقارنة بين الممارسات الحالية والمعايير القانونية.					
23	يتم مراجعة التقرير النهائي من طرف الإدارة العليا قبل اعتماده.					
24	التقرير النهائي يعرض النتائج بشكل واضح وموضوعي					
25	التقرير النهائي يغطي جميع مراحل التدقيق من التخطيط الى النتائج					

المحور الثاني: المخاطر الجبائية

الرقم	الفقرات	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التغير المستمر في التشريعات الجبائية يشكل مصدرًا للمخاطر.					
2	عدم كفاءة الكادر المحاسبي يؤدي إلى أخطاء في التصريحات الجبائية.					
3	ضعف نظم المعلومات المحاسبية يساهم في زيادة الأخطاء الجبائية.					
4	الاعتماد على مستشارين خارجيين غير مختصين يزيد من خطر الوقوع في المخالفات.					
5	عدم الاحتفاظ بوثائق الإثبات يؤدي إلى ضعف موقف					

	المؤسسة أمام الإدارة الجبائية.					
6	التأخر في تقديم التصريحات الجبائية يؤدي الى تحمل المؤسسة لغرامات مالية					
7	عدم الإفصاح الكامل عن الإيرادات والنفقات يعض المؤسسة لعقوبات جبائية.					
8	عدم انتظام المحاسبة يؤثر على دقة حسابات الضرائب والتعرض لعقوبات جبائية					
9	يؤدي عدم انتظام المحاسبة الى تعرض المؤسسة الى غرامات او عقوبات					
10	عدم استغلال الفرص الجبائية يؤدي الى زيادة المخاطر الجبائية					
11	تؤثر الغرامات الجبائية المتكررة على سمعة المؤسسة.					
12	تقلل المخاطر الجبائية من قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل.					
13	التعرض لمخاطر السمعة يمكن ان يؤدي الى فقدان الثقة العملاء والموردين.					
14	تقلل المخاطر الجبائية من ثقة المستثمرين في المؤسسة.					
15	تؤثر المشاكل الجبائية على استقرار أنشطة المؤسسة على المدى الطويل.					
16	تؤثر المخاطر الجبائية سلبا على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتوسع في الاعمال					
17	ارتفاع نسب الضرائب المفروضة عل المؤسسة يساهم في زيادة الضغوط المالية على الأداء المالية					

18	لدى المؤسسة نظام لتحديد وتصنيف المخاطر الجبائية.					
19	يتم تحليل مصادر المخاطر الجبائية لتفادي تكرارها.					
20	يتم تحديث السياسات الداخلية بناءً على التقارير الجبائية الدورية.					
21	يتم تحديث خطط التسيير بشكل دوري بناء على المخاطر الجديدة					
22	تعتمد المؤسسة آلية رقابة داخلية فعالة لرصد الالتزامات الضريبية					

الملحق الثاني: نتائج ارتباط المحور الأول

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التدقيق الجبائي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

					Modifier les statistiques				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,841[a]	,707	,700	,38521	,042	13,180	1	76	,001

a. Prédicteurs : (Constante),التدقيق الجبائي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1005,672	1	1005,672	13,180	,001[b]
	de Student	5799,200	76	76,305		
	Total	6804,872	77			

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Prédicteurs : (Constante), التدقيق الجبائي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	83,501	5,080		16,437	,000
	التدقيق الجبائي	,192	,053	,384	3,630	,001

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,658[a]	,433	,418	,51320	,433	,426	1	76	,516

a. Prédicteurs : (Constante), الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	37,972	1	37,972	,426	,516[b]
	de Student	6766,900	76	89,038		
	Total	6804,872	77			

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Prédicteurs : (Constante), الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	98,980	4,137		23,923	,000
	الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي	,097	,148	,075	,653	,516

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الكفاءة والاستقلالية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

					Modifier les statistiques				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,411[a]	,362	,358	8,625	,169	15,482	1	76	,000

a. Prédicteurs : (Constante), الكفاءة والاستقلالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1151,614	1	1151,614	15,482	,000[b]
	de Student	5653,258	76	74,385		
	Total	6804,872	77			

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Prédicteurs : (Constante), الكفاءة والاستقلالية

Coefficients[a]

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	87,668	3,671		23,884	,000
	الكفاءة والاستقلالية	,775	,197	,411	3,935	,000

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تنفيذ التدقيق الجبائي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques: Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,354[a]	,126	,114	8,849	,126	10,908	1	76	,001

a. Prédicteurs : (Constante), تنفيذ التدقيق الجبائي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	854,084	1	854,084	10,908	,001[b]
	de Student	5950,788	76	78,300		
	Total	6804,872	77			

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Prédicteurs : (Constante), تنفيذ التدقيق الجبائي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés: B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	81,979	6,022		13,614	,000
	تنفيذ التدقيق الجبائي	,985	,298	,354	3,303	,001

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	جودة التقارير[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques: Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,689[a]	,475	,468	6,855	,475	68,813	1	76	,000

a. Prédicteurs : (Constante), جودة التقارير

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3233,587	1	3233,587	68,813	,000[b]
	de Student	3571,285	76	46,991		
	Total	6804,872	77			

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

b. Prédicteurs : (Constante), جودة التقارير

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	63,486	4,659		13,628	,000
	جودة التقارير	1,296	,156	,689	8,295	,000

a. Variable dépendante : المخاطر الجبائية

الملحق الثالث: نتائج إجابات الافراد لبعد الهيكل التنظيمي للتدقيق الجبائي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	78	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	78	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,924	5

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
يتم اختيار المدققين الجبائيين بناءً على الكفاءة والخبرة	3,95	1,092	78
المدققون الجبائيون لا يتعرضون لتدخل من الإدارة أثناء أداء مهامهم	3,65	1,204	78
تتوفر دورات تدريبية مستمرة للمدققين لمواكبة التغيرات الجبائية	3,73	1,170	78
لدى المؤسسة نظام لمراقبة وتقييم أداء المدققين الداخليين	3,01	1,099	78

يتم تبادل الخبرات بين فريق التدقيق الجبائي والمراجعة الداخلية بشكل دوري	3,62	1,131	78

Statistiques d'échelle

Moyenne	Variance	Ecart type	Nombre d'éléments
17,96	24,895	4,989	5

الملحق الرابع: نتائج إجابات الافراد لبعد الكفاءة والاستقلالية

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	78	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	78	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,934	22

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
التغير المستمر في التشريعات الجبائية يشكل مصدرًا للمخاطر	4,53	,833	78
عدم كفاءة الكادر المحاسبي يؤدي إلى أخطاء في التصريحات الجبائية	4,92	,268	78
ضعف نظم المعلومات المحاسبية يساهم في زيادة الأخطاء الجبائية	4,92	,268	78
الاعتماد على مستشارين خارجيين غير مختصين يزيد من خطر الوقوع في المخالفات	4,64	,805	78
عدم الاحتفاظ بوثائق الإثبات يؤدي إلى ضعف موقف المؤسسة أمام الإدارة الجبالية	4,94	,247	78
التأخر في تقديم التصريحات الجبائية يؤدي الى تحمل المؤسسة لغرامات مالية	4,88	,394	78
عدم الإفصاح الكامل عن الإيرادات والنفقات بعض المؤسسة لعقوبات جبائية	4,86	,418	78
عدم انتظام المحاسبة يؤثر على دقة حسابات الضرائب والتعرض لعقوبات جبائية	4,86	,418	78
يؤدي عدم انتظام المحاسبة الى تعرض المؤسسة الى غرامات أو عقوبات	4,87	,406	78

عدم استغلال الفرص الجبائية يؤدي الى زيادة المخاطر الجبائية	4,71	,626	78
تؤثر الغرامات الجبائية المتكررة على سمعة المؤسسة	4,82	,386	78
تقلل المخاطر الجبائية من قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل	4,73	,475	78
التعرض لمخاطر السمعة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة العملاء والموردين	4,69	,565	78
تقلل المخاطر الجبالية من ثقة المستثمرين في المؤسسة	4,62	,629	78
تؤثر المشاكل الجبائية على استقرار أنشطة المؤسسة على المدى الطويل	4,63	,561	78
تؤثر المخاطر الجبائية سلبا على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتوسع في الاعمال	4,74	,495	78
ارتفاع نسب الضرائب المفروضة عل المؤسسة يساهم في زيادة الضغوط المالية على الأداء المالية	4,76	,461	78
لدى المؤسسة نظام لتحديد وتصنيف المخاطر الجبائية	3,53	1,078	78
يتم تحليل مصادر المخاطر الجبائية لتفادي تكرارها	4,67	,574	78
يتم تحديث السياسات الداخلية بناءً على التقارير الجبائية الدورية	4,18	1,336	78
يتم تحديث خطط التسيير بشكل دوري بناء على المخاطر الجديدة	4,45	,832	78
تعتمد المؤسسة آلية رقابة داخلية فعالة لرصد الالتزامات الضريبية	3,65	1,079	78

الملحق الخامس: نتائج إجابات الافراد لبعد تنفيذ التدقيق الجبائي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	78	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	78	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,924	8

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
هناك قسم مختص بالتدقيق الجبائي داخل المؤسسة	2,17	1,663	78
تتوفر للمؤسسة سياسة مكتوبة تنظم مهام التدقيق الجبائي.	3,12	1,081	78
يتم تحديد نطاق التدقيق بوضوح قبل الشروع فى المهمة.	3,77	1,092	78
التدقيق الجبائي الداخلي يساهم في تقليص المخاطر الضريبية المستقبلية	4,28	,507	78
يتم وضع جدول زمني مفصل لمراحل عملية التدقيق الجبائى	3,85	1,070	78
تتم دراسة البيئة الجبائية الخاصة بالمؤسسة أثناء التخطيط لعملية التدقيق	3,22	1,052	78

يتم إعداد وثائق مرجعية قبل انطلاق مهام التدقيق	3,32	1,087	78
يتم تحليل المخاطر الضريبية بشكل منهجي قبل بدء مهمة التدقيق	3,27	1,124	78

الملحق السادس: نتائج إجابات الافراد لبعد جودة التقارير

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	78	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	78	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,770	5

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
يلتزم المدقق الجبائي بإجراءات تدقيق معيارية ومعتمدة	3,79	1,049	78
تشمل مهام التدقيق فحص جميع أنواع المعاملات ذات الطابع الجبائي	4,22	,832	78
يتم استخدام أدوات وتقنيات تحليل متقدمة في تنفيذ مهام التدقيق	4,14	,503	78
يقوم المدقق بإجراء مقابلات مع الأقسام المعنية لفهم العمليات	3,87	1,073	78
يتم توثيق كل ملاحظات التدقيق أثناء تنفيذ المهمة	3,88	1,093	78

Statistiques d'échelle

Moyenne	Variance	Ecart type	Nombre d'éléments
19,91	11,433	3,381	5

الملحق السابع: نتائج إجابات الافراد المخاطر الجبائية

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	78	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	78	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments

7	,527

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
تتسم تقارير التدقيق بالوضوح والدقة في عرض النتائج	4,41	1,253	78
تحتوي التقارير على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم المخاطر الجبائية	3,85	1,094	78
تقدم التقارير توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الوضع الجبائي	3,82	1,170	78
تتضمن التقارير مقارنة بين الممارسات الحالية والمعايير القانونية	3,74	1,156	78
يتم مراجعة التقرير النهائي من طرف الإدارة العليا قبل اعتماده	4,71	2,251	78
التقرير النهائي يعرض النتائج بشكل واضح وموضوعي	4,46	1,235	78
التقرير النهائي يغطي جميع مراحل التدقيق من التخطيط الى النتائج	4,41	1,284	78

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression d'élément
تتسم تقارير التدقيق بالوضوح والدقة في عرض النتائج	24,99	15,312	,828	,248
تحتوي التقارير على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم المخاطر الجبائية	25,55	16,406	,834	,285
تقدم التقارير توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الوضع الجبائي	25,58	15,468	,886	,242
تتضمن التقارير مقارنة بين الممارسات الحالية والمعايير القانونية	25,65	15,372	,914	,234
يتم مراجعة التقرير النهائي من طرف الإدارة العليا قبل اعتماده	24,69	45,229	-,836	,971
التقرير النهائي يعرض النتائج بشكل واضح وموضوعي	24,94	15,567	,811	,260
التقرير النهائي يغطي جميع مراحل التدقيق من التخطيط الى النتائج	24,99	15,337	,797	,256

Statistiques d'échelle

Moyenne	Variance	Ecart type	Nombre d'éléments
29,40	24,996	5,000	7

الملحق الثامن: التحليل الاحصائي الوصفي لآراء المبحوثين حول محاور الاستبيان

Statistiques

نظام الاخضاع الضريبي	الطبيعة القانونية	نوع المؤسسة	حجم المؤسسة	الصفة	المؤهل العلمي	العمر	الجنس

N	Valide	78	78	78	78	78	78	78	78
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,14	2,55	1,99	1,65	1,55	2,13	1,76	1,31
Ecart type		,350	,863	1,190	,965	,767	,519	,432	,631

الملحق التاسع: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	67	85,9	85,9	85,9
	أنثى	11	14,1	14,1	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الملحق العاشر: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20 إلى 29	14	17,9	17,9	17,9
	من 30 إلى 39	12	15,4	15,4	33,3
	من 40 إلى 49	47	60,3	60,3	93,6
	من 50 فما فوق	5	6,4	6,4	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الملحق الحادي عشر: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	44	56,4	56,4	56,4
	شهادة مهنية	1	1,3	1,3	57,7
	جامعي	24	30,8	30,8	88,5
	دراسات عليا	8	10,3	10,3	98,7
	أخرى	1	1,3	1,3	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الملحق الثاني عشر: توزيع عينة الدراسة حسب الصفة

الصفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	صاحب المؤسسة	52	66,7	66,7	66,7

	مسير	3	3,8	3,8	70,5
	محاسب	21	26,9	26,9	97,4
	محافظ حسابات	2	2,6	2,6	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الملحق الثالث عشر: توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة

حجم المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	صغيرة	48	61,5	61,5	61,5
	متوسطة	17	21,8	21,8	83,3
	كبيرة	13	16,7	16,7	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الملحق الرابع عشر: توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	انتاجية	6	7,7	7,7	7,7
	تجارية	56	71,8	71,8	79,5
	خدماتية	16	20,5	20,5	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الملحق الخامس عشر: توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية

الطبيعة القانونية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شخص معنوي	19	24,4	24,4	24,4
	شخص طبيعي	59	75,6	75,6	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الملحق السادس عشر: توزيع عينة الدراسة حسب نظام الاخضاع الضريبي

نظام الاخضاع الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نظام الربح الحقيقي	61	78,2	78,2	78,2
	النظام المبسط	10	12,8	12,8	91,0
	نظام الضريبة الجزافية الوحيدة	7	9,0	9,0	100,0
	Total	78	100,0	100,0	